كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة العربي التبسي – تبسة

UNIVERSITY LARBI TEBESSI – TEBESSA
FACULTY OF LAW AND POLITICAL SCIENCES

قسم العلوم السياسية:

الاستراتيجية الامريكية في شرق اسيا في ظل تنامي القوة الصينية ما بعد الحرب الباردة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:

❖ بودیار محمد العربي

إشراف الأستاذة:

د. شيباني إيناس

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د.نموشي نسرين	أستاذ محاضر _ أ_	رئيساً
د.شيباني ايناس	أستاذ محاضر _أ_	مشرفا ومقررا
د.قادري مليكة	أستاذ محاضر _ب_	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

جامعة كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة العربي التبسي – تبسة

UNIVERSITY LARBI TEBESSI – TEBESSA
FACULTY OF LAW AND POLITICAL SCIENCES

قسم العلوم السياسية:

الاستراتيجية الامريكية في شرق اسيا في ظل تنامي القوة الصينية ما بعد الحرب الباردة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:
❖ بودیار محمد العربي

إشراف الأستاذة:
د. شيباني إيناس

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د.نموشي نسرين	أستاذ محاضر _ أ_	رئيساً
د.شيباني ايناس	أستاذ محاضر _أ_	مشرفا ومقررا
د.قادري مليكة	أستاذ محاضر _ب_	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

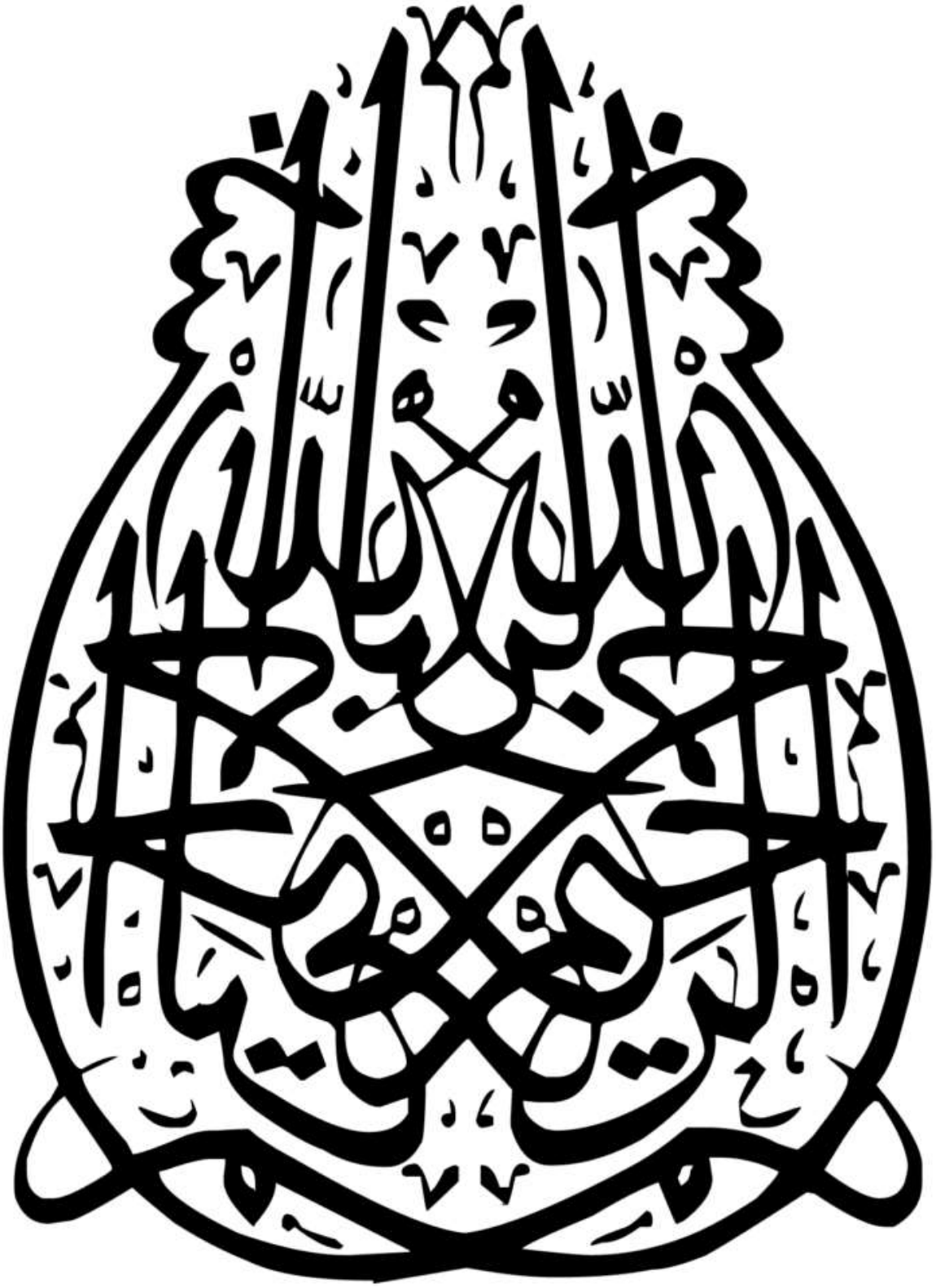

شكر وتقدير

قال الله تعالى:

لله الحمد والشكر والمنة جميعا وبعد

أتقدم بخالص شكري وبالغ تقديري واحترامي

إلى أستاذتي: شيباني ايناس التي أشرفت على

إنجاز هذا العمل من

خلال نصائحها القيمة وتوجيهاتها الرشيدة.

وإلى كل أساتذة كلية الحقوق والعلوم

السياسية.

إهداء

إلى أمي الغالية

وأبي الرجل العظيم

إلى زوجتي العزيزة شكرا واحتراما وتقديرا

إلى نورا حياتي ولداي شاهـــــين

وتوبـــــــة

الخـــطـــــــــة
مقدمة:
الفصل الأول :المقاربات المفاهيمية والنظرية للاستراتيجية الأمنية الامريكية
المبحث الأول :مفهوم الاستراتيجية وأهم الاطر النظرية التي تدرسها.
المطلب الأول :التعريف بالاستراتيجية.
المطلب الثاني :الإطار العام للاستراتيجية – المستويات، النماذج، الوسائل –
المبحث الثاني :مفهوم الأمن وأهم الأطر النظرية التي تدرسه.
المطلب الأول :الأمن "ضبط مفاهيمي للمصطلح".
المطلب الثاني :أهم الأطر النظرية التي تعرضت لمفهوم الأمن.
المبحث الثالث :الاستراتيجية الأمنية الامريكية الشاملة في ظل الظروف الدولية الجديدة.
المطلب الأول :الهيمنة الشاملة (هيمنة من نوع جديد).
المطلب الثاني :التدخل اللِاستباقي (الضربات الوقائية) في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية.

الفصل الثاني :التوجهات الاستراتيجية للسياسة الأمنية الأمريكية في منطقة شرق آسيا

المبحث الأول :التفكير الاستراتيجي الأمريكي في منطقة شرق آسيا.

المطلب الأول :المخطط الاستراتيجي الأمريكي في منطقة شرق آسيا.

المطلب الثاني :المفاهيم الاستراتيجية الأمريكية بشأن منطقة شرق آسيا.

المبحث الثاني :أولويات الاستراتيجية الأمريكية في منطقة شرق آسيا.

المطلب الأول :المصالح الأمريكية في منطقة شمال آسيا.

المطلب الثاني :التحديات الأمنية التي تواجهها الولايات المتحدة في منطقة شرق آسيا

الفصل الثالث: الاستراتيجية الامريكية في مواجهة الاستراتيجية الصينية

المبحث الاول :العلاقات الامنية الامريكية – الصينية.

المطلب الأول :الخلافات الامنية الامريكية – الصينية.

المطلب الثاني :التنافس الأمريكي الصيني على الدور الإقليمي الأول في منطقة شرق آسيا

المبحث الثاني: استراتيجية الولايات المتحدة في مقابل الاستراتيجية الصينية.

المطلب الأول :التحالفات الامريكية مع دول شرق اسيا لتطويق الصين.

المطلب الثاني: محاولة الإلتفاف الصينية على الاستراتيجية الامريكية.

المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الامنية الأميركية – الصينية.

الخاتمة:

مقدمة

مقدمة:

شغلت الدراسات الأمنية ومنذ نهاية الحرب الباردة، حيزا هاما ضمن مواضيع العلاقات الدولية الأكثر معالجة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى التغير الذي لحق بالعديد من المستويات التي تعالج هذه الدراسات وخاصة على مستوى المفاهيم والمصطلحات التي تدور حولها، حيث عرف مفهوم الأمن ذاته تغيرا فقفي تحديده وفي تحديد أبعاده ومستوياته.

ونظرا للتغير الواضح الذي أحدث على مفهوم الأمن وعلى مستويات التهديد التي عرفتها الدول من قبل، حدث تغيرا مماثلا على مستوى الاستراتيجيات الأمنية للعديد من الدول.

وبالموازاة مع تغير مفهوم الأمن كمسلمة أحدثت على الدراسة النظرية، والتغير الذي صاحبه في الاستراتيجية الأمنية كمسلمة أخرى أحدثت على المستوى العملي، كان من البديهي أن كلا المسلمتين سوف تؤثران وبدرجة أولى على:

- التفكير الإستراتيجي الأمريكي من الناحية النظرية.
- الإستراتيجية الأمنية الأمريكية من الناحية العملية.

يصف زبيغنيو بريجنسكي لحظة انفراد الولايات المتحدة بالزعامة العالمية على إثر اندثار الاتحاد السوفياتي سياسيا وتقسيم تركته العسكرية بين جمهورياته بقوله:

"كان التتويج الذاتي للرئيس الأمريكي بأنه الزعيم العالمي الأول لحظة في الزمن التاريخي ... بل سابقة لم تترتب على أقرب السوابق التاريخية".

وكان ذلك حقيقيا حيث اعتبر انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة العالمية وانفرادها كقوة وحيدة مهيمنة مما أنتج عنه نظاما عالميا فريدا أحادي القطبية، سابقة تاريخية لم تعرفها الدول ولا النظام الدولي منذ تشكيله، لكن هذا البروز الأمريكي كأقوى دولة في العالم جعلها تتحمل ثلاث أعباء رئيسية كان لزاما عليها أن تقوم بها بالإضافة إلى العبء الأساسي لها وهو حماية أمنها القومي وهي:

1- إدارة علاقات القوة المركزية في عالم تتغير موازينه الجغرافية السياسية وتوجيهها وتشكيلها وتقوية التطلعات القومية لتمكين نشوء نظام عالمي أكثر تعاونا.

2- احتواء النزاعات أو إنهائها، والوقوف في وجه الأخطار الدولية كالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز حفظ السلام الجماعي في المناطق التي مزقتها الحروب والنزاعات

3- التعامل بفعالية أكبر مع تزايد عدم المساواة في العالم وتزايد التهديدات البيئية والإيكولوجية.

فبعد نهاية الحرب الباردة أواخر الثمانينيات وانتصار الولايات المتحدة وهزيمة الاتحاد السوفياتي ثم تفككه مطلع التسعينيات من القرن الماضي، راجت مقولات عدة حول "النظام العالمي الجديد" و"الأحادية القطبية" و"القرن الأميركي الجديد"، وغيرها من عبارات تؤكد انفراد الولايات المتحدة في "قيادة العالم"، بوصفها القوة العظمى الوحيدة من دون منازع، مقابل رواج نزعة التنظير تلك للزعامة الأميركية المطلقة، ظهرت كتابات تذهب إلى التشكيك في نظام القطب الواحد، وتتحدث عن "عالم متعدد الأقطاب"، مفتد مزاعم القوة الأميركية المهيمنة وإمكان حفاظها على مكانتها في القرن الحادي والعشرين.

وفعلا، لم يطل الوقت حتى توضحت أوهام "القرن الأميركي"، ولا سيما بعد التعثر الأميركي في أفغانستان والعراق والفشل الذريع لما سمي بـ"الحرب على الإرهاب"، فضلا عن الأزمة المالية العالمية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية داخل أميركا نفسها، وذلك كله بالتزامن مع تقدم ملحوظ في الأوضاع الاقتصادية والقدرات العسكرية لخصوم واشنطن التقليديين والمحتملين في العالم، وسعي بعضهم للتأثير في مجرى السياسة الدولية، وتحقيق مكاسب غالبا ما تكون متعارضة مع المصالح الأميركية.

وبالنظر إلى الإمكانات والقدرات الهائلة، المادية والبشرية التي تمتلكها الصين، وسعيها الحثيث لتنفيذ خططها التنموية الشاملة والطموحة، فقد تنظر إليها بوصفها المنافس المحتمل الذي سيتحدى الولايات المتحدة في القرن الجديد. ومع السنوات الأولى من الألفية الثالثة لم يعد هذا التحدي الصيني" مجرد احتمال، وإنما بات أمرا واقعا في الكثير من المجالات وفق ما تكشفه الوقائع، إذ استطاع "العملاق الأصفر" أن يزيح الولايات المتحدة ويحتل الصدارة عوضا عنها في أرقام النمو الاقتصادي وحجم الإنتاج والتصدير وكتلة الاحتياطي النقدي، وحتى في موقع الشريك التجاري الأول لعدد من حلفاء واشنطن التقليديين. دفع هذا بدوائر صنع القرار الأميركية إلى إيلاء اهتمام أكبر لأسيا عموما وجنوب شرقها على نحو خاص، حيث تطمح الصين إلى كونها صاحبة اليد الطولى هناك، وهو ما عبر عنه أميركا بسياسة "الاتجاه شرقا" و"إعادة التوازن في شرق آسيا والمحيط الهادئ"

ثمة إذا، تنافس بين اتجاهين متباينين طموح الصين إلى تعزيز دورها الإقليمي والدولي بما يتناسب وتعاظم قدراتها ولا سيما الاقتصادية، وسعي الولايات المتحدة للحفاظ على مصالحها ومكانتها أيضا. ولما كان المجال الجيوسياسي الذي تدور فيه عديد من مصالح الفريقين هو ذاته، فإن التعامل مع تعارض المصالح وتناقضها فيما بينهما يبدو مفتوحا على شتى الاحتمالات، بدأ من إمكان التعايش ومحاولة تسوية الخلافات، مرورا باحتمال التنسيق والشراكة، ووصولا إلى التصعيد والصدام المباشر.

ومع التشابك والتعقيد في العلاقات الدولية وتأثيراتها المتشعبة في عالم اليوم، فإن مالات العلاقة والتنافس ما بين واشنطن وبكين لن تقتصر أثارها على منطقة جنوب شرق آسيا وما حولها فحسب، إذ ستتعداها إلى غير مكان من العالم. ونظرا إلى وجود مصالح حيوية لكل من الولايات المتحدة والصين في الشرق الأوسط والبلدان العربية، وتأثيرهما الحاسم في عدد من ملفات المنطقة، فإن من الضرورة بمكان مواصلة الجهد البحثي باللغة العربية سعيا لفهم أعمق لتطور الحالة الأميركية – الصينية وآفاقها المحتملة، وهو ما تأمل هذه الدراسة الإسهام فيه، عبر محاولة قراءة استراتيجية الولايات المتحدة في أسيا في ظل تنامي القوة الصينية.

وبغية الإلمام بالموضوع، تستهل الدراسة بخلفية تتضمن معلومات تأسيسية عن استراتيجية الولايات المتحدة في منطقة شرق اسيا، وكذلك الإشارة إلى موقع كل منهما في التفكير السياسي – الاستراتيجي للأخر. وتنتقل لتناقش التوجه الأميركي شرقا وكيفية تصرف الصين إزاءه، مع التعريج على أهم المصالح الحيوية للجانبين والملفات الإشكالية بينهما، وكذلك تحالفات كل منهما وأولوياته قد ظهرت مجموعة من الدول بخصوصية مختلفة وبمعامل قوة كبيرة، حيث كان كل من الصين واليابان بعيدان عن تقييم الوضع العالمي الجديد بعناية، فكلاهما استفاد إستراتيجيا من نهاية الخطر الشيوعي المتفاقم لحدودهما، وكلاهما كان يحصد نتائج تزايد قوته الاقتصادية:

– الصين بنمو اقتصادي مطرد، صاحبه تزايد في الترسانة العسكرية مما أدى إلى تطلع دولي وإقليمي بمعالم قوة جديدة.

– اليابان بقوة اقتصادية كبيرة، وسيطرة تجارية على المعاملات مع الولايات المتحدة الأمريكية لكن بدور سياسي وعسكري متقدم بفعل الاتفاقات الأمنية الأمريكية والدستور الياباني.

وبجوارهما وعلى الجبهة الشرقية للصين، يوجد النظام الكوري الشمالي المعزول اقتصاديا وسياسيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وزادته هذه العزلة بفعل الانهيار السوفياتي وفقدان الحماية من طرفه، مما جعل كوريا الشمالية تتطلع لدور الدولة القوية بامتلاكها للسلاح النووي.

هذه الدول الثلاث: الصين، اليابان وكوريا المشكلة للمجال الإقليمي الذي أصبح يعرف بمنطقة شمال شرق آسيا فرض على الولايات المتحدة، أن تدرك التغيرات التي أحدثت بفعل انهيار الاتحاد السوفياتي، والتي أحدثت كذلك بفعل تغيرات ميكانيزمات القوة لهذه الدول الاقتصادية بالنسبة للصين واليابان والعسكرية بالنسبة الكوريا. وأن تضع الإستراتيجية الأمنية الكفيلة بتحقيق أهدافها في منطقة شمال شرق آسيا.

وتمضي الدراسة في تناول الأفاق المحتملة كالتوصل إلى شراكة استراتيجية تضمن مصالح الطرفين، أم أن حربا باردة جديدة تلوح في الأفق، في ظل الشروط الحالية ووجهات النظر المختلفة داخل دوائر صنع القرار في البلدين.

إشكالية الدراسة:

في ظل دولة قوية ومنفردة بالزعامة ومنتصرة في نزاع إيديولوجي على قوة كبرى أخرى (كما يصفها رونالد ريغان انتصار جمهورية الحرية ضد جمهورية الشر)، وفي ظل وجود دولة أخرى قوية وتتطلع الى المزيد من القوة وبالتالي المكانة المستقبلية إقليميا ودوليا سيكون السؤال الذي يتطلب توجيهه في إطار هذه الدراسة هو:

ما هي محاور ومعالم الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شرق آسيا؟".

أي ما هو مستوى التحرك الأمني الأمريكي: بأي طريقة وبأي وسائل لاستمرار الهيمنة وتحقيق المصلحة في منطقة شرق آسيا.

أسئلة فرعية توضيحية:

لتوضيح الإشكال السابق الذكر وتحديد أطره يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي التهديدات الأمنية الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة في منطقة شمال شرق آسيا.

2- كيف يمكن وصف تعامل الولايات المتحدة مع الدول المشكلة لمنطقة شرق آسيا:(منافسين أو أعداء).

3- ما الدور الأمني الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا بالنظر إلى استمرار اعتماد قوى اقليمية بشكل مطرد عليها، بالإضافة إلى تنامي القوة الصينية.

أسباب اختيار الموضوع:

-لأن نهاية الحرب الباردة خفف من وزن العوامل الشاملة في العلاقات الدولية، حيث أصبحت الساحة الدولية موصوفة أكثر بالحركية الإقليمية وهذا سيبدو واضحا من خلال التوجهات الإقليمية التي ستغلب على دول منطقة شرق آسيا.

- ظهور وبشكل متزايد لنهج الاستنتاج العقلاني والنماذج الرياضية على الدراسات الدولية، حيث برزت أهمية متزايدة للمنهج على حساب الموضوع، ومن هنا برزت أهمية الدراسة الأمريكية لبلدان محددة في منطقة إقليمية محدودة.

إن أهمية استخدام دراسة الحالة في العلاقات الدولية تبدو في أحيان كثيرة أكثر فائدة في الابتعاد عن التحليل التجريدي والتصوري لهذا الحقل المعرفي، ولأن محللو العلاقات

الدولية وصلوا في الكثير من الأحيان إلى تصور الجانب النظري، فربما ستكون دراسة الحالة من الواقع الدولي أكثر فائدة لفهم العلاقات الدولية وصيرورتها. لماذا منطقة شرق أسيا؟

ولقد اتضحت حقبة جديدة في الدراسات الإستراتيجية هي الحقبة الباسيفيكية (التي تحوي شمال وجنوب آسيا)، هذه الحقبة أظهرتها العديد من العوامل:

1- ظهور وبروز العديد من الدول ذات معطيات قوة متزايدة.

2- الاختلاف القيمي لهذه المنطقة وتميزها عن باقي الأقاليم الدولية الأخرى.

3- ظهور الدول الآسيوية كقوى اقتصادية مؤثرة وسعيها لتأكيد وجودها وقيمها وطابعها السياسي والاجتماعي هو ما جعل الحديث عن الحقبة الباسيفكية ممكنا، فهذه الدول حاولت تقديم البديل للنهج الليبرالي السائد والمهيمن على كل المجالات.

بالإضافة إلى ذلك يتضح دور الدول الآسيوية وخاصة المتموقعة في شرقها كدول فاعلة ضمن الاتجاهات الدولية الثلاث الأكثر تأثيرا في حقبة ما بعد الحرب البارة وهي:

- العولمة.
- الصراع من أجل التوازن الإقليمي.
- الصراع من أجل توازن القوى.

فرضيات الدراسة:

الفرضية:

تتحرك الإستراتيجية الأمنية الأمريكية وتتحدد معالمها وفق ما يقتضيه منطق المصلحة الأمريكية، وتختلف المصلحة باختلاف الدولة المتعامل معها وباختلاف حجم تشابك المصالح معها، سواء الاقتصادية أو العسكرية وعلى هذا الأساس سنلمح تغيرا في هذه الإستراتيجية وطريقة التعامل الأمريكي مع دول من منطقة إقليمية واحدة.

الافتراضات:

1- اختلفت التهديدات الأمنية للمصلحة الأمريكية في منطقة شرق آسيا، باختلاف التوجه الإستراتيجي للدولة المتعامل معها.

2- التعامل الأمريكي مع دول شرق آسيا بهدف احتواء الصين، تذبذب بين التعاونية والتنافسية وذلك بفعل عوامل تشابكت بين مصالح الدول المعنية والولايات المتحدة الأمريكية.

4- الدور الأمريكي في المجال الأمني في منطقة شرق آسيا تمحور في صورة حفظ التوازن والاستقرار بين دول هذه المنطقة لاحتواء الهيمنة الصينية على المنطقة.

المنهج:

– إن الاستنباط هو أهم الطرق البحثية التي يتمكن من خلالها الباحث من التحليل العلمي للظاهرة الدولية، لأن الوصول إلى تحديد مفاهيمي ومصطلحاتي للموضوع ينطلق من البحث عن المعلومات وتحليلها، والوصول فيما بعد إلى نتائج بصدد هذه الظاهرة، وهذا ما سيعتمد عليه في هذه الدراسة وهو تحديد للمفاهيم والمصطلحات الخاصة، دراسة الوقائع والأحداث لاستخلاص النتائج بصدد هذا الموضوع. كما ستعتمد الدراسة على دراسة المقاربات النظرية الخاصة بالإستراتيجية، بالأمن، ثم تفكيك هذه المقاربات ومحاولة إيجاد جزئيات منها تطبق على موضوع الظاهرة، أي اتخاذ النهج النزولي وهو النهج المميز للمنهج الاستنباطي".

كما سيستعان بالتقنية التاريخية من حيث أن البحث يحتاج وفي العديد من محطاته إلى فهم الظروف والعوامل التاريخية التي أثرت في سير الأحداث وتوجب العودة إليها بالمناقشة والتحليل، وبما ان جوهر البحث هو الإستراتيجية فقد تطلب استخدام إستراتيجية الارتباط في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما سيفصل فيه في تحديد الإطار النظري للدراسة.

حدود الدراسية الزمانية والمكانية:

أ- الحدود الزمانية:

اختير للدراسة فترة زمنية محددة قدرت بالفترة التي تبدأ بنهاية الحرب الباردة، وقد وقع الاختيار على هذه الفترة نظرا:

- فترة ما بعد الحرب الباردة عرفت تغيرا هيكليا في طبيعة النظام الدولي، وفي توزيع القوة المشكلة له.
- الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة عرفت تغيرا واضحا في توجهاتها، مما يعني بالضرورة تغير في هذه التوجهات نحو منطقة شرق آسيا.
- دول شرق آسيا خاصة الصين، عرفت تغيرا واضحا في معايير قوتها وحتى في التطلع نحو دور أكثر تأثيرا إقليميا ودوليا.

ب- الحدود المكانية للدراسة:

تتحدد دراسة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بنطاق إقليمي ثابت وهو المنطقة الإقليمية لشرق آسيا بدولها الرئيسية الثلاث وهي: الصين، اليابان وكوريا (بشقيها الجنوبي والشمالي).

صعوبات دراسة الموضوع:

1- تتميز الدراسات الأمنية بالتشابك والغموض وأحيانا كثيرة بنقص وغموض المعلومات المتوفرة.

2-الموضوع ذاته طرح صعوبة حصره والإحاطة به. حيث يمتد إلى الجانب الأمني والإستراتيجي الإقليمي.

1- عدم توفر المراجع المتخصصة في الموضوع الكتب خاصة.

هيكل البحث:

تنقسم الدراسة إلى قسمين هما:

أ- القسم الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

وقد حاول هذا القسم الإحاطة بمختلف المفاهيم الرئيسية لهذه الدراسة من خلال التعرض بالتوضيح للمفاهيم الأساسية مثل الإستراتيجية، الأمن، مع تغطية المقتربات الرئيسية التي عالجت كلا المفهومين.

بالإضافة إلى ذلك تعرض القسم الأول في شطره الثاني إلى الإستراتيجية الأمنية الامريكية في ظل الظروف الدولية الجديدة ومنطقة شرق آسيا بالتحديد والتحليل، من حيث التعريف بالمنطقة الإقليمية وحصرها، وحصر دولها وتحديد معالم القوة بها، بالإضافة إلى توضيح القضايا والرؤى الأمنية الأساسية لهذه الدول.

ب– القسم الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

وقد تعرض بالتحليل للتفكير الإستراتيجي الأمريكي نحو المنطقة المحددة للدراسة وهي منطقة شرق آسيا بالتحديد والتحليل، من حيث التعريف بالمنطقة الإقليمية وحصرها، وحصر دولها وتحديد معالم القوة بها، بالإضافة إلى توضيح القضايا والرؤى الأمنية الأساسية لهذه الدول.

كذلك تعرض لأهم التهديدات الأمنية التي تحملها هذه المنطقة على الأمن القومي الأمريكي.

في الشطر الثاني من القسم الثاني وضحت الدراسة مفهوم التفكير الاستراتيجي الأمريكي في منطقة شرق آسيا والمخطط الاستراتيجي الأمريكي في منطقة شرق آسيا بالإضافة الى مفاهيم وأولويات الاستراتيجية الأمريكية بشأن المنطقة (**المصالح، التحديات، العلاقات الاستراتيجية**)

كما تعرض هذا القسم الى الاستراتيجية الامريكية تجاه الصعود الصيني وذلك بدراسة موقع الصين في الاستراتيجية الامريكية، العلاقات والخلافات ومحاولة تطويقها من خلال عقد تحالفات استراتيجية مع دول شرق اسيا كما تم التطرق لمحاولة الإلتفاف الصينية على الاستراتيجية الامريكية وصولا الى مستقبل العلاقات الأميركية – الصينية وهل هي علاقة تنافسية ام حرب باردة جديدة.

وتبدو صعوبة دراسة هذا الموضوع من خلال تشابك وكثرة العوامل المؤثرة فيه، كما أن منطق المصلحية الذي تتعامل به الولايات المتحدة في علاقاتها مع دول شرق آسيا، تجعل الجزم بنتائج منطقية ونهائية أمر صعب. ولابد أن صعوبة الموضوع وتشابكه هي أحد مغريات البحث فيه، لأن التعمق في دراسته سيكشف للباحث أبعاد جديدة تتحكم في سير العلاقات الدولية في المنطقة الأسيوية، وما أصبحت تمثله هذه المنطقة من أهمية إستراتيجية واقتصادية وما يفرضه هذا الواقع من تنافس القوى الكبرى على السيطرة على هذه المنطقة.

في ضوء المقومات سالفة الذكر سيقسم موضوع البحث حسب الخطة الآتية:

الفصل الأول

المقاربات المفاهيمية والنظرية للاستراتيجية الأمنية الأمريكية

المبحث الأول: المقاربات المفاهيمية والنظرية للاستراتيجية الأمنية الامريكية

يؤكد الإستراتيجي الصيني صن تسو «Sun Zi» أن التخطيط الإستراتيجي الفعال يتطلب معرفة الكثير نظريا حيث يقول: إن الأكثر تميزا من القادة والسياسيين في وضع خططهم الإستراتيجية هم الأكثر حكمة وعلما واستشرافا".

وأكد على هذه المقولة القانون العسكري الياباني، حيث فرض على العسكريين أن يعرفوا في نفس الوقت العلوم والفنون الأخرى.

وأصبح واضحا ضرورة قراءة الإستراتيجية كعلم من أجل الحصول على تطبيق عملي فعال فالحصول على الإستراتيجية كفن يتطلب التركيز على المعرفة النظرية كسابقة على العمل التنفيذي، لذلك فان دراسة الإستراتيجية كتطبيق يتطلب دائما معرفة أسسها ومفاهيمها النظرية والأساسية.

أضف إلى ذلك أن تحديد الإطار النظري والمفاهيمي لمصطلح معين أمر جد هام من حيث ضبط لغة المناقشة والتفسير، فتوضيح مفهوم الإستراتيجية سواء على المستوي الضيق أو الأشمل، أمر جد هام للإجابة عن أهم التساؤلات التي سوف تطرحها الدراسة فيما بعد.

وتحديد مفهوم الإستراتيجية عادة ما يصطدم بصعوبتين أساسيتين:

الصعوبة الأولى: تكون بصدد الانصهار بين النظري والعملي لأن الإستراتيجية أصلا هي فن عملي تسللت إليه تدريجيا الجوانب النظرية.

الصعوبة الثانية: تحديد مفهوم مطاطي غاية في الصعوبة خاصة في حصر مجالاته وحدوده المعرفية فهو يضيق ليشمل الجوانب العسكرية فقط، ويتسع ليشمل الجوانب الإقتصادية والسياسية وحتى الثقافية.

ورغم الصعوبات المذكورة آنفا إلا أن تحديد المفاهيم لأي دراسة يعتبر ضبطا لمجالها، فالإستراتيجية وتحديد أطرها النظرية والتركيز على مقترب الارتباط منها سيكون محور المناقشة في هذا المبحث وفق التقسيم التالي: المطلب الأول: تعريف الاستراتيجية

المطلب الثاني: الإطار العام للإستراتيجية – المستويات، النماذج، الوسائل.

المطلب الأول: تعريف الاستراتيجية

أولا: أصل المصطلح إستراتيجية:

التحليل الكلاسيكي لأصل مصطلح إستراتيجية يقود إلى وجوده في مختلف اللغات الأوربية أو الإغريقية أو اللاتينية، ففي الألمانية نجد strategie وفي الروسية نجد strategija، ومصطلح الإستراتيجية ذاته مقسم إلى جزئين (1)

- Stratos: وتعني به الجيش أو الجيوش في حالة حرب في الجيوش التي تعسكر في منطقة ما.
- Agein: ونعني بها الدفع إلى الأمام.

وتركيب الجزئين يعطينا مفهوم لغوي يتمثل في الجيش الذي دفع به إلى الأمام.

stategia أيضا اشتقت منها كلمة strategerma ولها معنى آخر في اللاتينية حيث تعني الحيلة أو الوسيلة في الحرب.

ثانيا: تعريف مصطلح الإستراتيجية:

تطور مفهوم وتعريف كلمة إستراتيجية عبر مختلف عصور التاريخ العسكري وفقا لاختلاف وتطور التقنية العسكرية في كل عصر عن الآخر، ووفقا لتباين المدارس الفكرية والسياسية لكل قائد ومفكر، ومن هنا تظهر الصعوبة في تقديم تعريف جامع وشامل لكلمة إستراتيجية، لأنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه وشقيق لهذا المصطلح، لكن هذا لا يمنع من إحصاء العديد من التعاريف التي حاولت إيجاد دلالة له.

1- تعاريف المدرسة الغربية لمصطلح الإستراتيجية:

- يعرف كلوزفيتش الإستراتيجية بأنها: "فن استخدام الاشتباك، من أجل هدف الحرب" (2)
- أما كراسة التدريب المشترك الصادرة سنة 1902 فتعرف الإستراتيجية بأنها: "من التخطيط لحملة ما وتوجيهها، وهي الأسلوب الذي يسعى إليه القائد لجر العدو إلى المعركة" (3)
- في حين يعرفها "**فوش**" على أنها: فن حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها" (1)

---

(1) صلاح نيوف، مدخل إلى التفكير الإستراتيجي، الأكاديمية العربية، الدانمارك، 2005، ص 3.

(2) كارل كلوزفيتش، عن الحرب، ترجمة سليم شات الأممي، بيروت: مؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997، ص 175.

(3) ادوارد ميد ايدل، رواد الإستراتيجية الحديثة، ترجمة محمد عبد الفتاح (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية 1956) ص 231.

- كما يعرفها **ليدل هارت**: "هي فن توزيع استخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة لكن ليدل هارت عدل هذا التعريف بمجرد دراسته لحقيقة كون تعريفه لم يحط بجميع المفاهيم المتزايدة باستمرار في حجمها وعددها (2)

2- تعريف المدرسية الشرقية:

- يقول "**لينين**" في توضيح مصطلح الإستراتيجية: "الإستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الانهيار المعنوي للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة (3).

- أما كوزلوف فيعرفها: على أنهاء عملية خلق الوسائل العسكرية التي تمكن من الحصول على أهداف.

- كما يعرفها كرازيلفكوف - ضابطسوفياتي سائق- بأنها: الإستراتيجية العسكرية تعتمد مباشرة على السياسة وتخضع لها، وخطط الحرب الإستراتيجية يتم تصميمها على أساس الأهداف التي تحددها السياسة (4).

إذا حسب التعاريف الشرقية لهذا المصطلح: فالإستراتيجية مجموعة من المعارف النظرية التي تعالج قوانين الحرب كصراع مسلح دفاعا عن مصالح طبقية محددة، وتدرس الإستراتيجية في ضوء التجارب العسكرية والأوضاع السياسية والطاقات الاقتصادية والمعنوية.

من الواضح أن القاسم المشترك بين التعريفات المختلفة للإستراتيجية على أنها فن وعلم يتطرق إلى الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلى للصراع الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل تحقيق هدف السياسة الذي يتعذر تنفيذه من غير هذا السبيل.

وكان أول من أعطى تعريفا لمصطلح الإستراتيجية الإستراتيجي الصيني صن تسو Sun Tzu في مؤلفه "فن الحرب" والذي يعتبر أقدم ما ألف في هذا المجال حيث عرف الإستراتيجية على أنها: "يمكن مقارنة أي جيش بالماء فالماء يترك من المرتفعات ويغزو الأماكن المنخفضة وهكذا الجيش يتفادي القوة ويهاجم الضعف، السيل ينتظم حسب تضاريس الأرض والانتصار يحرز بالتلازم مع وضعية العدو (5).

---

(1) كارل كلوزفيتش، مرجع سابق، ص 232.

(2) ليدل، هارت. الإستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة هيثم الأيوبي، بيروت، دار الطليعة، 1967، ص 397.

(3) إسماعيل صبري مقلد "موضوع الإستراتيجية السوفيتية"، في مجلة السياسة الدولية، العدد7، يناير، 1967 ص 35

(4) المرجع نفسه،ص. 36

(5) صن تسو، فن الحرب، ترجمة رؤوف شبايك، بيروت، دار الطليعة، 2007 ص13.

كما أكد تسوعلى أن: "فن الحرب ذوأهمية بالغة وحيوية للدولة" فهو مسألة حياة أو موت وبمثابة الطريق إلى بر الأمان أو الخراب، ولذا فهو موضوع يستحق البحث والتحدي لا يمكن بأي حال تجاهله.

يحكم في الحرب –الإستراتيجية– حسب تسو هو خمسة عوامل ثابتة، يجب أن تؤخذ في الحسبان، هذه العناصر الخمسة هي: (1).

1. **القانون الأخلاقي (تاو Too)**: الانسجام بين الحاكم والمحكومين مما يدفع لإتباع أوامر القائد، أو كما يطلق عليه حاليا: "التدريب المستمر"

2. **السماء (المناخ)**: يقصد بها الليل والنهار، البرودة والحرارة، الفصول.

3. **الأرض التضاريس**: ترمز للمسافات ومساحات المعارك وما تحمله من احتمالات النجاح والانتصار.

4. **القائد**: ويرمز كما يؤكد تسو إلى فضائل الحكمة كالإخلاص وحسن الخلق.

5. **النظام**: يقصد به طريقة تنظيم الجيوش وتقسيمه بطريقة صحيحة إلى وحدات، وطريقة توزيع الرتب، وحصول الإمدادات والتحكم في معدل الانفاق العسكري.

ثالثا: نشأة مصطلح الاستراتيجية وتطوره:

حاول الكثير من المفكرين والدارسين الوصول إلى استنتاجات ومبادئ وقوانين عامة لهذه الظاهرة المعقدة من خلال الدراسة المقارنة لتجارب الحروب الإنسانية على مختلف أنماطها.

1) الفكر الإستراتيجي الاسيوي القديم – نموذج الفكر الصيني –:

كان للكتابة مكانة رفيعة في الصين، وقد كرس الكثير منها للأمور العسكرية حيث ظهر العديد من أعلام الفكر الإستراتيجي الصيني من أهمهم: (2).

– هي يانش "He yanshi": أهم مؤلفاته حول الإستراتيجية:

>> كتاب:"معلم الفروسية Simo-Fa": نص مختصر ظهر في القرن الرابع أو الخامس قبل الميلاد يتحدث عن إدارة الجيوش، وضرورة أن تكون الحرب عادلة.

>> كتاب "الإستراتيجيات الثلاث Sen Lue" يحلل سيطرة الحكومة والأبعاد السياسية للإستراتيجية.

(1) صن تسو، مرجع سابق، ص15.

(2) طويل نسيمة، المثلثاتية الاستراتيجية في منطقة شمال شرق اسيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية الاقتصادية ص16.

تعتبر مؤلفات هؤلاء المفكرين الإستراتيجيين الصينيين من ركائز الفكر الإستراتيجي الغربي رغم أن الغربيين تعاملوا دائما مع الفكر الصيني على أنه حكمة أكثر مما هو علم ومع هذا ترجم كتاب فن الحرب لـ "صن تسو" إلى كل اللغات الأوربية ابتداء من الروسية سنة 1889 إلى الإنجليزية بداية القرن العشرين.

2) **الفكر الإستراتيجي الغربي القديم:**

أ- **الفكر الإستراتيجي اليوناني:**

امتلك اليونان العديد من التحليلات التكتيكية والإستراتيجية في عصره القديم، فكان الإسبارطيون أول من كتب في الصراعات واستراتيجية خوضها، وكانوا أول من علموا هذه الأفكار من خلال معلمين عسكرين سموهم بالتكتيكين

يعتبر كل من إني أندرسون أقدم من كتب في الإستراتيجية خلال العهد اليوناني حيث اعتمدوا كثيرا على الممارسات العملية أكثر من التنظير، رغم وجود هذا الأخير في كتابات إكسنوفون حيث ظهر)التفكير التنظيري في مؤلفه "تحليل الفروسية" فكان أول من نظر في التكتيك (1).

ب- الفكر الإستراتيجي الرومانية:

كان لدى الرومان فكرا عسكريا أصيلا جديدا وصل إلى عمق الأشياء والأمور الإستراتيجية وذلك حسب النصوص الرومانية، ودلالة ذلك التفوق التكتيكي الروماني خلال قرون متتالية مما أوحي بوجود بنية تنظيمية دقيقة للعقيدة العسكرية، فيؤكد على ذلك بوليب قائلا: "المرشحون للوظائف العامة كان عليهم المشاركة في عشر حملات عسكرية قبل اختيارهم من قبل المواطنين".

أشهر مؤلفات الرومان في المجال الإستراتيجي جاء بها كل من كاتوا"، بوليب وفرونتيتوس في مؤلفه "تعليقات عسكرية عند هوميروس".

ج- الفكر الإستراتيجي العربي الإسلامي:

معظم الكتب التي سبقت مؤلفات ابن خلدون والتي تتعلق بالفكر الإستراتيجي فقدت بعد تعرض الدول العربية اللغزو المتكرر على يد المغول، لذالك تعتبر مؤلفات ابن خلدون عن الحروب والطرق المستخدمة في المعارك من قبل مختلف الشعوب أول ما ظهر من التراث العربي في هذا المجال (2).

(1) مفاهيم إستراتيجية"، مفاهيم ومصطلحات، في www.islam-online.com، اطلع على الموقع في: فيفري 2021

(2) صلاح نيوف، مرجع سابق، ص 35.

عرف القرن 13 حتى القرن 16، العديد من المؤلفات التي تقترب من التكتيكك والإستراتيجية من بينها: "تعليمات رسمية للنخبة العسكرية"، كتاب "الفن العسكري" كتبه محمد بن عبد الله، كتاب "الفن العسكري والفروسية" كتبه علي بن سعيد الشامان بن هزيل-

3) الفكر الإستراتيجي الأوربي الحديث:

يعتبر العصر الحديث أخصب ما ألف وكتب في مجال الإستراتيجية، حيث صدرت العديد من المؤلفات التي دفعت بهذا المجال المعرفي وطورته، ومن أهم هذه المؤلفات (1).

- كتاب "الحرب" حوالي سنة 1420، ألفه الماركيز velleno.

- كتاب "مباديء الصراعات النبيلة" سنة 1502 كتبه روبرت بالزاك Robert Balzac. - كتاب "فن الحرب" لنيكولا ميكافيلي، الكتاب الوحيد التي نشر آثناء حياته، وقد جاء ناقدا للمؤسسات العسكرية التي كانت سائدة في عصره، أعيد طبع الكتاب سبع مرات في القرن السادس عشر.

4) الفكر الإستراتيجي المعاصر:

عرف التاريخ المعاصر ظهور العديد من الكتابات في الفن الإستراتيجي لكن أكثرها شهرة وتداولا كانت مؤلفات كلوزوفيتش Clouseuwitz، حيث حقق مرحلة جديدة في تفكيره الإستراتيجي الذي تركز حول الحرب كاستمرار السياسة، لكن بوسائل أخرى وعلى قاعدة التمييز بين الشكلين أو وجهي الحرب.

الفكر الإستراتيجي لكلوزفيتش أصطدم بالبراغماتية البريطانية والمعارضة الإيطالية لمبادئه، لذلك ظهرت ثلاث مدارس ناقدة لفكره ومحاولة إيجاد خط إستراتيجي خاص بها هذه المدارس هي (2).

أ- **المدرسة الإيطالية:**عرفت إيطاليا إنتاجا إستراتيجيا هاما في القرن 19، خاصة في دراسة عناصرالإستراتيجية والتكتيك، ويعتبر " luigi blanch " به صاحب مؤلف "دراسة حول تكتيك الأسلحة الثلاث"، أشهر كاتب إستراتيجي إيطاليا.

ب- **المدرسة الفرنسية:**إن الإنتاج الإستراتيجي الفرنسي كان تحت هيمنة كتاب ألفه المارشال مارمن Marmont بعنوان "روح المؤسسات العسكرية" يتركز حول النظرية العامة للفن العسكري وتنظيم الجيوش.

(1) طويل نسيمة، مرجع سابق ص18.

(2) إسماعيل صبري، مقلد، الإستراتيجية السياسية والدولية. مفاهيم وحقائق أساسية، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985، ص37.

رابعا: الإستراتيجية في إطار العلاقات الدولية:

تعرف الإستراتيجية بمعناها الشامل بـ:" قيادة مجمل العمليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية وفق المصلحة الوطنية" (1). فالإستراتيجية بالمعنى الدقيق هي: استخدام القوة لبلوغ أهداف سياسية وبعبارة أخرى هي قيادة العمليات العسكرية لتحقيق المصلحة الوطنية. ويؤكد على تلك كلوزوقيش حيث يقول: أن الحرب تكون مطابقة تماما للنوايا السياسية، ولابد أن تتكيف مع الوسائل الحربية المتوفرة (2). وأيضاء "ليست الحرب عملا سياسيا وحسب بل أداة حقيقية للسياسة ومتابعة للعلاقات السياسية وتحقيق لهذه العلاقات بوسائل أخرى".

إن الإستراتيجية علم خاص بالعسكريين بالدرجة الأولى ولكنها مرتبطة ارتباطا وثيقا برجال السياسة والدبلوماسية، فالإستراتيجية والدبلوماسية وجهان متكاملان لفن السياسة، حيث يؤكت ريمون أرون أن الإستراتيجية والدبلوماسية خاضعتان كلتاهما للسياسة أو لمسؤوليتها". ومع ذلك فكل واحدة منهما تعمل في ظروف تختلف عن الظروف التي تعمل في ظلها الأخرى حيث تستخدم الدبلوماسية في زمن السلم وتستخدم الإستراتيجية في زمن الحرب.

إذ قد اهتمت الإستراتيجية التقليدية بشكل كبير بالعمليات العسكرية، تاركة كل ما تبقى للسياسة، لكن المفهوم الكلاسيكي الذي يميز بين مجالي الحرب والسلام ترك المكان لنظام جديد في داخله بتواجد المفهومان بشكل مختلط أو مندمج، ويكملان الإستراتيجية التي تصبح تحدد بمجال، فالإستراتيجية العملياتية تمت إزاحتها بقوة من قبل إستراتيجية شاملة تأخذ في الحسبان جميع التطورات والأبعاد الجديدة.

خامسيا: الاستراتيجية كأداة للسياسة الخارجية:

الإستراتيجية العسكرية في أعلى مستوياتها تأتي بعد الإستراتيجية الكلية أو ما يطلق عليه الإستراتيجية القومية، وتنقسم الإستراتيجية في المجال العسكري إلى:

- **استراتيجية عليا:** هي التي توجه سير الحرب وتضع المخططات لاستخدام كل قدرات الدولة لكسب أهداف الحرب.

(1) كارل كلوزوفيتش، مرجع سابق، ص 24.

(2) المرجع نفسه، ص25 .

- **استراتيجية عسكرية:** تختص بمرحلة الصراع المسلح في أن مداها ونطاقها محدود بالحرب (1).

الحرب هي كذلك جزء من العلاقات السياسية فهي لا تشكل شيئا مستقلا، كون العلاقات السياسية بين الحكومات والأمم هي التي ستؤدي إلى الحرب، ولا تنقطع هذه العلاقات السياسية مع اندلاع الحرب بل تعتبر استمرارا لهذه العلاقات باستخدام وسائل عنيفة.

إن ما تريده الدول من الحرب هو تحقيق الهدف الذي يعتبر من أولويات سياستها الخارجية، وعلى أساس هذا الهدف الإستراتيجية الذي وضعت لتحقيقه تحدد امتداد الوسائل وحدود القدرة التي ينبغي تطويرها، فالإستراتيجية إذا هي أداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية التي تضعها الدولة.

المطلب الثاني: الإطار العام للاستراتيجية:

يقصد بالإطار العام مختلف العوامل والعناصر والمحددات التي تأخذ بها الهيئات والدوائر المسؤولة عن تصميم ورسم وتنفيذ الإستراتيجيات، لهذا نجد ان التمايز والتباين في الإستراتيجيات حسب مقتضيات التحولات المكانية والزمائية تبعا لثلاثة أطر رئيسية تحكم في إعداد ورسم الإستراتيجية، فهناك أطر الإستراتيجية من خلال مستوياتها ونماذجها ووسائلها. وقبل التطرق لدراسة وتحليل هذه الأطر، يجب أولا معرفة الكيفية التي عادة ما تلجأ إليها الدوائر الإستراتيجية المختصة ومراكز الدراسات والفكر الإستراتيجي عند وضع الإستراتيجية الكبرى، وهي تتضمن خمس خطوات أساسية (2).

1- دراسة وتحليل طبيعة المهمة من حيث إطارها (داخلية، إقليمية، خارجية أو دولية). حيث ترى نظرية اللعبة "Game Theory" أن صانع القرار يجب أن يركز على الأطراف الفاعلة في هذه المهمة، وكذلك يجب دراسة هذه المهمة من حيث الأهداف والقيم المرتبطة بها، ولا يجب التركيز على الأهداف العامة، بل يجب البحث عن الأهداف الخفية والكامنة من وراء السلوك الإستراتيجي.

2- تحديد التغيرات المرتبطة بهذه المهمة وترتيبها من حيث درجة الأهمية أو درجة التعقيد أو حتى درجة التهديد، ومهمة تحديد المتغيرات ذات صلة وثيقة بمنظومة المعلومات المتوفرة حول المكان والزمان أو العدو، فمدى توفر المعلومات وجودتها هو بلا شك عامل مهم وعنصر مؤثر على مستوى الصراعات الإستراتيجية

(1) ليدل هارت، مرجع سابق، ص 20.

(2) لزهر وناسي، الاستراتيجية الامريكية في اسيا الوسطى وانعكاساتها الاقليمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع: العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية،جامعة الحاج لخضر ،باتنة 2008، ص23

المتعلقة بالتنافس بين الدول، فالطرف التي بحوزته أكبر قدر من المعلومات الدقيقة والصحيحة هو بلا شك من يملك القدرة على إدارة وتسيير قواعد اللعبة والتحكم فيها بما يخدم مصالحه الإستراتيجية.

وضع فكرة أو أسلوب للتعامل مع موضوع هذه الإستراتيجية أو المهمة ويتطلب ذلك القيام بمهمتين:

أ- محاولة استشراف التداعيات وانعكاسات هذا السلوك المحتمل.

ب- محاولة التنبؤ بمختلف اختيارات واستراتيجيات الأطراف الأخرى.

1. وضع مخطط تفصيلي بكيفية قيام هذه المهمة، ويحتوي المخطط عادة على تحديد مضمون المهمة، أهدافها بدقة ثم الإمكانيات المادية والمعنوية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، أيضا الإجراءات والسلوكات التي تقتضيها أهداف المهمة، ثم وضع أجندة أو رزنامة بمختلف الفترات التي تتطلبها عملية تحقيق الأهداف الإستراتيجية. (1).

1. حسم أو اختيار الإستراتيجية مع الأخذ بقراراتها والحسم النهائي هو سلوك تترتب عنه مجموعة من الآثار، ولكن كما يعتقد "جوزيف فرانكل Joseph Frankel" "أن اتخاذ القرار لا يعتبر وحده السلوك، بل أن الامتناع عن اتخاذ القرار هو أيضا سلوك، ويمثل أحيانا القرار الأكثر عقلانية عند الدول التي تمتلك إمكانيات ووسائل تنفيذ الإستراتيجيات من النوع الشامل والكبير". وعادة ما يعتبر القرار الأول خطوة أولى تعقبها سلسلة من الخطوات والقرارات التكميلية أو التغيرية أو التوجيهية عبر مسار تنفيذ الإستراتيجية الزماني والمكاني، لكون الإستراتيجية عبارة عن برامج قابلة للتكيف والتغير، وتاتي سلسلة الأفعال الثانية عادة لتصحيح المسار العام ضمن تفاعلات البيئة العملية التي تخضع لمعيار عدم اليقين أو التأكد من النتائج في القيادة والتنظيم ''L'uncertitude dans la conduire et dans l'organisation de L'operation stratégique''

بعد تطرقنا لمختلف الخطوات لوضع الإستراتيجية الكبرى، يمكن أن نتطرق الآن إلى دراسة وتحليل الأطر المختلفة للاستراتيجية على النحو التالي:

اولا: مستويات الإستراتيجية:

بالنسبة إلى مستويات الإستراتيجية، فإن المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية يميزون بين ثلاثة مستويات أساسية للاستراتيجيةوهي:

(1) لزهر وناسي، مرجع سابق، ص24.

1- المستوى الإستراتيجي **Le niveau strategique أو المستوى السياسي العسكري "Politico-militaire"**: وهو المستوى الأعلى لحوار الإرادات العليا السياسية والعسكرية والدبلوماسية للدولة من أجل الإدارة الإستراتيجية الكبرى للمصالح الوطنية في بنية دولية تتميز بعدم اليقين "L'incertitude" في وجهة التحولات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لوحداتها الدولية، فالمسألة تستند هنا على ما إذا كانت الإستراتيجية الكبرى لها القدرة على التنبؤ بمسار التفاعلات الدولية والقدرة على تحديد المصالح الوطنية وتحقيقها.

2- **المستوى التكتيكي Le niveau tactique**: تنحصر الإستراتيجية على هذا المستوى في الاتصالات بين القيادة العليا العسكرية "le haut commandement" والقيادة المباشرة للعمليات العسكرية على جبهات القتال، وهو مستوى عسكري أثناء الإدارة المباشرة للحروب. ويمكن تلمسه كذلك في الميادين الأخرى عندما يتعلق بالاستراتيجيات الصغرى ذات الأهداف الثانوية والمرتبطة بفترة زمنية قصيرة أو مؤقتة.

3- **المستوى العملي Le niveau opérationnel**: وفيه يتم تحديد المتغيرات المكانية والزمانية بدقة، وتحديد حجم الإمكانيات والوسائل اللازمة لتحقيق أهداف الإستراتيجية أي تحويل التصور النظري إلى تطبيق عملي، هذه الهرمية في تصور المختصين هي عامل مساعد على التخصص وتفادي التناقض بين المستويات المختلفة للإستراتيجية وتمنح خيارات متعددة تمكن من التمييز بين الأهداف الطويلة المدى والأهداف الحالية (1).

ثانيا: نماذج الإستراتيجية: النموذج هو تصميم بالوسائل والأهداف ينطوي على الارتباط التفاعلي بين الأهداف المتوخاة والإمكانيات الموجودة، وحسب الجنرال الفرنسي اندري بوفر: ''André '' Beaufre فنماذج الاستراتيجية خمسة:

النموذج الأول: الذي يرتبط بالوسائل والإمكانيات القوية المتنوعة ولكن الهدف الذي تريد تحقيقه الدولة هدف متواضع في هذه الحالة تلجا الدولة إلى الخبرة والاستعدادات العسكرية عن طريق التهديد فالنموذج هنا يستند على التهديد المباشر، لأنه يكفي لإجبار الطرف الآخر الضعيف على الامتثال وتغيير سلوكه ليتوافق

(1) موقع ويكيبيديا، فيفري 2021. https://ar.wikipedia.org/wiki/

ومصالح الطرف القوي. وفي هذا الصدد، يقول توماس شلينغ "Thomas Sheling" أن التهديد يكون فعالا، وفي حالة عدم الاستجابة يلجأ الطرف الأول إلى الإستخدام الفعلي للقوة.

النموذج الثاني: وهو عكس الأول عندما يكون الهدف متواضعا والإمكانيات متناسقة مع الهدف فالنموذج هنا يقوم على مبدأ المباغتة الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، وهو نموذج الضغط غير المباشر، إذ في بعض الأحيان تكون فيه حرية المناورة محدودة جدا.

النموذج الثالث: حسب "بوفر" فهو يتعلق بالحالات التي تكون فيها الوسائل والإمكانيات ضعيفة أو محدودة والهدف يكون حساسا بالنسبة للدولة، وفي هذه الحالة فالنموذج يأخذ سلسلة الأفعال المتتابعة التي تحتوي على مزيج من التهديد المباشر واستعمال محدود للقوة.

النموذج الرابع: عندما تكون حرية المناورة أو الحركة واسعة ولكن الإمكانيات المستعملة ضعيفة جدا لتحقيق هدف مثالي وهام وهذا عادة ما يرتبط بالنزاعات العسكرية غير المتكافة بين طرفين بسبب فجوة القوة بينهما، فالطرف الأضعف هنا يلجأ إلى استعمال أسلوب النزاعات الطويلة أو نزاعات الاستنزاف التي يرمي من ورائها إلى التأثير السيكولوجي على الطرف الثاني وإرهاقه ومثال ذلك حالة حروب التحرير.

النموذج الخامس: عندما تكون الإمكانيات والوسائل العسكرية معتبرة وقوية ولكن الهدف يرتبط بنزاع عنيف ومحدد، من الناحية الزمنية حتى هذا الهدف يمكن أن يزول مع مرور الوقت، فالنموذج هو نموذج التدخل المباشر لإرغام الطرف الآخر على الخضوع لإرادة الطرف الأقوى (1).

ثالثا: وسائل الإستراتيجية:

لا يمكن الحديث عن الإستراتيجية الفعالة والناجحة مهما كانت درجة تماسكها المعرفي وواقعية طرحها النظري ومثالية تصورها الفكري إذا لم تسندها الوسائل والإمكانيات اللازمة لنقلها من الأفكار المجردة إلى التطبيقات العملية فكلما توفرت الوسائل المعنوية والمادية وإمكانيات القوة المتعددة والشاملة، كلما ساعد ذلك على تحقيق التفوق الاستراتيجي وإدارة المواجهة الإستراتيجية باقتدار علي الإستراتيجيات المعاكسة، والطرف الأقوى من حيث تنوع الوسائل هو الطرف الذي يحوز على صفة الميزة الإستراتيجية المطلقة إذا ما استعرنا مصطلح "دافيد ريكاردو David Ricardo" الميزة التجارية المطلقة ،فالحديث اليوم عن التفوق الإستراتيجي العالمي لأمريكا لم يكن نابعا من مثاليات أخلاقية لولا القوة الفريدة والإمكانيات المتعاظمة التي

(1) ليدل هارت، مرجع سابق، ص25.

منحت لها ما سامیناه بالميزة الإستراتيجية المطلقة خاصة القوة العسكرية ففارق القوة العسكرية بينها وبين دول عديدة يصل إلى أرقام ذات دلالة إستراتيجية بالنسبة للإنفاق العسكري والميزانية الدفاعية وبصفة عامة، فإن وسائل الإستراتيجية صنفت إلى نوعين رئيسيين هما: الوسائل المادية و الوسائل المعنوية: (1).

أما الوسائل المادية، فيقصد بها جميع الوسائل الاقتصادية من موارد طبيعية وحجم الإنتاج والحالة المالية والتجارية، والوسائل العسكرية (نوع العتاد العسكري وحجم التسلح وعدد الجيش)، كل هذه الوسائل مجتمعة إذا ما توفرت بشكل كبير فإنها تمنح الدولة حرية المناورة وقوة دعم هائلة ودافعية الإنجاز الأهداف السياسية والقومية وتحقيقها والدفاع عنها أمام التهديدات التي تواجهها.

في حين تنطوي **الوسائل المعنوية** على منظومة الأفكار الإيديولوجية والحضارية ودرجة التعبئة السياسية الداخلية ووضوح الرؤية في المسائل الخارجية التي تشكل جنبا إلى جنب مع الوسائل المادية مصفوفة حضارية متكاملة تشكل عناصر دفع للدولة لممارسة نفوذها الخارجي وتحقيق تماسكها الداخلي وتنفيذ إستراتيجيتها لتحقيق مكاسبها الوطنية وحماية مصالحها الوطنية والسياسة الخارجية التي تنطوي على سلوك دولة ما حيال محيطها الخارجي تقوم عادة على وسائل الإقناع والدبلوماسية والتحالفات وهي في جملتها وسائل معنوية تعتمد على المهارة ومنظومة القيم المغرية للأطراف الأخرى والقدرة على استقطاب الحلفاء وعزل المناوئين ودحر الأعداء. فقوام الإستراتيجية الشاملة أو الكبرى هو اعتمادها المزدوج على وسائل الإستراتيجية المادية والمعنوية بشكل متوازن مراعاة لظروف

التفاعلات الخارجية فوفقا لتعبير "بول كينيدي Paul kennedy" فإن: "الإستراتيجية الكبرى الحقيقية معنية بالسلم بقدر ما هي معنية بالحرب، فهي معنية بالسياسات تطورا وتكاملا والتي يجب أن تبقى صالحة لعقود، بل وربما لقرون ولا تنتهي هذه الإستراتيجية بانتهاء الحرب كما أنها لا تبدأ باندلاعها: (2).

فالإستراتيجية التي تستند إلى الأخلاقيات ولم تكن لها مساند من القوة لا يمكن أن تحقق النجاح المطلوب في عالم لازالت الواقعية السياسية تتحكم في سلوكاته وفي نمط التفاعلات بين وحداته الدولية. فالإستراتيجية المساندة بين الإمكانيات المادية للقوة والمنظومات القيمية والأخلاق أو التي تعتمد تارة على الإكراه وأخرى على المكافأة ستحقق في نهاية المطاف اهدافها المرسومة (3).

(1) كارل كلوزوفيبش، المرجع نفسه ص26.
(2) لزهر وناسي، المرجع السابق، ص27.
(3) المرجع نفسه، ص30.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن وأهم الأطر النظرية التي تدرسة:

يعتبر الأمن مطلب إنساني، لما لهذا اللفظ من مستويات عدة سواء على المستوى الفردي أو الدولي وحتى على مستوى النظام الدولي، لذلك فقد تعددت وتنوعت الدراسات الخاصة بهذا المفهوم، كما ارتبطت بالعديد من الأطر النظرية التي حاولت ضبطه وتحديد ميكانزماته.

وقد تغير مفهوم الأمن والقضايا التي يدرسها باختلاف الفاعلين على مستوى العلاقات الدولية والميكانيزمات التي تحرك هذه العلاقات واختلاف العوامل التي تحركها من عامل عسكري واقتصادي ثم أخيرا إنساني، لذلك تعاقبت مفاهيم الأمن وتعددت لتنتقل ضمن المجال التالي: الأمن القومي، الامن الاقتصادي وأخيرا ما اصطلح عليه الأمن الإنساني، وحسب هذه المفاهيم تعددت النظريات التي تعالج هذا التعدد والاختلاف في تحديد مصطلح الأمن.

لذلك سيخصص هذا الجزء لتحديد مفهوم الأمن والتعرض لأهم الأطر النظرية التي تعرضت له وفق العنصرين التالين:

المطلب الأول: الأمن "ضبط مفاهيمي للمصطلح"

المطلب الثاني: الأطر النظرية التي تعرضت لمفهوم الأمن

المطلب الأول: الأمن ضبط مفاهيمي للمصطلح:

الأمن حاجة إنسانية ومن حاجات البشر الأساسية، لذا يؤثر الإحساس بفقده أو بنقصه على كيان الفرد، المجتمع والدولة، وبالتالي غيابه سيؤثر حتما على نمط العلاقات بين الأفراد، المجتمعات والدول.

أولا: تعريف الأمن:

الأمن لغة: هو إحساس الأفراد والجماعات التي يتشكل منها المجتمع بالطمأنينة والاستقرار، مما يمكنهم من العمل والإنتاج أكثر (1).

وأدق تعريف للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى: " ليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأملهم من خوف " (2)، فالأمن هو ضد الخوف والخوف هو التهديد (الإقتصادي السياسي، الإجتماعي).

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم "الأمن" وشيوع استخدامه، فإنه مفهوم حديث في حقل العلوم السياسية، هذه الحداثة جعلته يتسم بالغموض ويستخدم بعشوائية في الكثير من الأحيان بالإضافة إلى حداثته

(1) حسن درويش عبد الحميد، الإستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة، دار الكتاب المصري، القاهرة 1999، ص 25

(2) القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 04.

فالأمن لم يتبلور ويتطور لكي يصبح حقلا علميا داخل عالم السياسة منفصلا عن العلاقات الدولية تطبق عليه قواعد النظرية من وضع الفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة، واختبار ادوات التحقق العلمي وقواعد الإثبات والنفي وبالتالي الوصول إلى قانون يحكم ظاهرة الأمن وبأبعاده المختلفة (الوطني، المحلي، الدولي) (1).

يعود الاستخدام الأول لمصطلح الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار من الأدبيات تبحث في كيفية تحقيق الأمن وإمكانية تحقيقه وظهور على إثر ذلك نقاش فكري حاد بين أنصار المدرسة الواقعية الذين يؤمنون بحتمية الصراع وطبيعة النظام الدولي العدائية والمتصارعة وبالتالي استحالة تحقيق الأمن، وبين أنصار المدرسة المثالية التي تراهن على مرحلية الفوضى والصراع في النظام الدولي،

وبأن الأمن هو حتمية ستصير إليها العلاقات بين الدول (2).

ورغم حداثة المصطلح والاختلاف بإمكانية حدوثه إلا أنه وضعت العديد من التعاريف التحليل من أهمها:

- تعرفه دائرة المعارف البريطانية: "أنه حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية "
- يعرفه هنرى كسنجر Henri Kissinger وزير الخارجية الأمريكي الأسبق:أنه "تصرفات يسعي المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء".
- أما روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه "جوهر الأمن" فيعرفه على أنه: "يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة، ويستطرد قائلا: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات في كافة المجالات".

في إطار هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريفا شاملا للأمن على أنه: قدرة الدولة على تجنيد قدراتها وقوتها الداخلية والخارجية، ومعطيات هذه القوة الاقتصادية، السياسية والعسكرية في مواجهة التهديدات التي تعترض استقرارها وطمأنينتها على المستوى الدولي والمحلي".

ثانيا: موضوع الأمن:

يعرف أرنولد ولفرس Amold Wolfers الأمن سنة 1952 على أنه: الأمن في مفهومه الموضوعي هو: غياب أي تهديد يلحق بقيم الدول المحورية

ويعرفه بوزان Buzan على أنه: "عدم تعرض حرية الدول للتهديد " .

(1) زكرياء حسين، الأمن القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،2001، ص 04.

(2) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص414

هذان التعريفان يجعلان السؤال المحوري الذي يجب الإجابة عنه عند دراسة الأمن كمفهوم يتعلق بالدول هو: "ما هو الموضوع الذي يتناوله الأمن كمفهوم"، أو ما هي وحدة التحليل التي يقاس عليها عند الحديث عن القيم هل هي: قيم الدول: الدولة، الأمة، الإنسانية أم الفرد؟

أما فيما يخص التهديد الذي تتحدث عنه التعريفات: هل هو التهديد العسكري، التهديد الاقتصادي. أو غيرهما (1). واعتبرت الدول الفواعل الرئيسية في النظام الدولي منذ معاهدة وسيتفاليان Westphalie سنة 1648، وذلك في غياب سلطات فوق الدول، مما جعل منظري النهج التقليدي للأمن، يؤكدون على أنه مفهوم مرتبط بسيادة الدول وحدها وذلك في ظل نظام دولي متصارع، تسعى فيه الدول لتحقيق أمنها على حساب الدول المجاورة لها لأن أهداف الدولة وطموحاتها كانت تقريبا في تلك الفترة إقليمية أكثر منها دولية فالأمن كان يعتبر قوميا لتعلقه بأمن الدولة.

فترة ما بعد الحرب الباردة عرفت مفهوما متطورا للأمن، حيث أصبح الأمن دوليا، لأن الدول أصبحت وبالنظر إلى طبيعة النظام الدولي تفكر من منطلق دولي عالمي ذو طابع تعاوني، أكثر من التفكير القومي التصارعي السابق.

بالإضافة إلى ما سبق، فمستويات التهديد التي أصبت تعترض الدول قد تطورت أيضا من التهديد العسكري، إلى مستويات وأبعاد جديدة، حيث ظهر الأمن الاقتصادي للدول في مقابل التهديدات الاقتصادية التي أصبحت تعترض الدول، كما ظهر مفهوما حديثا للأمن يسمى الأمن الإنساني (2).

ثالثا: التغير في مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة:

1 – مفهوم الأمن بين العداء والتهديد:

أحد ملامح التطور الرئيسية التي أحدثت في مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يتمثل في التحول من مفهوم الأمن في مواجهة الأعداء إلى مفهوم الأمن من التهديد.

(1) زكرياء حسين، مرجع سابق، ص 06.

(*) الأمن الإنساني: يرتكز مفهوم الأمن الإنساني على الفرد كوحدة التحليل الأساسية فأي سياسة أمنية يجب أن تكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة

(1) شوقي عابدين وهدى متيكس، قضايا الأمن في آسيا، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2004)، ص 09.

حيث شهدت فترة الحرب الباردة صراع إيديولوجي امتد في أحيان عدة ليصبح عسكريا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان الأمن القومي لكل منهما يتحقق بالانتصار على العدو الرئيسي، ولتحقيق الانتصار قام الطرفان ببناء ترسانة عسكرية هائلة من أسلحة الدمار الشامل (1).

رغم انتهاء الوضع الأمني القائم أثناء الحرب الباردة إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى تحقيق أمنها وأمن المجتمع الدولي – حسب منظريها – بمواجهة التهديدات الجديدة الذي ظهرت في التعامل على مستوى العلاقات الدولية، مثل حالة الفوضى التي نشأت عن تفكك الاتحاد السوفياتي وانتقال أسلحة إلى جمهورياته المستقلة.

ينتقد مفهوم الأمن القائل بانتقاله من مفهون مواجهة العدو إلى مفهوم التهديدات بما يلي:

1- أن تعايش مفهوم التهديدات كان سائدا أيضا خلال الحرب الباردة، فوجود العدو سيخلق التهديد، ففي مرحلة الحرب الباردة مثلا وجود العدو الذي يتمثل في الاتحاد السوفياتي خلق التهديدات التالية: استعمال السلاح النووي، انتشار الإيديولوجية الشيوعية، ... إلخ.

2- انهيار الاتحاد السوفياتي لم ينقل مفهوم الأمن من مفهوم العدو إلى مفهوم التهديد، لأنه دائما كان هناك العدو البديل. رآه صموئيل هانتجتون في أطروحة "صدام الحضارات"، في الحضارات غير الغربية وخاصة الحضارة الإسلامية، وراء آخرون في ظاهرة الإرهاب الدولي، والتي يختصره بعضهم في الإسلام (2).

3- بالنسبة لأوربا فالأمن كان دائما يرتبط في مفهومه بالتهديد، فالاتحاد السوفياتي خلال مرحلة الحرب الباردة كان يشكل تهديدا إيديولوجيا وتوسعيا أكثر من العتر التي يجب محاربته والصراع معه

2- مفهوم الأمن بين التهديدات الخارجية والتهديدات الداخلية:

ان عمليات التحول الليبرالي والديمقراطي في العديد من الدول النامية تحت ضغط التطور الدولي أو الداخلي، جعل هذه الدول تعاني من عدم التناسب والتوازن بين تقدم عمليات التحول الليبرالي في المجال الاقتصادي والتحول ذاته في المجال السياسي، الأمر الذي خلق أزمات أمنية حادة داخلية عانت منها هذه الدول ان هذه الحقائق سالفة الذكر فرضت واقع تغلب الصراعات الداخلية على الخارجية في زمن ما بعد الحرب الباردة وتجلت هذه الصراعات في الحروب العربية والطائفية والدينية التي عادة ما يكون العدد فيها عبر محند مما يجعل عملية إنهائها أو إيجاد حلول لها أمر جد صعب، هذا الأمر مر الذي جعل التدخل الأممي والأمريكي في

(1) شوقي عابدين وهدى متيكس، المرجع السابق، ص10

(2) جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص450 .

الصومال يتحول إلى مأساة إنسانية، وجعل الأزمة تستمر لمدة طويلة في كل من: رواندا البورندي، سيراليون، ناجور نيكاراباخ وأفغانستان (1).

التعقيد في نوعية التهديدات الداخلية التي تعرفها الدولة حاليا وصعوبة إيجاد ضبط مفاهيمي أثناء التعامل مع هذه النوعية من الصراعات الناتجة عنها، أدى إلى وجود نفس الصعوبة والأزمة في ضبط مفاهيمي لمصطلح الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

3- مفهوم الأمن بين الجيوسياسي والجيواقتصادي:

عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تصاعد المنافسة التجارية والاقتصادية وحلولها محل الصراعات الإستراتيجية، ومع الاتجاه المتزايد للانخراط في صراعات ومنافسات اقتصادية فإن الأشكال العسكرية للتأثير لم تعد فعالة في إدارة الصراعات الإقليمية وخاصة مع الاندماج المتنامي لاقتصاد العالم.

وقد اتسمت مرحلة ما بعد الحرب الباردة كذلك بنقاش مستمر حول ثنائية الجيوسياسي والجيواقصادي في مسائل الأمن، وقد ثارذ النقاش على مستويين (2).

المستوى الأول: يتعلق بالتهديدات وما إذا كانت ما تزال جيوسياسية أم أنها تحولت إلى تهديدات جواقتصادية، فالنوع الأول من التهديدات يسود مع وجود صراعات جيوستراتيجية

أما النوع الثاني فبرز مع تحولات الثورة العلمية – التكنولوجيا المعاصرة –.

المستوى الثاني: فيتعلق بما إذا كانت القدرات الجيوبوليتيكية أم القدرات الاقتصادية هي الأكثر إثارة لقضايا الأمن على مستوى الدولة أو على مستوى المجتمع الدولي.

الإجابة عن هذا النقاش يعترضه حالتين للدراسة، حالة دول الشمال، أي أصبحت قضايا الأمن أكثر تأثرا بالجيواقتصاد خاصة مع التجربة التكاملية الأوربية.

أما الحالة الثانية فهي حالة الدول المتخلفة، أين لا يزال التخلف هو السمة السائدة لاقتصادياتها فهذه الدول لم تعرف أي تنمية ناجحة، ولا اندماج مع الاقتصاد العالمي ومازالت الصراعات السياسية والاقتصادية والإقليمية في القضايا الأساسية للأمن وسياسته في هذه المنطقة رغم أن صيرورة الأحداث الدولية وصراعات ما بين الدول تؤكد على تزايد الوزن النسبي للجيواقتصاد على الجيوسياسي.

---

(1) حسن درويش عبد الحميد، مرجع سابق ص28.

(2) المرجع نفسه/ ص 29.

4- مفهوم الأمن بين المحلي والوطني والاقليمي والعالمي:

لم يصبح الأمن الداخلي أو الوطني أمر يخص الدولة فقط بل أصبح شأنا دوليا، تتدخل الجماعة الدولية لتوفيره- حالة البوسنة مثلا- مع انتهاء الاستقطاب الدولي الثنائي أصبح الأمن الإقليمي مفهوما أكثر ظهورا وتأثيرا (أمن الشرق الأوسط، أمن دول المتوسط، أمن جنوب شرق آسيا، أمن شمال شرقي آسيا)، ويرمز الأمن الإقليمي، إلى إقامة ترتيبات وهياكل جديدة للأمن داخل الإقليم، لتحقيق هذا الأمن قد يكون من ضمن هذه الترتيبات خلق انتماءات وهويات غير أصلية داخل هذا الإقليم- حالة إسرائيل في الشرق الأوسط- كما يمكن أن تشمل هذه الترتيبات خلق وجود سياسي وعسكري مباشر أو غير مباشر لقوى كبرى أجنبية - التواجد الأمريكي في منطقة شرق آسيا - ومن عناصر الجدة في مسائل الأمن الإقليمي أيضا، أن تنظيمات التكامل الإقليمي في المجال الاقتصادي.

على مستوى الأمن الدولي فإن الجديد في مفهوم الأمن قد تم على مستوى مفهوم التهديد، حيث ظهر مصطلح "التهديد دون عدو"، وإن وجد هذا العدو فهو ليس كائنا ماديا —الدول- بل قد يكون ظاهرة أو مجال معين، فالعدو قد يكون (الاقتصاد، المال، التكنولوجيا ... إلخ) فتصبح ظاهرة مثل الانفجار البيئي أو قضايا البيئة العالمية تهديدا كبيرا للأمن الدولي والإنساني ككل. كما عرف الأمن الدولي تغيرا واضحا في مفهومه بتغير طبيعة النظام الدولي في حد ذاته، حيث ظهر ما أصبح يعرف بـ معالجة قضايا الأمن الوطني في إطار دولي وإقليمي (1)، أو تدويل الأمن الوطني.

رابعا: مستويات وأبعاد الأمن:

بالنظر إلى مناقشة مفهوم الأمن السابقة، فإنه يعني تهيئة الظروف المناسبة لإيجاد إستراتيجية محددة وشاملة بهدف تأمين الدولة من الداخل والخارج مما يحقق لها الاستقرار والتقدم كذلك.

من هذه الشمولية في مفهوم الأمن فإنه يمكن الحكم عليه على أن له أبعاد متعددة أهم هذه الأبعاد (2).

1- البعد السياسي: يتمثل في الحفاظ على كيان الدولة السياسي وعلى مكانتها داخل النظام الدولي.

2- البعد الإقتصادي: الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب لتحقيق النمو الاقتصادي، الاكتفاء الغذائي (الأمن الغذائي) وتوفير حاجات الشعوب الاقتصادية

(*) أو ما يصطلح عليه كذلك "بأمركة الأمن الدولي"، أي إيجاد الحلول للأزمات الدولية بوجهة نظر وتنفيذ أمريكية.

(2) زكرياء حسين، مرجع سابق، ص2.

3- **البعد المعنوي والإيديولوجي**: الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم..

4- **البعد الاجتماعي**: الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من التنمية الاجتماعية والشعور بالانتماء والولاء.

من خلال ما استعرض في تحديد مفهوم الأمن ومدى تشابك وتعقد هذا المفهوم، بالإضافة إلى التطورات التي عرفها المجتمع الدولي في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، أوجب إعادة النظر في التصورات النظرية لمفهوم الأمن مما أعطى دراسات عديدة في هذا المجال فكانت السمة المميزة لهذه المرحلة على مستوى التنظير في العلاقات الدولية في نهضة الدراسات الأمنية، وهذا يكون موضوع المناقشة في المطلب الموالي من الدراسة.

المطلب الثاني: أهم الأطر النظرية التي تعرضت لمفهوم الأمن:

إتصفت مرحلة الحرب الباردة بسيطرة الدولتين العظيمتين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية على علاقات الأمن وسياساته، وكان المعنى المباشر لذلك هو سيطرة الدولة على كل ما يخص قضايا الأمن وهيمنتها على عملية صنع سياسات الأمن وتنفيذها دون غيرها من الكيانات الفاعلة في العلاقات الدولية، وكان طبيعيا أن يسود فكر المدرسة الواقعية ومفهومها للأمن والذي يركز على محورية الدولة كفاعل دولي، وعلى اعتماد الدولة على القدرات والإمكانات العسكرية لتحقيق أمنها.

وسيفصل في هذه الأطر النظرية التي تعرضت بالدراسة لمفهوم الأمن وتغير مستوياته وأبعاده كالتالي (1).

أولا: الطرح الواقعي [2]: النهج المتمركز حول مفهوم الأمن القومي:

تمحور الطرح الواقعي حول الفكرة القائلة بارتباط مفهوم الأمن بالدولة، والأمن من صميم صلاحيات ووظائف الدولة، وهي الكائن والفاعل الوحيد على المستوى الدولي التي من شأنه توفير الأمن القومي للفرد والدولة معا، فالدولة تتصرف كفاعل واحد يعبر عن إدراكه، وأن الدولة تتحرك في مجال علاقات الأمن على أساس الرشد في الحساب والادراك- التحليل العقلاني الواقعي- ووفقا لهذه النظرية فإن النظام الدولي سمته المميزة هي حالة الفوضى التي تعتبر صفة طبيعية وعادية له بالنظر لغياب سلطة، دولة مركزية آمرة، ومن ثم فإن الدول فرض عليها منطق التصارع داخل هذه الفرضي لتحافظ على أمنها وتدافع على مصالحها.

---

(1) شوقي عابدين وهدى متيكس. مرجع سابق، ص30.

* النظرية الواقعية: نظرية تفسيرية للعلاقات الدولية، تؤمن بالدولة كفاعل وحيد على مستوى النظام الدولي، وبمنطق الصراع والمصلحة التي تحكم صيرورة العلاقات بين الدول.

يعتقدة الواقعيين أن الدولة تزيد من مستوى أمنها وتحافظ بالتالي على مصالحها إذا استحوذت واستخدمت معطيات قوة أكثر، فالحرب بالنسبة للواقعيين أداة طبية لمحافظة الدولة على أمنها.

وترتكز الواقعية في تفسيرها للحياة الدولية على فكرة الصراع (الصراع الأبدي من أجل اكتساب زيادة وإظهار القوة) وبالتالي فالدول التي تحيا ضمن هذا المناخ الصراعي- نظام فوضوي- يجب أن تسعى إلى امتلاك المزيد من وسائل القوة للمحافظة على بقائها وأمنها وبالتالي تستطيع مواجهة التهديد الذي يشكله بحث الدول الأخرى على نفس الهدف وهو الأمن والبقاء، فكما القوة نسبية بالنسبة للواقعيين، فالأمن بمفهومه السابق هو نسبي كذلك حيث أن: زيادة مستوى الأمن لدولة معناه انخفاض مستوى أمن الدولة (ب) (1).

وفقا للنظرية الواقعية فالأمن أمن الدولة state security أي أنه ينصرف إلى التكامل الإقليمي والتملك الأجتماعي والاستقرار السياسي للدولة، وهو بذلك يحوي أمن الفرد والجماعة، أما الأمن الدولي فهو علاقات الأمن بين الدول interstate security، ويختلف بالتالي عن مفهوم الأمن العالمي Global security والأمن الإقليمي،فالدولة ووفق التحليل الواقعي تحافظ على أمنها باكتساب القوة والحرب وسيلة للمحافظة على هذا الأمن ،والسلام وفق هذه النظرية له مفهوم سلبي، حيث لا يتعدى كونه "غيابا للحرب".

ويلخص جون هرتز (John Hertz) أحد أشهر منظري الواقعية الجديدة -البنيوية- الطرح الواقعي حول الأمن في قوله:"إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا" (2).

معضلة الأمن"the security Dilemma" هذه المعظلة رفقت التاريخ البشري والصراعات الدولية لا تكاد تخلو منها فترة تاريخية باختلاف طبيعة العلاقات بين دولها وطبيعة النظام الدولي الذي تعيش فيه، فهي كما يسميها بترفيلد Butterfeld معضلة مستحكمة (3).

---

(1) حجار عمار، السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي " إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السايسية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر، باتنة 2002، ص 48.

(2) شوقي عبدين، وهدى ميتيكس، مرجع سابق ص، 32.

(3) حجار عمار، المرجع نفسه، ص 60.

ثانيا: الطرح الليبرالي: فكرة الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي:

النظرية الليبرالية هي نظرية إصلاحية تسعى إلى إصلاح النظام القائم من خلال نهج وإجراءات تطويرية تدريجية، ويتأسس الإطار الفكري لهذه النظرية عن رفض وانتقاد فروض النظرية الواقعية فالدولة لدى الليبراليين ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية، بل أحيانا يكون لفاعلين آخرين داخل الدول أو غيرها أهمية مكافئة أو أكبر من تلك التي تحظى بها الدولة، والدولة ليست جدارا مصمتا ولا صوتا واحدا، بل تتألف من عديد من المؤسسات والجماعات التي قد تتفاوت رؤاها وتتباين مصالحها وتدخل في مساومات للوصول إلى توافق عام حول تلك الرؤى.

مفهوم الأمن لدى النظرية الليبرالية أقل تركيبا وتبسيطا منه لدى المدرسة الواقعية، فهو لا يقتصر على البعد العسكري بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية و لا يتمحور حول القوة القومية للدولة مقارنة بقوة الدول الأخرى، بل يقوم على ركيزة بناء الثروة للمجتمع الوطني ولا علاقة لثروات المجتمعات الأخرى بها، كما تركز هذه النظرية على إمكانية التعاون وبالتالي توفير الأمن إذا ما لجأت الدول إلى أسلوب الاعتماد المتبادل أو تبادل المنافع والمصالح في ميدان الاقتصاد السياسي الدولي (التجارة، المال، الاستثمار، التكنولوجيا)،ففكرة الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصاي هي ركيزة أساسية من ركائز التحليل الليبرالي الذي يؤمن بالحرية الدولية وضرورة وجود أمن و حرية في التعامل ما بين الدول ويملك الليبراليون أمنا جماعيا يتحقق من خلال تشكيل تحالف موسع بين أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل دولي أخر قد يسعى لتهديد أمن هذه الجماعة أو التحالف، وقد وضع أسس هذه الفكرة –الأمن الجماعي– الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط المتمثلة في أطروحة "السلام الأبدي"[1].

خلاصة فكرة السلام الديمقراطي تتمحور حول كون الحروب والنزاعات بين الدول الديمقراطية نادرة ومن المعتقد أن الديمقراطيات تسوي خلافاتها المتعلقة بالمصالح دون التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلا بنسبة أقل مما تفعله الدول غير الديمقراطية.

كما تميزت النظرية الليبرالية وخاصة فيما يتعلق باتجاه دراسات السلام بتوسيعها نطاق دراسات الأمن لتشمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تجاهلتها المدرسة الواقعية، كما أنها أسهمت في وضع النظرية موضع التطبيق من خلال المشاركة في جماعات السلام وحركاته في العملية السياسية، فكانت نظرتها الإيجابية

* السلام الأبدي: وضع هذا التصور منذ قرنين من الزمن عندما اقترح إنشاء فدرالية تضم العالم حيث تتكافل الدول لمعاقبة الدول المعتدية، أي إرساء فكرة التعاون من أجل تحقيق الأمن والسلم.

للسلام باعتباره موقفا ضد العنف وضد المساومة الدولية باستعمال القوة لها تأثير كبير على ظهور منظومة أمن جماعي من خلال بروز المنظمات الدولية مثل "عصبة الأمم" ومن بعدها "هيئة الأمم المتحدة" التي يعتبر إقامة السلام والأمن الدوليين أهم أسباب إنشائها.

ثالثا: الطرح النقدي: الأمن الإنساني كطرح جديد لمفهوم الأمن:

جاء التصور النقدي للأمن على أنقاض النقاش النظري بين الواقعيين والليبراليين حول الأمن لذلك كان أهم محاوره:

1- تركز الواقعية وتؤكد على مفهوم الأمن الضيق والذي ينحصر كمحوره حول الدولة وحدودها الإقليمية، بينما ترى الليبرالية بأن الأمن يجب أن يكون جماعيا ذي اتفاق عدد من الدول على الرد الجماعي على أي عدوان تقوم به إحدى الدول المشاركة في النظام.

2- ركز الواقعيون على البعد العسكري للأمن، فالأمن القومي هو مدى قدرة الدولة على الاعتماد الذاتي في توفير أمنها وحماية تواجدها عسكريا أما الليبراليون فرأوا أن مجالات التعاون بين الدول قد تمتد لتشمل مجالات إنسانية أخرى كالجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

النقاش الواقعي والليبرالي حول مفهوم الأمن بالإضافة إلى التحولات الجذرية التي ظهرت على مستوى النظام الدولي وسير العلاقات الدولية، أثار إشكالية إعادة النظر في مفهوم الأمن، حيث يعتبر تعريف "كين بوث" القيود الحرب، الفقر، الاضطهاد ونقص التحكيم وغيرها [1].

هي:

إن كان الواقعيون قد ركزوا على الدولة كوحدة تحليل أساسية أثناء مناقشتهم لمعضلة الأمن فالنقديون اتخذوا الفرد وحدة أساسية لذلك وبذلك فقد تركزت الدراسات الأمنية النقدية في حماية الفرد والجماعة الإنسانية بصورة شاملة [2]. وكان هدفهم الأساسي في إيجاد السبل لضمان الأمن العالمي Global Secury والأمن الإنساني Human Security.

* أهم هذه التحولات: انهيار نظام الثنائية، ونهاية البعد العسكري كأهم بعد في تحليل العلاقات الدولية.

2 حجار عمار، مرجع سابق، ص57.

1) الأمن الإنساني البشرية:

يركز مفهوم الأمن الإنسائي على الإنسان الفرد وليس الدولة كوحدة التحليل الأساسية فأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، إذ قد تكون الدولة آمنة في وقت يتناقص فيه أمن مواطنيها، من ثم يجب عدم الفصل بينهما (1).

برز مفهوم الأمن الإنساني في كتابات النقديين في منتصف عقد التسعينات من القرن العشرين كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث أثبتت الفترة الزمنية التي أمتدت خلالها الحرب الباردة، أن المنظور السائد للأمن –المنظور الواقعي– لم يعد كافيا للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد لفترة ما بعد الحرب الباردة، فكانت هنالك الحاجة لتوسيع منظور الأمن ليشمل طبيعة مصادر التهديد الجديدة فلم يصبح التهديد العسكري هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة إذ أصبحت هذه الأخيرة تواجه أنماط عدة ومن بينها تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة، انتشار الإرهاب الدولي، انتشار الأوبئة والأمراض، انتشار الفقر والتلوث البيئي ... إلخ، وقد عجز التحليل التقليدي لمفهوم الأمن عن التعامل مع تلك القضايا، فالتهديد في أغلب الأحيان غير مادي اي غير مرئي، فالقوة العسكرية في هذه الحالة لا تصلح لمواجهة هذه الأنماط الجديدة للتهديد الذي تفوق آثاره المدمرة آثار التهديد العسكري المباشر [2].

أهمية هذه القضايا الجديدة للأمن، جعل صعوبة تحقيق الدولة لأمنها متفردة حقيقة لا مفر منها، وقد رسخ هذه الحقيقة ارتباط ظهور هذه القضايا بمفهوم آخر يسمى عملية العولمة، والتي جعلت مصائر البشرية مرتبطة أكثر، فعملية العولمة تقوم على فتح الحدود لانتقال السلع الخدمات والأفراد، وتقوم على التحرير الاقتصادي، هذا استدعى أن يكون حماية الدول والافراد هو أيضا مسؤولية مشتركة تقع على عاتق المجتمع الدولي (3).

2) الأمن العالمي:

(1) خديجة عرفة. تحولات مفهوم الأمن،) القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، مصر، 2003 (، ص04.

(*) تشير الإحصائيات أنه تم إنفاق 240 مليون دولار على إنتاج علاج لداء الإيدز، وهناك 24 شخصا يموتون جوعا كل دقيقة، بالإضافة إلى الخطر المتزايد للاحتباس الحراري.

(3) خديجة عرفة. مرجع سابق، ص 10.

حسب الطرح النقدي فقضايا الأمن الإنساني في الأساس قضايا كونية أو عالمية تتطلب تعاونا على المستوى العالمي، فالنظام العالمي ما هو إلا مجموعة عناصر الدول التي تضم الأفراد، فأمن كل فرد من هؤلاء الأفراد سيؤدي لا محالة إلى تحقيق الأمن الشامل، كما أن تحقيق الأمن الإنساني يتطلب تحقيق نموذجا جديدا للتنمية يتطلب درجة عالية من التعاون العالمي في تصميم إطار عام للتعاون بما يتلائم مع تحقيق أمن الفرد –وهو الهدف–

كان للطرح النقدي المركز على مفهوم الأمن الإنساني العالمي تأثيرا كبيرا في أن أصبح هذا المفهوم مندمجا ضمن السياسات الخارجية للعديد من الدول – اليابان وكندا مثلا– حيث أصبحت تتبنى هذا المفهوم كجزء من أجندتها الخارجية مثل: سياسات المساعدات والمعونات الخارجية (شروط وأوجه توظيفها وتوجيهها).

3) التطبيقات الجديدة لمفهوم الأمن:

تغير وتعدد مفهوم الأمن والأطر النظرية التي عالجته، أظهرت مفاهيم جديدة لتطبيقات الأمن على المستوى العالمي، من بين أهم هذه المفاهيم:

أ- التحول في نوعية النزاعات الدولية:

السؤال الأول الذي يطرح نفسه أثناء معالجة هذه الفكرة – تحول نوعية النزاعات– هو كيف تحولت هذه النزاعات والى أي نوعية تحولت؟

حسب الإحصائيات التي أجراها ميشال قورتمان Michel Fortmann فان الحروب التي نشبت في الفترة الممتدة ما بين 1945 إلى 1989م، كانت في معظمها حروب بين

الدول النامية خاصة أما في الفترة الممتدة ما بين 1989 إلى 1998م كان هناك عدة دول في نزاع وأكثر من 100 نزاع كان نزاعا مدنيا.

أسباب تزايد وظهور النزاعات تحت دولية "العرقية" تتمحور عادة في:

– أزمات انهيار الدول التي عرفتها المنظومة الدولية بعد سنة 1989 حيث انهارت تقريبا 12 دولة في فترة زمنية لا تتعدى 10 سنوات.

– إن النزاعات المسلحة العرقية تتخذ أيضا من فكرة الحرب من أجل المصلحة، بمعنى المنافسة القوية للتحكم في المصادر المنجمية خاصة الماسية، البترولية، والمالية، ويستعمل في ذلك النخب، العصابات، المافيا، والمرتزقة. ودليل ذلك أن جغرافيا النزاعات وخطوط الانشقاقات هي أكثر تأثرا بتوزيع الموارد من تأثرها بالإيديولوجيات أو الميول السياسية (1).

ب- حفظ السلام أو فرض السلام (الزامية السلام):

لقد واجهت تدخلات الجماعة الدولية لحل النزاعات العديد من الإشكاليات التي كانت تتمحور في:

– يجب ألا تكون هذه الأخيرة من الشدة والقسوة بحيث تؤثر على حياة السكان المدنيين (2)

(1) حجار عمار، مرجع سابق ص، 37.

2 (*) مثل فرض العقوبات الاقتصادية (قيود على المعاملات المالية، قيود على حركة الاستثمارات، وصول الموارد التجارية) ، عقوبات عسكرية (الحصار العسكري) ، سياسات دبلوماسية (تدخلات القادة والدبلوماسيين، تعليق عضوية هذه الدول في المنظمات الدولية والإقليمية).

- يجب أن تكون هذه التدخلات في الحالات القصوى ولمقاصد إنسانية ويجب أن ترضي تقريبا جميع أعضاء الجماعة الدولية.

- لكي تكون تدخلات الجماعة الدولية ذات طابع انساني وفي إطار إنهاء أو تفادي النزاع يجب أن تتوفر فيها شروط خمس هي:

1- أن تنطلق من سلطة رسمية (الأمم المتحدة أو أي منظمة عالمية).

2- أن يتم تبريرها "بسبب صحيح" في حالة إبادة عرقية، جرائم ضد الإنسانية، انهيار دولة، أو كارثة طبيعية على مستوى كبير.

3- أن تؤسس على دليل (برهان) عقلي لتهديد وشيك الوقوع لفقدان معتبر للحياة البشرية.

4- أن تشكل فعلا المرجع الأخير بعد أن يستنفذ اللجوء لأي من الخيارات الأخرى.

5- وضع كل الاستراتيجيات والإمكانيات اللازمة لنجاح التدخل مع التأكيد على التقليل قدر الإمكان من الخسائر، خاصة البشرية.

وجد تدخل المجتمع الدولي بغرض فض النزاعات أو الوقاية من حدوثها، شرعية في القواعد التي وضفها ميثاق الأمم المتحدة لغرض السلام وذلك بتطبيق الفصل العاشر منه، حيث ينص آن: "فرض السلام Peace Enforcement" يستند على سلطة مجلس الأمن لتنفيذ الفعل الردعي في فرضية (التهديد ضد السلام، انفصال السلام أو فعل الاعتداء).

كما يؤكد مؤيدوا هذا الاتجاه -التدخل الإنساني للجماعة الدولية- دليلهم في أن تقاعس الجماعة الدولية عن التدخل أحدث الكوارث الإنسانية كان من الممكن تفاديها لو حدث هذا التدخل (مثل تقاعس المجتمع الدولي عن التدخل في رواندا) (1).

بناء على ما سبق فإن تصور الأمن ارتبط بالواقعية، والذي يقوم على مركزية دور الدولة، لكن بعد انتهاء الحرب الباردة ظهرت انشغالات جديدة للدول بعيدة عن فكرة النزاع من أجل القوة، من بينها الكوارث الطبيعية والفقر وغيرها، فكان هناك حاجة لطرح يركز على إمكانية التعاون الدولي من أجل تحقيق الأمن والرفاهية للأفراد.

(1) صلاح نيوف، مرجع سابق ص144.

بناء على هذا التطور كذلك في مفهوم الأمن والطرح النظري الذي يعالجه، سيكون من الحتمي أن تتغير اتجاهات ومحاور وحتى اهتمامات الإستراتيجية الأمنية بالنسبة للدول، فكما يتغير مفهوم الأمن من الأمن المتوقع حول الدول إلى الأمن المركز على الفرد، فستتغير الإستراتيجية الأمنية من التركيز على الجوانب العسكرية إلى جوانب أخرى اجتماعية وإنسانية. وهذا ما سيعالجه المبحث الموالي من الدراسة مع التركيز على التحول الذي حدث على مستوى الإستراتيجية الأمنية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية في ظل تغير المعطيات الدولية عقب الحرب الباردة.

المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة في ظل الظروف الدولية الجديدة:

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحالي –القرن21– بتفوق كبير لم تكن عليه يوما كما لم تشاهده حتى أعظم الإمبراطوريات سابقا (الإمبراطورية الرومانية، الإمبراطورية البريطانية)، حيث تمارس سيطرة لا مثيل لها في كل أنحاء العالم، حيث يعتبرها الكثيرون وعلى رأسهم هنري كسنجر وزير خارجيتها السابق عنصر هام للمحافظة على الاستقرار الدولي، فهي إلى حد كبير مصدر المؤسسات الديمقراطية في كل أنحاء العالم (1).

إن القضية الأساسية في السياسة الدولية اليوم هي سيطرة القطب الأمريكي أكثر من ذلك فالولايات المتحدة تسعى إلى هيمنة منفردة على العالم عن طريق تفوقها العسكري، حيث يوضح الإستراتيجي برنو كولسون Bruno Colson أنه ومنذ خمسين عاما، بقيت الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ثابتة: القضاء أو إضعاف الخصوم، والخصوم الأقوياء – سواء كانوا من الأصدقاء أو من الأعداء– من أجل أن تحافظ الولايات المتحدة لأطول مدة ممكنة على وضع المتفوق الوحيد (2).

يؤكد هذا المنطق المذكور آنفا ما جاء في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي لسنة 1992، والصادرة عن وزارة الدفاع بالتعاون مع مجلس الأمن القومي الأمريكي: "يجب على الولايات المتحدة الأمريكية القيام بكل شيء من أجل ردع كل خصم محتمل، إذ يجب على السياسة الخارجية الأمريكية أن تعطي لنفسها هدفا هو إقناع الخصوم المحتملين أن يقبلوا وضعنا كقوة أعلم وحيدة أبدية ... (3).

(1) هنري كسنجر،هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 2003، ص8.

(2) أليكس كالينيكوس، "الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية"، في إنترناشيونال سوليااليزم، العدد197، 2002، ص9.

(3) هنري كسنجر، مرجع سابق، ص10.

إذا فالإستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة مصممة لتمتزج فيها المصالح العسكرية والعلمية والسياسية لتبقي على الهيمنة الأمريكية، وحسب هيرفيه كوتو Hervé Guteau مدير معهد الإستراتيجيات المقارنة بفرنسا: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية هي متلاحمة ومرتبة حول ثلاثة محاور:

إستراتيجية اقتصادية، إستراتيجية عسكرية واستراتيجية عامة، كذلك فالهيمنة المسلم بها لواشنطن على باقي العالم قائمة على الانسجام بين أربع مجالات رئيسية للقوة: قوة عسكرية، قوة ثقافية، قرة تكنولوجية، قوة اقتصادية.

هذه الهيمنة التي تسعى الولايات المتحدة إلى تكريسها والحفاظ عليها تسعى بالضرورة إلى تشكيل بيئة دولية تستطيع من خلالها المحافظة على هذا الوضع المهيمن وتشير وثيقة الأمن القومي الأمريكي الصادرة مسنة 2006 لهذه البيئة بالمواصفات التالية: تشكيل بيئة دولية لخفض التطرف وعدم الاستقرار وظهور الدول الفاشلة أو ملاذات آمنة تصدرالعنف والتطرف مما يعيد المصداقية المفقودة للولايات المتحدة الأمريكية (1).

فلدراسة الإستراتيجية الأمريكية الشاملة في ظل بيئة دولية تغيرت وتتغير ومعرفة مدى تلائم وتكيف هذه البيئة مع البيئة المرجوة من طرف الإستراتيجيين الأمريكيين يمكن التعرض للنقاط التالية:

المطلب الاول: الهيمنة الشاملة (هيمنة من نوع جديد):

الهيمنة كمصطلح وكمرادف للسيطرة قديمة قدم الجنس البشري، لكن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية متميزة في سرعة ظهورها، وفي استمرارها وحتى في مداها وإمكانياتها على المستوى العالمي ففي أقل من مائتي عام استطاعت دولة معزولة نسبيا أن تحول إلى قوة عالمية واحدة تسيطر وتهيمن على العالم وبالضرورة على السيادة العالمية.

حيث أصبحت التجارة أمن قومي، وكذلك بالنسبة لتبييض الأموال وسعر النفط، ازمات اللاجئين، إفساد البيئة، الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان ولصوص الكمبيوتر، إذ اتسعت الاهتمامات الأمنية التي ينبغي على الولايات المتحدة الاضطلاع بها في عصر كوني بلا حدود.

الانفتاح على هذه التهديدات ومواجهتها كان الخيار الأمريكي للمحافظة على الهيمنة، وكان طبيعيا والأمر كذلك أن تتغير المواقف الأمريكية بخصوص دور القوة العسكرية، في العقد الذي تلا تفكك الاتحاد السوفياتي،

(1) أليكس كالينيكوس المرجع السابق، ص11.

تضاعف حجم المقوم العسكري في السياسة الأمريكية أكثر، حيث أصبحت القوة العسكرية عنصرا مركزيا لتعزيز الجهوية القومية الأمريكية

أعلن مستشار الأمن القومي صامويل برجر في إدارة جورج بوش الابن: "كل شخص تقريبا يؤمن أننا بحاجة لجيش قوي لحماية مصادرنا في عالم من المخاطر المستمرة والمتغيرة في ظروفها (1)، يمكن استنتاج ثلاث نقاط أساسية من هذا التصريح:

1- عبارة "كل شخص تقريبا" يقصد بها كل من اتفقق ورضي بالمبدأ القائل إن الولايات المتحدة كانت بحاجة لقوة عسكرية، ويقصد بها كذلك إجماعا من طرف الجماعة الدولية على أحقية الولايات المتحدة لحيازة كل معطيات القوة التي تمكنها من التدخل متى تشاء ووقتما تشاء.

2- إن الإجماع على أحقية الولايات المتحدة لامتلاكها كل إمكانات القوة العسكرية يعني كذلك تمكنها من التغلب على أي اتحاد محتمل بين الأعداء، وذلك بمساعدة شركائها وفق مبدأ (N+1) حيث تعني N: مجموع الإمكانيات العسكرية لكل الأمم التي يمكن أن تتحد ضد الولايات المتحدة.

اشتركت الإمبراطوريات المهيمنة سابقا مع الولايات المتحدة في العديد من السمات فروما مثلا كأكبر وأول الإمبراطوريات المهيمنة التي عرفها التاريخ، أقامت إمبراطوريتها عبر قرنين ونصف من الزمان على التوسع المستدام: إلى الشمال، الغرب ثم إلى الجنوب. نظامها السياسي كان مركزيا واقتصادها موحدا ومكتفيا، الأهم من ذلك أن النفوذ الروماني كان يستمد قوته واستمراره من عبارة سيكولوجية مهمة هي "أنا مواطن روماني" ولا بد أن الإمبراطورية الأمريكية تخطوا خطا الإمبراطورية الرومانية في التوسع وفي مد النفوذ فيها عدا أنها لازالت تفتقر إلى العبارة الأخيرة أنا مواطن أمريكي (2).

إشكالية مدى "استمرارية الهيمنة الأمريكية" ناقشها العديدون وكان عميد هذه المناقشة المفكر الأمريكي "جوزيف ناي Joseph Nee" حيث أراد الحسم في هل من صالح الولايات المتحدة العمل منفردة ومواصلة الهيمنة أم أن العمل المتعدد والاعتماد على الأمم الأخرى في محاربة المشكلات الدولية مثل الإرهاب والتدهور البيئي وانتشار الأسلحة النووية سيكون أفيد لمصالحها (3).

(1) أندرو باشسفيتش، الامبراطيورية الامريكية، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004، 165.

(2) السيد امين شلبي، امريكا والعالم، القاهرة، عالم الكتب 2005، ص 92.

(3) جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، د ط، مكتبة مدبولي،2002، ص236.

ويؤكد ناي على ضرورة أن تظل الولايات المتحدة الأمريكية في مركز القيادة وأن تظل تمسك بعناصر القوة التي تميزها عن غيرها، إلا أنه ينبه أن للقوة أخطارها، ويطور في مفهوم القوة وعناصرها ويعتبر القوة القدرة على التأثير على النتائج التي تريد الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقها فتصبح في أحسن الأحوال قوة إقليمية مفيدة لفقر سكانها وبنيتها التحتية القديمة.

وحتى المقولة التي ترجح قيام ائتلافات تجمع القوى السابقة – مثل الصين واليابان – هو احتمال على الأرجح غير مؤكد لأن الصراعات التاريخية بين تلك القوى ومطالبها الإقليمية المتعارضة ستقف حائلا دون قيام مثل هذه التحالفات.

المطلب الثاني: التدخل اللِاستباقي (الضربات الوقائية) في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية:

فشلت سياستي الردع والاحتواء في تحقيق أهداف الأمن القومي الأمريكي منذ عهد ترومان 1947 وأعلن عن هذا الفشل أحداث وهجمات 11 سبتمبر 2001 مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تبحث في وضع إستراتيجية جديدة (1).

نتائج التدخل الانتقائي تتمحور حول ترك المنطقة المتنقل فيها في استقرار ثابت ويفتح المجال فيها لإقامة تحالفات. ورغم أن هذه الإستراتيجية تظهر أن التدخل كان من أجل الآخرين إلا أنه في الحقيقة التدخل عادة يكون في المناطق التي تراها الولايات المتحدة الأمريكية ذات فائدة جوهرية لمصالحها القومية (2).

بعد أحداث 11 سبتمبر وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام تحدي حقيقي جعل استراتيجيها يعيدون رسم الإستراتيجية الأمريكية على أساس تطوير التدخل الانتقائي، سميت هذه الإستراتيجية بإستراتيجية الضربات الاستباقية أو الضربات الوقائية (3)، يوضح الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن هذه الإستراتيجية بقوله: "بقدر ما يكبر تهديد الآخرين لتحقيق هذه النتائج، وفي سياق القوة فإن القوة العسكرية تظل عاملا حاسما في بعض المواقف، ولكن من الخطأ التركيز بشكل ضيق على الأبعاد العسكرية للقوة الأمريكية".

(1) عماد فوزي شعيبي، السياسة الأمريكية، وصياغة العالم الجديد، العراق، دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، 2003، ص 55.

(2) عماد فوزي شعيبي، المرجع نفسه، ص 56.

(3) حسام سويلم، "الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية"، في السياسة الدولية، العدد 65، أكتوبر 2002، ص12.

ويناقش "ناي" مفهوما جديدا من السياسة الخارجية أو ما يسمى: الهيمنة الأمريكية الحميدة Benign american hegemony واعتبار أنه مادامت القيم الأمريكية جيدة وتمتلك القوة العسكرية فإن الولايات المتحدة يجب أن تتصرف وفقا لذلك.

بالمقابل زبغنيو بريجنسكي أجاب جوابا قطعيا حيث اعتبر قيادة الولايات المتحدة للعالم أمرا حتميا وذلك في ضوء غياب بديل لهذه القيادة من حيث: (1).

– إن القوى الأوربية الرئيسية السابقة (بريطانيا وألمانيا وفرنسا)

– روسيا لم تعد قوة إمبريالية، وهي تواجه تحديا مركزيا يفرض عليها أن تستطيع النهوض اجتماعيا واقتصاديا.

– اليابان بدأت تشيح وتباطأ الاقتصاد الياباني، ولم تعد الحكمة التقليدية التي سادت منذ الثمانينات من القرن العشرين أن قدر اليابان أن تكون القوة العظمى التالية إلا تخمينا سابقا لأوانه.

– الصين ولو نجحت في الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي وعلى استقرارها يكبر خطرها ويزداد الأمر إقناعا لاتخاذ إجراء استباقي ضدها.

ولإحباط أو منع أعمال عدائية يأتي بها خصومنا، ستتصرف الولايات المتحدة على نحو استباقي إذا لزم الأمر (2).

حسب تعريف بوش لهذه الإستراتيجية، فالهيمنة الأمريكية صاحبة القوة والنفوذ يفرض عليها وضع كل التدابير لحماية هذه المكانة، للوقوف في وجه خصوم محتملين.

إن الحرب الوقائية هي رد فعل على الأخطار الجديدة، لأن مفاهيم الردع التقليدية حسب الأمريكيين تنجح ضد عدو إرهابي من تكتيكاته المعلنة لإحداث تدمير بلا ضوابط واستهداف مصالح استراتيجية.

علق جورج ف. كينان على هذه الإستراتيجية بقوله: " إنك قد تشرع في حرب وفي ذهنك أمور معينة، لكن سرعان ما تدور الحرب حول أمور لم تفكر فيها من قبل، وبمنطق "الدفاع الاستباقي"عن النفس" تركز إستراتيجية الحرب الاستباقية على التوقع على المدى الطويل وإلى تسلسل مقترض من الأحداث أقل حتمية بكثير من الأحداث المحتكم إليها بالمنطق المباشر للدفاع عن النفس".

منذ الإعلان عن هذه الإستراتيجية لم يتوقف الجدل حول جدواها وضروراتها وكيفية الوصول إليها ،لأنها تقوم على دلائل غير مؤكدة وليس ردا على هجوم فعلي ومن ثم الدول المستهدفة من قبل الولايات المتحدة لتوجيه

(1) زبيغنيو، بريجنسكي "الاختيار: السيطرة أم قيادة العالم"، لبنان: دار الكتاب العربي، 2004 ص14.

(2) بنجامين باربر، إمبراطورية الخوف، بيروت: دار الكتاب العربي، 2004، ص92.

ضربات وقائية لها وهي العراق، إيران وكوريا الشمالية محور الشر، لن تكون في موقف إستراتيجي يسمح لها بالتصدي للتفوق العسكري الأمريكي ببعديه التقليدي وفوق التقليدي، فإنها ستلجأ للاعتماد على أسلحتها ذات الدمار الشامل في الردع والتصدي لهذه الضربات لذا فإن هذه الإستراتيجية قد ينجم عنها مخاطر، تهدد السلم والأمن الدوليين (1).

للحرب الوقائية بعض السوابق في تاريخ علاقات أمريكا الدولية، لكنها كعقيدة منشورة رسميا وهي انحراف جذري عن أعراف العقيدة الإستراتيجية والحرب الفعلية الأمريكية، لا شك في أن الولايات المتحدة اتخذت إجراءا عسكري في الماضي من دون موافقة الكونغرس، لكنها حاولت دائما ترسيخ حقها في نشر القوات في الدستور (خليج تونكين في رغم تأكيد الولايات المتحدة على أن هذه، الإستراتيجية تتضمن بدائل وخيارات أخرى غير عسكرية مثل الضغوط السياسية والاقتصادية، وإسقاط أنظمة الحكم بأساليب مخابرات تحتية، مصادرة الأموال، والاعتقالات، إلا أن مبدأ الضربات الوقائية يقضي على إحدى أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التي صيغت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وهو اعتبار الاستقرار الإقليمي مصلحة أمن قومي للولايات المتحدة، حيث يتحقق هذا الاستقرار من خلال السعي لحل الأزمات والنزاعات بالوسائل السياسية والدبلوماسية، أما الضربات الوقائية فهي تلغي نهائيا أسلوب حل الأزمات بهذه الوسائل غير العسكرية وتجعل الحرب على الإرهاب عملية مستمرة بلا نهائية (2).

أخرى في عالم العلاقات الدولية أن تستعير العقيدة الأمريكية، خاصة أن الولايات المتحدة هي حاملة راية وواضعة معايير المجتمع الدولي، وحقها في العمل الاستباقي أتى به

ظروف فريدة يمر بها النظام الدولي، كما أن وحسب الأمريكيين العقيدة الأمريكية تتمتع بفضيلة تمكنها من عدم استخدام حربا استباقية في غير محلها، وهذا ما لا يمكن أن يصل إليه غيرها من الدول (3).

لكن الفضيلة الأمريكية كانت واضحة في حالة العراق، الفضيلة التي قتلت مئات الآلاف وأدخلت دولة كاملة بعراقتها الحضارية والتاريخية في حرب أهلية طاحنة، فأي فصيلة دموية هذه؟!

الأكيد أن الإستراتيجية الاستباقية قسمت المجتمع الدولي إلى محورين محور شر يدخل ضمنه كل من يستطيع تهديد أمن الولايات المتحدة حتى وإن كان من حلفائها فهو محور غير مغلق المجال وإن حوى حاليا كل من: العراق، إيران، كوريا، ...، ومحور خير تتزعمه الولايات المتحدة وتضم كل من يساند سياستها الدولية.

(1) حسام سويلم، مرجع سابق، ص14.

(2) عماد فوزي، شعيبي، مرجع سابق، ص57.

(3) حسام سويلم، مرجع سابق، ص 40..

الفصل الثاني

التوجهات الاستراتيجية للسياسة الأمنية الأمريكية في منطقة شرق آسيا

خلال الحرب الباردة (1989-1950)، كان للنزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي تأثير بنيوي حاسم على السياسات العالمية، إن المصالح الأمنية والسياسية والإيديولوجية للقوتين العظميين اتسعت حول كل المجتمع الدولي، كما أن التحيز في درجة العدائية والتنافس مهم لحسم الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية.

لقد بين "صمويل كيم" بأن الحرب الباردة أدت إلى إقحام أسيا في الساحة الدولية، حيث بدأت السياسة الأمريكية المعروفة بالاحتواء إلى إقحام كل الدول الآسيوية، وإقامة نظام تحالفي لعرقلة الانتشار الشيوعي في هذه المنطقة، ومن بين أهم الميكانيزمات الإستراتيجية التي أجرتها الولايات المتحدة: إقامة قواعد عسكرية في شمال شرق آسيا تكون بمثابة كوابح ضد القوى المنافسة، وأنشأت الولايات المتحدة تحالفات مع كوريا سنة 1950، مع اليابان 1953، وأمضت اتفاقا دفاعيا مع تايوان سنة 1954.

رغم المخاوف الصينية من التحالفات التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية مع كل من اليابان كوريا الجنوبية وتايوان، إلا أن وجود مثل هذه العلاقات الأمنية والسياسية أعطى استقرارا إقليميا للمنطقة حيث أدى العديد من الأهداف:

1- كبح جماح التوسع الياباني التقليدي بتقييده بإتفاقيات تحد من قدراته العسكرية.

2- الحد من المد السوفياتي وجعله يتوقف عند حدود كوريا الشمالية.

وباختصار كان طابع العلاقات الأمنية التي جمعت الولايات المتحدة مع دول شرق آسيا بتسم بانعدام الثقة إلا أن المصالح المشتركة في التعاون الإستراتيجي ضد الاتحاد السوفياتي، كان يحد من وجود أي خصومات أو تصادمات عسكرية مع دول المنطقة (1).

وفي هذا الإطار ومن خلال التطورات السابقة ستعرض الدراسة ووفق العناصر التالية لأهم التوجهات الإستراتيجية الأمريكية لمنطقة شرق آسيا:

المبحث الأول: التفكير الإستراتيجي الأمريكي في منطقة شرق آسيا.

المطلب الأول: المخطط الإستراتيجي الأمريكي منطقة شرق آسيا.

المطلب الثاني: المفاهيم الإستراتيجية الأمريكية بشأن في منطقة شرق آسيا.

التفكير الأمريكي الإستراتيجي في منطقة شرق آسيا مقسم وفق قاعدتين أساسيتين هما:

(*) *مثل صدامات عسكرية بين الصين وتايوان، الصين واليابان، الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

أولا: هناك العديد من المجالات التعاونية مع دول منطقة شرق آسيا، ليست فقط أمنية بل اقتصادية وتجارية مثل التي تربطها مع اليابان وتايوان.

ثانيا: العديد من المجالات التنافسية مع دول أخرى من منطقة شرق آسيا، أيضا ليست أمنية فقط بل اقتصادية وتجارية مثل التي تربطها مع الصين وكوريا الشمالية.

وفق هذا الاختلاف فالدارس للإصدارات الأمريكية للرؤى الإستراتيجية الخاصة بها حول منطقة شرق آسيا يلاحظ هذا التغيير، وذلك من خلال اتخاذه أوجه تعامل متباينة مع هذه الدول، تظهر في سياسات تحفيزية نحو بعض الدول- اتباع جانب الارتباط المحفز- مثل عند اتفاقات وتحالفات أمنية مع اليابان وكوريا الجنوبية، واتخاذ سياسات عقابية نحو بعضها الآخر، مثل ما يدور حول النشاط النووي الكوري الشمالي من مناقشات وتهديدات أمريكية بمعاقبتها على أكثر من مستوى وفي العديد من المجالات.

المطلب الأول: المخطط الإستراتيجي الأمريكية في منطقة شرق آسيا.

في منتصف الثمانينات من القرن الماضي كانت القضية المحورية للسياسة الخارجية الأمريكية التي تبرر بها وجودها في منطقة شرق آسيا، هي احتواء الاتحاد السوفيتي السابق، أما اليوم فقد أصبح النشاط الاقتصادي في شرق آسيا والتبادل التجاري الهائل والمتنامي بين الولايات المتحدة ودول المنطقة، هو ما تستند إليه لتبرير أنشطتها هناك.

بعد أن أصبح الاقتصاد أهم عناصر السياسة الأمريكية في المنطقة، ومع النمو المتواصل الذي تعرفه اقتصاديات دول منطقة شرق آسيا، بالإضافة إلى تراجع المخاوف الأمنية الأمريكية فيها – مقارنة مع فترة الحرب الباردة – تحول الاهتمام إلى العلاقات الاقتصادية سواء في صورة الأنشطة الفعلية أو البيانات الخطابية (1).

بصفة عامة ينتظر أن تفوق معدلات النمو في المنطقة ما هر محقق لدى معظم الشركاء التجاريين الأخرين للولايات المتحدة الأمريكية، مع تسجيل أن معظم التجارة الحاصلة بين الولايات المتحدة ودول منطقة شرق آسيا تأخد صورة الواردات إلى الولايات المتحدة.

وإذا كان الاقتصاد قد حل محل الأمن – كأولوية في السياسة الخارجية – إلا أن ذلك لم يحدث بصورة مطلقة في حالة الاهتمام الأمريكي بمنطقة شرق آسيا، حيث تحظى الاهتمامات الأمنية الأمريكية في هذه المنطقة بأهمية وانشغال كبير في الدوائر الإستراتيجية الأمريكية وذلك نظرا لـ:

(1) السيد امين شلبي،امريكا والعالم، القاهرة عالم الكتب 2005، ص24.

– تشابك المصالح الاقتصادية الأمريكية بمصالح هذه الدول يتطلب وضعا أمنيا أكثر استقرارا.

– التطلع الأمريكي المتواصل لاحتواء هذه المنطقة أمنيا.

تزايد الاهتمام الإستراتيجي الأمريكي منطقة شرق آسيا يتضح أكثر من خلال طبيعة المخططات الأمنية التي توضع لمعالجة التواجد العسكري الأمريكي حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى: (1).

– عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية مع دول منطقة شرق آسيا.

– حاولت الولايات المتحدة تأمين ما يعرف بالطرق البحرية المشتركة نظرا لأهميتها في تسهيل حركة التجارة الأمريكية من وإلى منطقة شرق آسيا

– ذهبت الولايات المتحدة أبعد من ذلك حيث اقترحت في 03 جويلية 2001 على كل من اليابان وكوريا الجنوبية تشكيل تحالف عسكري يشبه التحالف العسكري الذي أقامته الولايات المتحدة مع أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية أو ما عرف بالحلف الأطلسي المصغر"Mininato".

وتأخذ منطقة شرق آسيا أهمية كبري في المخطط الإستراتيجي الأمريكي للأسباب التالية:

1) **السباق حول تزايد القدرات العسكرية:**

تعتبر منطقة شرق آسيا إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق دولي للتسلح على المستوى العالمي بنسبة 42,8%، حيث أتت الصين وكوريا الجوية بعد الريادة الأمريكية في مجال الانفاق العسكري المرة الأولى والثانية، في الفترة الممتدة ما بين 1999-2002، بقيمة 3.6 مليار.

دولار بالنسبة للصين، و1.9 مليار دولار بالنسبة لكوريا الجنوبية، ويمكن إعادة أسباب هذا السباق المتزايد في التسلح بين دول المنطقة بالإضافة إلى الولايات المتحدة إلى العوامل التالية:

- تزايد الاضطرابات الداخلية في هذه الدول مثل الصين وكوريا وحتى اليابان.
- باعتبار أن كل هذه الدول تعتمد على دخلها من صادراتها التجارية وبالتالي فانشغالها الأساسي يتركز حول تأمين مسار هذه الصادرات خاصة المسارات البحرية.
- يعود سباق التسلح في حد ذاته لكون الدول المشكلة المنطقة شرق آسيا كلها دول

(1) صلاح نيوف، مرجع سابق، ص 25

- **2) القدرات النووية المتزايدة لبعض دول منطقة شرق أسيا:**

تبرز الصين كأحد أهم الدول التي تشغل الحيز الكبير من التخطيط الأمني الأمريكي حيث لا يكاد يخلو اي تقرير أمني أمريكي من الانشغال والتخوف من التزايد المستمر في الإمكانيات التورية الصينية (1).

ورغم أن الترسانة النووية الصينية جد متواضعة إذا ما قورنت بالولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن ذلك يقلق كثيرا الأمريكيين، حيث تمتلك الصين 120 صاروخ برأس نووي، محمولة من طرف مدفعيات و120 رأس نووية أخرى تكتيكية، ورغم التواضع في الإمكانيات النووية الصينية إلا أنها تستطيع أن تهدد بسهولة المصالح الأمنية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شرق آسيا وخارجها (2).

وللاشارة فإن منطق التعامل مع قضايا التفاعل المشترك بين الولايات المتحدة تتميز بطابع الانفصالية، وهذا ما أدى إلى عدم وضوح طبيعة العلاقات المميزة للدولتين وتبرز كوريا الشمالية كإحدى الدول المقلقة للمخططات الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، حيث يتعامل الإستراتيجي الأمريكي مع القضية النووية الكورية على أنها امتداد إستراتيجي للقضية النووية الصينية ورغم التمسك الكوري الشمالي بالتسلح النووي كرد فعل من التواجد النووي الأمريكي في كوريا الجنوبية في الفترة الممتدة ما بين (1992-1958)، إلا أن الولايات المتحدة تصر على تصعيد الملف النووي الكوري.

ونظرا لهذا الوضع العسكري غير المستقر في منطقة شرق آسيا (3). فإن التخطيط الإستراتيجي الأمريكي الذي يوجه أي سياسة أمنية بالمنطقة مبني على مبدأين اثنين:

1- الردع باستخدام الإمكانات الهجومية الأمريكية:

حيث تؤكد التقارير الإستراتيجية الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية وفي عهد رئاسية متباينة (عهدة الرئيس نيكسون، عهدة الرئيس كارتر، عهدة الرئيس ريجن)، أن الضربة النووية كخيار أخير في حالة الأزمات الأمنية تكون مسموحة وشرعية لحماية المصالح الأمنية الأمريكية الحيوية.

وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذا المفهوم طيلة الحرب الباردة حيث كان الردع النوري والحق في استخدام الضربة النووية كخيار أخير في مواجهة الاتحاد السوفياتي هو مبررا للتواجد النووي الأمريكي في منطقة شرق آسيا، ورغم أن الولايات المتحدة قد سحبت كل المعدات والأسلحة النووية من المنطقة سنة

(*) سيفصل أكثر الى هذا العنصر في جزء قادم من الدراسة.

(2) صلاح نيوف، مرجع سابق، ص29.

(*) لتوضيح إمكانات منطقة شرق آسيا من الصواريخ بعيدة المدى، أنظر الجدول الموالي.

1992، إلا أن تزايد وتعاظم قوة الصين النووية جعلها تهدد وباستمرار بإعادة هذا التواجد النووي، للحفاظ وضمان استقرار وتوازن المنطقة (1).

. لأن المنطق الأمريكي في هذا التهديد مبني على الثلاثية المنطقية التالية:

<< كل توازن مبني على التكافؤ في القدرات وبما أن الاستقرار يكون نتيجة حتمية للتوازن فالاستقرار يتحقق بالتكافؤ في القدرات >>

جدول يوضح: برنامج الصواريخ لمنطقة شرق آسيا

الصاروخ	المدى (بالكيلومتر)	ملاحظة
الصين DF 31	8000	اختبار جوي في اوت 1999 و تم نشرها في 2005
الصين DF 41	12000	تم نشرها في 2010
كوريا الشمالية Taepo–Dongo 2	3500–5500	علقت كوريا العمل بهذه الصواريخ بناء على اتفاق سنة 1999مع الولايات المتحدة
كوريا الشمالية Taepo–Dongo 1	1500–2000	أول اختبار جوي في 31 أوت 1998، وضعت كوريا ثلاث اختبا ا رت لهذه الصواريخ

الصاروخ	المدى (بالكيلومتر)	ملاحظة
كوريا الشمالية No– Dongo 1	1500	آخر اختبار له كان سنة 1993 تؤكد كوريا الجنوبية أنه تم استهدافها به
كوريا الشمالية No– Dongo 1	+4000	أجريت عليه تجارب في خريف 1996
تايوان Trainmo	1000	ألغي في منتصف 1990 بسبب ضغوط أمريكية
تايوان Trainmo	300	عدل إلى الصاروخ SEM

(1) محمد، الزايد،" إستراتيجية قومية للقرن الواحد والعشرين"، في قراءات إستراتيجية، القاهرة، مركز القاهرة للدراسات

كوريا الجنوبية **Nike Hercules II**	**300**	**المعروف أيضا باسم** **HYUMMU وتستطيع كوريا** **الجنوبية في** **المستقبل تعديل مدى هذا** **الصاروخ ب 500 كلم إضافية**

المصدر: Davide M.Lampton, A_ big power Agenda-for east asia, the Niscon center, 2006, P 20.

فالتكافؤ في القدرات بين دول المنطقة هو الهدف الأساسي التي تسعى الولايات المتحدة تحقيقه من خلال تدعيم تواجدها العسكري بالتواجد النووي لأن ذلك ما سيحقق التكافؤ بين الصين وشركاء الولايات المتحدة الإستراتيجيين.

كما أن الضربة النووية الفاصلة قد تستخدمها الولايات المتحدة بغرض:

- تأكيد القوة الأمريكية وتواجدها في منطقة شرق آسيا.
- تأكيد الزعامة الأمريكية في المنطقة.

2- الأسلوب الدفاعي الهجومي:

هو أسلوب يعتمد على التواجد غير المباشر داخل المنطقة الإقليمية، وذلك بخلق دول موازية وحامية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأسلوب البديل الذي اعتمدته في منطقة شرق آسيا حيث عرفت بداية التسعينات خفض واضح للتواجد العسكري الأمريكي المباشر في المنطقة وزيادة الاعتماد على تسليح كل من كوريا الجنوبية وتايوان لإلقاء التوازن والتكافؤ العسكري مع الصين وكوريا الشمالية.

من خلال استعراض الأساسين السابقين للتخطيط الإستراتيجي في منطقة شرق آسيا، يبدو واضحا أن الصين هي مصدر الخوف والتهديد الأساسي التي يركز عليه صانعوا السياسة الخارجية الأمريكية، ويتضح ذلك من خلال التقرير الخاص التي أصدره البانتاغون في شهر أوت من عام 2009، عن القدرات العسكرية للصين ضمن سلسلة من التقارير السنوية المرفوعة للكونغرس للمناقشة (يتألف التقرير من 07 فصول ويقع في 50 صفحة).

يركز التقرير على قدرات الصين العسكرية في ظل تعرضها كقوة سياسية واقتصادية ذات طموح اقليمي وعالمي، حيث يشكك بنوايا القيادة الصينية مستقبلا في ظل جهودها المتواصلة إلى تطوير ترسانتها العسكرية

وقوتها الهجومية، ويعكس قلق وزارة الدفاع الأمريكية من القوة المتنامية للصين ولاسيما في مجال الصواريخ البالستية البعيدة المدى.

كما يعرب التقرير عن قلقه من تطوير الصين صواريخ بالستية جديدة عابرة للقارات من طراز"دي- كيف-31 إيه" القادرة على إصابة أهداف في الولايات المتحدة، وركز التقرير على القدرات العسكرية الصينية الحديثة والمتمثلة في الصاروخ الصيني التي أسقط قمرا صناعيا كان يدور في مدار حول الأرض ومدى دقة إصابة هذا الصاروخ (1).

ويؤكد التقرير أن بكين مشغولة بالتطورات العسكرية في مضيق تايوان، لكن القوات الصينية تعمل أيضا على تحسين وتطوير قدراتها للانتصار في النزاعات المحتملة على الموارد والأقاليم البحرية.

ويضيف التقرير أنه أصبح واضحا أن الجيش الصيني قد حول نفسه من جيش دفاعي ضد الاعتداءات إلى جيش قادر على الانتصار بحملات عسكرية خاطفة ومكثفة ضد أعداء على قدر عال من التفوق التقني.

خلص التقرير في نهايته أن الإنفاق العسكري الصيني وبهذا الحجم لم تكن أهدافه قصيرة المدى أي ذات بعد إقليمي فقط_ بل إن هذا الإنفاق يمثل تهديدا أوسع يحتمل أن يصل إلى الولايات المتحدة على المدى البعيد (2).

الخلاصة الأساسية التي يمكن التوصل إليها عن استعراض ما سبق أن التفكير الإستراتيجي الأمريكي نحو دول المنطقة عامة والصين خاصة يتميز بالتأهب والتفوق ويرجع ذلك صاموئل هانتجون إلى كون كل دول هذه المنطقة تعتبر في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث الزعامة، واليابان يحتل المرتبة الثانية اقتصاديا والصين تحتل المرتبة الثانية عسكريا في منطقة شرق آسيا، لذلك فالتعامل بين الولايات المتحدة وملاحقيها يجب أن يكون دائما يتميز بالحذر والتأهب ومن الطرفين:

- من طرف الولايات المتحدة للمحافظة على الريادة والزعامة.
- من طرف ملاحقيها- الصين واليابان- للحصول على الريادة.

بالإضافة إلى ذلك يبرز عنصر القومية الأسيوية كهاجس يخيف الأمريكيون، فرغم أن عصر القومية في أوربا قد انتهى إلا أنه مازال مستمرا في آسيا، واستمرار القومية الأسيوية هو الذي سيبقي على التوازن الأسيوي

(1) محمد السيد سليم، آسيا والعولمة، القاهرة مركز الدراسات الآسيوية، 2003، ص 53.

(*) لم ترد الصين بتحقيق رسميا على هذا التقرير لكنها رتبت بطرق غير مباشرة وغالبا عبر صحفها الرسمية، وصفت فيها التقرير بأنه مبالغ فيه ومضللا.

باستمرار التواجد الأمريكي أو انعدامه، إلا أن أشد ما يقلق الأمريكيين هر اختلال التوازن من خلال: (1).

استمرار تزايد قوة الصين.

- وجود كوريا الموحدة.
- التطور العسكري لليابان.

وأكثر من ذلك التخوف الأكبر هو التحالف – وإن كان بعيدا عن التحقيق نوعا ما– ما بين الدول الثلاث المذكورة آنفا (الصين، اليابان وكوريا الموحدة).

المطلب الثاني: المفاهيم الإستراتيجية الأمريكية بشأن منطقة شمال شرق آسيا:

يعتقد الإستراتيجيون الأمريكيون وبصورة مطلقة أن "لا مركزية النظام الدولي الجديد" وانعكاسات ذلك على النظام الإقليمي في شرق آسيا، سيجعل حفظ الاستقرار في هذه المنطقة أمر جد صعب ومع ذلك حاول هؤلاء الإستراتيجيون وضع دعامتين أساسيين لاستمرار الاستقرار في منطقة شرق اسيا وهما:

أولا: تحقيق توازن القوى في منطقة شرق آسيا:

في الخمسينيات والستينات من القرن الماضي كانت منطقة شرق آسيا ونتيجة الثنائية القطبية مستقطبة بين القطبين الرئيسيين، مع تأكيد اليابان المستمر والدائم على تبعيتها للسياسة الأمنية الأمريكية وانحياز غير حقيقي للصين اتجاه الاتحاد السوفياتي، الاستقرار والتوازن في هذه المنطقة خضع لتقدير ولسياسة الدول الكبرى (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية)، وهذا أنتج بالضرورة أن دول منطقة شرق آسيا أصبحت غير قادرة على ممارسة سياسة خارجية مستقلة نظرا للمواجهة المستمرة بين القطبين، حيث أصبح الأمن الإقليمي للمنطقة متصل بالنظام الدولي وخاضع لتأثير القوى الكبرى (2).

في السبعينات والثمانينات، حدث اختلال في توازن الثنائية القطبية في منطقة شرق آسيا حيث تم الانتقال إلى شكل جديد من التوازن، يعتمد على ثلاثة أقطاب حيث أصبح التوازن بين الاتحاد السوفياتي – الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث شهدت هذه الفترة استقلالية وصعود في قوة الصين على الصعيد السياسي وبالتالي أرادت الصين أن تلعب دور الموازن الأمني في منطقة شرق آسيا كما تم بروز اليابان كقوة اقتصادية مع تعزيز التحالف الأمني الأمريكي الياباني (3).

(1) محمد، الزايد، مرجع سابق، ص29.

(2) صلاح نيوف، مرجع سابق، ص 48.

(3) السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص 51.

من خلال تتبع نوعية وطريقة فرض التوازن في منطقة شرق آسيا حسب مراحل تاريخية متفاوتة يمكن استخلاص النتائج التالية: (1).

1- لعب الوجود الأمريكي حسب ما يظهر دورا رئيسيا في تحقيق التوازن حتى أن السبب الرئيسي للصراع بين الولايات المتحدة والصين هر اختلافهما الأساسي حول ما ينبغي أن يكون عليه توازن القوى في شرق آسيا.

ويتجلى الدور الأمريكي في:

- نجاح الأمريكيين في تحويل اليابان العدو السابق إلى حليف رائع في المواجهة مع الاتحاد السوفياتي والصين.

- الحرب الكورية في مطلع الخمسينات يمكن اعتبارها حرب ضد الصين حيث تمكنت الولايات المتحدة خلالها من تهذيب القوى العدوانية للصين تجاه الامريكيين.

- التواجد العسكري الأمريكي في شرق آسيا، وتضارب الآراء حوله من مؤيد اليابان والصين (على غير المتوقع) ورافض كوريا الشمالية ورفضها المستمر للتواجد الأمريكي في كوريا الجنوبية.

2- الحديث عن توازن القوى في شرق آسيا هو أساسا حديث عن التوازن بين القوى الإقليمية الكبرى (اليابان والصين)، ويشكل تاريخ العلاقات اليابانية الصينية أحد أبرز ملامح الصراع في هذه المنطقة، فإلى جانب تباين البنية السياسية للبلدين هناك خلاف:

1) خلاف حول إبقاء القدرات العسكرية اليابانية على مستواها الذي دأبت عليه منذ الحرب العالمية الثانية، فمن حيث النفقات العسكرية تحتل اليابان المرتبة الثالثة أو الرابعة عالميا. فرغم أن النفقات العسكرية اليابانية لازالت ضمن قاعدة 1%، فإن هذه النسبة هي ضئيلة جدا من ناتج محلي إجمالي ضخم وسريع النمو بإمكانها أن تشتري لدولة قدرات دفاع ذاتي هائلة جدا، هذه الزيادة في النفقات العسكرية اليابانية سيؤدي لا محالة إلى الإخلال بتوازن القوى. (2).

2) تأثر العلاقات اليابانية-الصينية بنمط العلاقات الأمريكية مع الجانبين، فقد أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والصين، عام 1973 أي مع بداية تحسن العلاقات الصينية الأمريكية بالإضافة إلى ذلك فإن تحقيق التوازن والاستقرار في منطقة شرق آسيا واجهه تحدي هام هو الخلافات المستمرة بين الدول الكبرى مثل الخلاف بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية حول جزيرة تايوان، قضايا تجارة بيع الأسلحة النووية، قضايا حقوق الإنسان، والخلاف الصيني الياباني حول القوة الاقتصادية التي تسيطر في شرق آسيا في العقود القادمة.

(1) السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص 117.

(2) زبيغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، 121.

حسب هندرسون تكون الشعوب الأسيوية عامة تحتاج إلى مدة زمنية طويلة لتغير ذاكرتها وتغير بالتالي طبيعة علاقاتها بالولايات المتحدة التي تنتقل في تعاملها معها من كونها عدو ومنافس إلى كونها شرك وحليف عسكري (1).

ويتحقق هذا التحول في التعامل الأمريكي من عدو الى حليف أمني رفق العديد من الممارسات تتمثل في: (2).

1. تكثيف الاتصالات والحوارات الأمنية بين القادة السياسين الآسيويين والأمريكين.
2. الديلوماسية العلنية، بحيث أن الاتصالات الأمريكية بدول المنطقة يجب أن تكون واضحة وصريحة لكل الأطراف الأخرى وذلك للوصول إلى معاهدات أمنية جماعية مشتركة.
3. الدبلوماسية الثقافية: فكما هو معروف العلاقات الثقافية وتشابكها عادة ما يلغي أو ينهي تدريجيا كل ذاكرة تحوي مأسي وحروب تاريخية.
4. تقوية العلاقات الاقتصادية، لأن تسهيل حركة التجارة وتقوية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة من جهة وبين دول منطقة شرق آسيا من جهة أخرى سيؤدي إلى تعزيز تسهيل أي اتفاقات شراكة أمنية في المستقبل.

ثانيا: المحافظة على التواجد العسكري الأمريكي في منطقة شرق آسيا:

المفهوم الإستراتيجي الثاني في السياسة الأمنية الأمريكية هو "الوجود العسكري بالخارج"، وهو أوسع من مفهوم "القوات المنتشرة بالخارج" الذي ساد أثناء الحرب الباردة، حين كان دور القوات يقتصر على الردع والدفاع ضد عدو محدد[3]، أما القوات الممثلة للوجود العسكري الأمريكي بالخارج (وهي معظم القوات الأمريكية في المحيط الهادي)، فمهامها العسكرية تملك هدفا سياسيا بالدرجة الأولى، وهو توفير نظام إقليمي مستقر، وتتضمن هذه المهام التخطيط والتدريب لمواجهة الطوارئ، ويتخذ هذا الأمر عادة صورة مناورات مشتركة مع القوات العسكرية للدول المنطقة. وقد تستمر "قوات الوجود العسكري بالخارج" في أداء مهمة الردع التي كانت تقوم بها "القوات المنتشرة في الخارج" – كما هو الحال في كوريا–، ولكي يحتفظ الوجود العسكري

(1) هنري كسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، بيروت دار الكتاب اللبناني، 2003، ص91.

(2) أليكس كالينيكوس، "الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية"، في إنترناشيونال سوليالیزم، العدد 197، 2002، ص190.

الأمريكي بالخارج بمشروعيته ومصداقيته، لابد أن تتمنع هذه القوات بالقدرة والكفاءة على تنفيذ مختلف مهام القتال الفعلي، حسبما تقتضيه ظروف المنطقة (1).

وإذا كان "الوجود العسكري الخارجي الأمريكي" في شرق آسيا يتضمن الاستقرار النسبي في المنطقة، فإنه سيفي بالأهداف العريضة للولايات المتحدة، وقد أكد الإستراتيجيون الرسميون في الحكومة الأمريكية أن الوجود العسكري يسمح للولايات المتحدة بالتأثير على موازين القوى، ويمنع اللجوء إلى العنف في بعض النزاعات، وهناك ما هو أهم من ذلك، إذ يتيح الوجود العسكري للولايات المتحدة أن تقوم بدور الوسيط بين الأطراف المتنازعة، وينبغي لهذا الوسط أن يكون موجودا باستمرار للدفاع عن مصالحه الخاصة (2).

لتنشيط دور الوسيط بين الاطراف المتنازعة، أرادته الولايات المتحدة في منطقة شرق آسيا، واصلت المحافظة على وجودها العسكري في منطقة شرق آسيا إذ يعتبر عدد القوات المتمركزة في هذه المنطقة هو الأكثر بالنسبة للقوات المنتشرة في مناطق أخرى من العالم، وهذا ما يؤكده الجدول الإحصائي الموالي:

الدولة	مجموع عدد القواة	الجيش	البحرية	القواة الجوية
كوريا الجنوبية	41848	1856	7676	19217
اليابان	37743	28527	342	155
استراليا	171	15	69	21
تايلندا	125	41	9	49

المصدر: The oriental economist, (Juillet 2003), Vol 77, N°7

– التواجد العسكري الأمريكي في اليابان:

احتفظ البنتاعون طبقا لاتفاق" التعاون المتبادل وضمان الأمة" بين الولايات المتحدة واليابان سنة 1960 بحقه في استخدام القواعد العسكرية التي بنيت على أراضي اليابان في فترة الإحتلال، وتتجاوز عدد القواعد الأمريكية الموجودة داخل الجزر اليابانية 125 قاعدة،وتسود العديد من المؤشرات على احتمال وجود سلاح نووي داخل هذه القوات العسكرية وذلك على خلفية مؤشرين هما:

1) تمسك الحكومة اليابانية بالمبادئ الثلاثة الرافضة للسلاح النووي، والتي أعلن عنها البرلمان الياباني سنة 1973 وهي: لا تملك لا تنتج ولا تستورد السلاح النووي".

(1) السيد امين شلبي، مرجع سابق، ص 132.

(2) السيد امين شلبي، مرجع سابق، ص141.

2) تصريح مساعد الرئيس الأمريكي للأمن القومي الذي ألقاه سنة 1995 قائلا: " ستبقى واشنطن متمسكة بالسياسة التي رفضت بمقتضاها إبلاغ حلفائها فيما إذا كان يوجد سلاح نووي على ظهر السفن الأمريكية داخل الموانئ اليابانية" (1).

وتعتبر القاعدة البحرية الكبرى في يوكوساكو وهو الميناء الوحيد خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية المخصص للتمركز الدائم لحاملات الطائرات التي تحمل أسلحة نووية على متنها، كما تعتبر القواعد العسكرية في "كادين" و"جرگوت" مراكز هامة لقيادة القوات الأمريكية الإستراتيجية، حيث تحوي 50 طائرة أمريكية قاذفة – مقاتلة من طراز ف 16– هذه الطائرات قادرة على توجيه قنابلها النووية إلى الأهداف لمسافة تزيد عن 1000 كلم.

تستخدم القوات الأمريكية في اليابان بشكل كلي أو جزئي 10 قواعد ومطارات، وينتمي إلى القواعد الجوية الأساسية التي تستخدمها القوات الجوية الأمريكية قاعدة: ميسافا، يوكوتا، تانتيكافا، إيتازوكى، تيسوهي وتيتوكا، ويرابط طيران المنشآت البحرية ووحدات الطيران البحري في القواعد الجوية في "تسوهي" و"ايواكوني وفتوتيما (2).

تقيم القوات البرية الأمريكية بصورة أساسية في منطقة طوكيو، وتقع قيادة الأركان للقوات المسلحة الأمريكية في اليابان في منطقة القاعدة الجوية يوكوتا (قرب طوكيو).

توضع أكبر القواعد العسكرية الأمريكية في جزيرة "كادينا" المجهزة لنشر وتأمين تحليقات الطائرات الإستراتيجية الأمريكية القاذفة للقنابل وقاعدة الطيران التابعة للسلاح البحري الأمريكي في "ماها" وقاعدة طيران المشاة البحرية في "فوتيما".

وتعتبر جزيرة "أوكيناوا" في حقيقة الأمر، أكبر نقطة استناد لوحدات التدخل الأمريكية المؤلفة من قوات الانتشار السريع التي يمكن أن تنتقل من هناك إلى المناطق الأخرى في آسيا لتحقيق التدخل المسلح السريع للولايات المتحدة الأمريكية.

(1) عبد المنعم طلعت، "توازن القوى في النظام العالمي، منظور آسيوي"، في سلسلة أوراق آسيوية،القاهرة،أكتوبر 1997 ص 12 .

(2) السيد امين شلبي، مرجع سابق، ص 13.

-التواجد العسكري الأمريكي في كوريا الجنوبية:

بعد اعتبار كوريا الجنوبية كدولة منفصلة عن كوريا الشمالية بعد الحرب الكورية سنة 1953 أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية خلافا الاتفاقيات ما بعد الحرب على أراضي كوريا الجنوبية من قاعدة بحرية جوية ومنشأة عسكرية بما في ذلك: سيول يوسان، أوساتا، كوتسان وكنانجو.

إن الجيش الأمريكي في كوريا الجنوبية مجهز بأحدث الأسلحة بما في ذلك الأسلحة النووية، ويوجد في كوريا الجنوبية حوالي 110 طائرة حربية وأكثر من 10 قواعد لإطلاق القنابل النووية، وقد عززت الولايات المتحدة هذا التواجد في عهدة إدارة ريغان بنشر صواريخ متوسطة المدى وصواريخ بالستية.

ولتطبيق هذا المفهوم هناك ثلاث أسس هي: (1).

أ- الاضطلاع بأنشطة تسهم في دعم الروابط خلال فترة السلم ومن خلال هذا البعد تسعى الولايات المتحدة إلى تشجيع الأوضاع الإقليمية المستقرة.

ب- الاستجابة للأزمة فعندما يبرز موقف معين يهدد بالتصعيد إلى صراع فإن القيادة الأمريكية تكون مستعدة للاستجابة للأزمة من خلال محاولة منع التصعيد إلى مصراع مسلح عبر إجراءات عسكرية ملائمة ومدروسة

ج- الاستعداد للحرب من خلال التواجد العسكري وكسبها من أجل استعادة الأمن والسلام الدوليين إذا ما فشلت عملية الردع من خلال محاولة الاستجابة اللازمة، وفي هذا الصدد تؤكد القيادة العسكرية للباسفيك استعدادها للحرب والانتصار في حرب رئيسية بصورة متعددة الأطراف إذا أمكن ولكن بصورة منفردة أيضا إذا ما استدعى الأمر، خاصة أن كثافة التواجد الأمريكي بالمنطقة يمكنها من ذلك. وتولي الولايات المتحدة أهمية كبيرة لتواجدها العسكري في منطقة شرق آسيا من حيث أنه يضعها بقرب الاضطرابات المحتملة ويمثل مؤشرات مدروسة لالتزام الولايات المتحدة بالأمن الإقليمي (2).

والدليل على الأهمية الواسعة التي تحيطها الولايات المتحدة لتواجدها العسكري في المنطقة من حيث التصريح الذي أدلى به "ديك تشيني" وزير الدفاع الأمريكي حيث أكد على أن المبادئ الأساسية للسياسة الأمنية الأمريكية في منطقة شرق آسيا تتركز حول المبادئ التالية وهي:

(1) وليد عبد الحي وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، ط1، عمان: دار الشروق العربي2002، ص166

(2) المرجع نفسه، ص 170.

1- نظام قوي من الترتيبات الأمنية الثنائية.

2- الإبقاء على القوات الأمريكية المنتشرة في المنطقة.

3- . بناء قواعد عبر البحار كافية لدعم هذه القوات.

4- التعاون المتكامل في مجال الدفاع.

ثالثا – التواجد العسكري الأمريكي (إشكالية التخفيض، الثبات. الزيادة في التواجد):

لقد قدر التقرير الأمني الأمريكي لضمان وحفظ الاستقرار الأمني في منطقة شرق آسيا، مع ضرورة مواصلة الولايات المتحدة تحقيق أهدافها الأمنية في المنطقة، بالمحافظة على تواجد 100.000 جندي، مع كل ما يحتاجه هذا العدد من معدات وخدمات عسكرية، مع التأكيد على أن هذا التحديد ليس نهائيا أي أن زيادة أو إنقاص هذا العدد سيخضع للحاجة الأمنية في المنطقة.

هذا العدد المحدد من طرف الولايات المتحدة انخفض كثيرا مقارنة مع التواجد الأمريكي وقت الحرب الباردة ويعود هذا الخفض إلى (1). تناقص الإشكاليات الأمنية التي كانت تطرح زمن الحرب الباردة، عجز الولايات المتحدة اقتصاديا على تحمل نفس عدد التواجد السابق.

هذا الخفض في التواجد العسكري الأمريكي، لا يعني تراجع أهمية منطقة شرق آسيا في ترتيب الأهداف الإستراتيجية الأكثر أولوية، بل أعتمت الولايات المتحدة إلى تفعيل دورها الأمني في المنطقة من خلال اتخاذ اجرائين: (2).

المحافظة على أقصى حد ممكن من قواتها داخل القواعد العسكرية في كل من تايوان، كوريا الجنوبية واليابان، وذلك لتتمكن من التنقل الواسع و السريع، في أي أزمة طارئة قد تهدد مصالحها أو مصالح حلفائها أو تعرض المنطقة لتهديد استقرارها الإقليمي، في نطاق ما أسمته الولايات المتحدة الأمريكية: إستراتيجية الوسادة الزئبقية « lily-pad strategy ».

في حالة تعرض المنطقة لخطر يستدعي تدخلا عسكريا أكبر حجما من العدد المنتشر بصفة دائمة من القوات العسكرية الأمريكية فإن الولايات المتحدة تعمد إلى إرسال مباشر لإمداد عسكري من القواعد العسكرية في الولايات المتحدة، هذه العملية أسمتهاا إدارة بوش الابن بـ:"الاجتياح العسكري من القوات العسكرية الأمريكية"، أو كما أسمته إدارة بيل كلنتون "ثورة في مجال الشؤون العسكرية"، مع العلم أن مدة

(1) خديجة، عرفة محمد، مرجع سابق، ص122.

(2) خضر، عطوان عباس، مستقبل العلاقة الأمريكية-الصينية، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2004، ص190.

وصول أي إمداد الجوي أمريكي من أقرب قاعدة عسكرية في هاواي لمنطقة شرق آسيا سيستغرق 09 ساعات أما الإمداد التحري من نفس القاعدة إلى المنطقة فسيستغرق 10 أيام كاملة (1).

المبحث الثاني: أولويات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا:

حظيت منطقة شرق آسيا بنفس الأهمية والأولوية في الممارسة العملية للإستراتيجية الأمريكية

وبما أن منطقة شرق آسيا تعتبر أكثر مناطق العالم حركة ونشاطا وهو أمر يستدعي بالضرورة أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة مصالحها الحيوية، سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية، وبالتالي للمحافظة على استقرار هذه المنطقة استدعى الأمر المحافظة على وجود عسكري أمريكي كافي للمساهمة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي بالإضافة إلى طرح حلول لمجموع التحديات الأمنية التي تعترض الولايات المتحدة لمعالجة هذه الأفكار الأساسية يمكن التعرض للمطلبين:

المطلب الأول: المصالح الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا

المطلب الثاني: التحديات الأمنية التي تواجبها الولايات المتحدة في منطقة شمال شرق آسيا

المطلب الأول: المصالح الأمريكية في منطقة شرق آسيا:

المصلحة مفهوم غير محدد رغم اتساع استخدامه على مستويات مختلفة من طرف السياسيين الذين كثيرا ما يستخدمون المصالح لتبرير قراراتهم، ويتضمن مفهوم المصلحة لدولة ما أبعادا واضحة مثل: الأمن القومي، حماية استقلال الدولة، تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

إن الافتراض الأساسي الذي تستند عليه فكرة المصالح القومية هو آن توجهات الدولة تتسم بالرشد وفي معظم الأحوال يمكن إيجاد تفسير عقلاني لما تتخذه الدول من قرارات ولما تتبعه من سياسات، على الأقل إذا ما تم الاستناد على تحليل توجيهات التيار الرئيسي داخل كل دولة، ويمكن تأكيد هذا الافتراض من خلال ما يلي: (2).

1-أن كل دولة تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة، كمحدد رئيسي لسلوكها، وهي مسلمة بدائية لا تناقش أصلا، حيث أن كل دولة تتصرف وفقا لما تقتضيه مصالحها وبالتالي لا يوجد مجال الافتراض أن طرف ما يتحرك وفقا لمدركات خاطئة بشأن مصالحه، كما أن لكل دولة الحق في تحديد مصالحها بالصورة التي تراها وعلى أسس تحليلها لهذه المصالح.

(1) (1) خضر، عطوان عباس، مرجع سابق، ص81.

(2) محمد عبد السلام،" المصالح القومية: المفتاح الأساسي لتحليل العلاقات الدولية") القاهرة، المركز الدولي للدراسات (2006 العدد 18 ص

2-إن الثابت الوحيد في العلاقات الدولية هو المصلحة القومية وبالتالي فالتعبير القائل: أنه "ليس هناك عدوا دائم ولا صديق دائم إنما هناك مصالح دائمة "هو تعبير شديد الأهمية، فالمصلحة تتغير بما يتوافق معها من توجهات أو تحولات في سياسة الدولة أو في مناخها الدولي (1).

تعريف المصالح القومية:

لا خلاف كبير في تعريف المصلحة، بل هو المصطلح الأكثر اتفاقا على تحديده، إذ تحدد المصلحة عادة بـ "القيمة المرغوب فيها"، والقيمة هي شيء مادي يثير الاهتمام لهذا ما يجعلها تتميز به:

1) أن معظم الدول يريدون تحقيق مصالحهم ذات القيمة.

2) أن كل الدول يواجهون مشكلة تتعلق بتناقض مصالحهم مع بعضها.

وتحدد المصالح القومية الاساسية لكل دولة في:

1- قدرة الدولة على الدفاع عن نفسها ضد التهديدات العسكرية الخارجية سواء كانت تلك القدرة ترتبط بإستراتيجية دفاعية أو إستراتيجية ردعية تهدف إلى منع وقوع العدوان أصلا.

2- قدرة الدولة على تحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة، خاصة عندما تتحول التنمية لترتبط بالأمن القومي للدولة

3- قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والحفاظ عليه خاصة أن عدم الاستقرار الداخلي قد أصبح مصدر التهديد السائد لأمن الدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وترتبط هذه المصالح بترجمتها إلى غايات وتوجيهات أكثر تحديدا، وهناك ثلاث أسس تتحكم في هذه الترجمة هي: (2).

1) هل توجد مصلحة محددة (أمنية أو اقتصادية) لدولة ما؟ وفي منطقة ما بحيث يتطلب الاهتمام شؤون تلك المنطقة والتدخل فيها؟

2) ما هو مستوى أهمية تلك المصالح؟ فهناك مصالح عادية، وهناك مصالح خاصة، الأولى تربط الدولة بالدول البعيدة عنها ولا تربطها بها علاقات خاصة، أما المصالح الخاصة فهي المصالح الحقيقية المرتبطة بأمن الدولة.

3) ما هي تلك المصالح بدقة؟ أي تحديدها وبدقة على المستويات الأمنية الاقتصادية والسياسية.

---

(1) السيد امين شلبي، مرجع سابق، ص40.

(2) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية السياسية والدولية: مفاهيم وحقائق أساسية، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985، ص ،125.

2- المصلحة الوطنية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي:

صرحت "كوندوليزا رايس" أثناء الحملة الانتخابية سنة 2000 أنه:" يجب الانطلاق من أرضية صلبة للمصلحة الوطنية وليس من مصلحة مجتمع دولي موهوم"(1)، التصريح السابق يفترض وجود نزاع بين تحديد المصلحة الوطنية الأمريكية على أساس أمريكي، أو الاستمرار في الالتزام بمصالح مجتمع دولي أي تضمين المصلحة الوطنية الأمريكية

مفهوما واسعا للعدالة، وبالتالي دمج المصالح العالمية في مفهوم عريض يعيد النظر في مفهوم المصلحة الوطنية الأمريكية.

فالإرهاب خطر يهدد كل المجتمعات، وانتشار السلاح النووي سيؤذي البشرية جمعاء، والاحترار العالمي سيرفع مستوى الخطر البيئي على كل المعمورة، وبالتالي حسب "جوزيف ناي" من الخطأ افتراض وجود مصلحة وطنية أمريكية بعيدة عن المصالح العالمية.

ويميز ناي بين سياسة خارجية مبنية على القيم وسياسة خارجية مبنية على أساس المصالح، أي أن المصالح الحيوية الأمريكية تمتد إلى كل من شأنه أن يمس سلامة الأمن القومي الأمريكي، وهذا الأمتداد يبرر استخدام القوة في أي جزء من الأرض مثل منع شن هجوم على الولايات المتحدة، ومنع بروز قوة مهيمنة معادية في كل من آسيا وأوروبا، ومنع تواجد قوى معادية على الحدود الأمريكية (2).

ورغم التوسيع الكبير الذي أعطاء جوزيف ناي لامتدادات المصلحة الأمريكية، هناك من يعارض هذا التوسيع، وذلك بمحاولة تحديد المصالح الأمريكية وإعطائها أولويات، فمشكلات العالم وحاجاته تزايدت، وبالضرورة التحديات المحتملة للمصالح الأمريكية، ويرتبط ذلك بالقيود الداخلية السياسية والاقتصادية على القوة الأمريكية، فإن الولايات المتحدة تحتاج إلى لباقة إستراتيجية أو استراتيجية قومية كبرى تميز بين المصالح الحيوية والثانوية للبلاد، وتضمن كل المصالح الحيوية وأكبر قدر من المصالح الثانوية بأقل قدر من المخاطر والتكاليف.

3- تعريف المصالح الحيوية الأمريكية في العالم:

(1) محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص 27.

(2) والتر رسل ميد، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: نشوى ماهر، القاهرة: الجمعية المصرية للنشر، 2005، 371

تشير دراسة أعدها خبراء أمريكين عنوانها المصالح القومية الأمريكية إلى عدم وجود أولويات واضحة، حيث فقدت الولايات المتحدة بغياب الاتحاد السوفياتي بعد الحرب الباردة رؤيتها الواضحة الأولويات مصالحها القومية، والمعروف طبعا أن سياستها الخارجية يجب أن تقوم على دعائم راسخة من المصالح القومية الأمريكية (1).

المحافظة على القوة العسكرية الأمريكية بما يسمح لها من حماية مصالحها الحيوية

1- منع وقوع حرب أهلية، أو قيام نظام استبدادي في روسيا.

ويؤكد التقرير ضرورة منع خمس تهديدات تواجه الولايات المتحدة الأمريكية وتمثل أهم مصالحها بحيث أن أي وقوع محتمل لها يهدد الأمن القومي الأمريكي وهذه التهديدات هي: (2).

1- منع وقوع أي اعتداء على الولايات المتحدة بأسلحة الدمار الشامل.

2- منع ظهور قوة معادية للولايات المتحدة تهيمن على أوربا وأسيا

3- منع ظهور قوة معادية للولايات المتحدة تسيطر على المياه أو الحدود الأمريكية.

4- ضمان بقاء حلفاء الولايات المتحدة.

5- منع انهيار التجارة الدولية أو النظام البيئي المالي أو موارد الطاقة العالمية.

ويطرح الإستراتيجيون الأمريكيون إشكال هام عند محاولة تحديد المصالح الأمريكية وهو: انتقاء الموضوعات التي تتعامل معها مقارنة مع موارد الولايات المتحدة التي أصبحت محدودة. والأساس السليم لذلك هو أن يكون هناك تصور مرن ينظم بالتراتب أولويات المصالح الأمريكية القومية، ومن ناحية أخرى، فالتحدي الرئيسي الذي يواجه صناع السياسة الخارجية الأمريكية هو الحفاظ على الزعامة والقدرات العسكرية والمصداقية الدولية الأمريكية. السؤال التي يطرح نفسه هو كيفية التوفيق بين هاتين الموقفين المتعارضين؟

حيث يؤكد لين شواتز: "أنه مادامت مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية مرتبطة بالتصور الذهني الذي يأخذ بفكرة النظام العالمي، فستظل ترفض رفضا قطعا لفكرة "الأفول" والحلول المطروحة على أساسها استرجاع السيطرة الأمريكية"(3).

(1) دانيال وارثر "السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة"، في دراسات عالمية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث 2004، الإستراتيجية، العدد 15، ص. 50

(2) محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص 27.

(3) جوزيف ناي، مرجع سابق، ص 247.

ويميز ناي بين سياسة خارجية مبنية على القيم وسياسة خارجية مبنية على أساس المصالح، أي أن المصالح الحيوية الأمريكية تمتد إلى كل من شأنه أن يمس سلامة الأمن القومي الأمريكي.

إن الإصرار على انفراد الولايات المتحدة بالدور العالمي وتنويع مصالحها الحيوية له آثار سلبية وذلك بتحويل الموارد النادرة بعيدا عن مشكلات البنية التحتية الأساسية في الولايات المتحدة، لأن التكلفة الداخلية للالتزامات الخارجية تتزايد وبالتالي تؤثر على القدرات الاقتصادية الأمريكية.

ولعل الذي يجب تأكيده أن هذه الظاهرة ليست مقصورة على الولايات المتحدة فقط، فكل القوى الكبرى تحيط نفسها بحيز من التفرد والتميز، وهنا ينبغي القول إنه على الأقل منذ تحليل "أليكسيك دي توكفيل" (1)، كانت النظرة الوحيدة المعبر عنها بوضوح بشأن السياسة الخارجية الأمريكية في نظرة التفرد التي تقضي بأن تتزعم الولايات المتحدة العالم وتحمي رسالة السلام به (حسب التحليل الذي قدمه دي توكفيل).

4- التحديد الإستراتيجي للمصالح الأمريكية في منطقة شرق آسيا:

خلال الحرب الباردة كان التواجد الأمريكي الأمني بالمنطقة منصبا على الاحتواء العالمي إلى جانب مجموعة من الاهتمامات الأمنية الأخرى، أهمها الاهتمام بنوايا ومقدرات الاتحاد السوفياتي مما غطى على الدور الأمريكي الإقليمي، وإن كان هذا الدور ظل في الغالب أمرا مؤكدا إلى حد كبير من جانب الولايات المتحدة وحلفائها، ومع انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة فإن الأدوار الإقليمية للولايات المتحدة والتي كانت تأتي في مرتبة ثانوية في الحسابات الأمريكية، بدأت تكتسب أهمية رئيسية وأولوية كبيرة في العلاقات الأمريكية الأمنية، حيث أدركت الولايات المتحدة الحاجة لتكيف إستراتيجيتها الأمنية وفقا للبيئة الدولية المتغيرة (2).

أسفر التحيز في المعطيات على المستوى العالمي من الإعلان عن إستراتيجية أمنية قومية جديدة في أوت 1990 موجهة نحو المناطق الخطيرة في العالم، واعتبرت هذه الإستراتيجية بمثابة نهاية لإستراتيجية الاحتواء العالمي التي سادت خلال الحرب الباردة.

في ضوء هذا التحول العالمي في الإستراتيجية الأمريكية تظل منطقة آسيا ذات أهمية كبيرة للولايات المتحدة، وكما يذكر التقرير المقدم للكونجرس سنة 1992 والمعنون بـ:"الإطار الإستراتيجي لمنطقة

(1) هدى متيكس، المرجع السابق، ص 72 .

(2) أيمن السيد عبد الوهاب"تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية"، في السياسة الدولية، عدد 147، يناير 2002، ص 15.

آسيا "، فإن الاستقرار واستمرار التدخل الأمريكي إلى أسرع المناطق الاقتصادية نموا في العالم هو مسألة مصلحة قومية تؤثر على رفاهية كل الأمريكيين (1).

كما أكد التقرير السابق الذكر على ضرورة استمرار التواجد الأمني ولفترة طويلة من أجل بناء نظام دولي لما بعد الحرب الباردة لمواكبة التغيرات الحادثة في البيئتين الإقليمية والدولية.

وفي مواجهة التحيز التاريخي في البيئة الأمنية العالمية فإن المصالح الأمنية للولايات المتحدة في منطقة شرق أسيا ومن منظور أمريكي يحددها تقرير الكونجرس كما يلي:

1- حماية الولايات المتحدة وحلفائها من الهجوم، اليابان خاصة.

2- الإبقاء على السلام والاستقرار العالمي.

3- الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة.

4- المساهمة في الردع النووي.

5- منع انتشار الأسلحة النووية، الكيميائية والبيولوجية

6- تأمين حرية الملاحة من خلال التدخل للتخفيف من النزاعات حول الجزر.

المطلب الثاني: التحديات الأمنية التي تواجهها الولايات المتحدة في منطقة شرق أسيا:

تذكر التقديرات الإستراتيجية أن الاعتبارات الإستراتيجية المحركة للسياسة الأمريكية في منطقة شرق آسيا تتمثل في ردع التهديدات المختلفة، ومنع نشوء أو تطور تهديدات جديدة، وتفادي استفحال سباق التسلح بين دول المنطقة أو ممارسة النفوذ.

ولقد حددت الخطة الإستراتيجية للشؤون الدولية التي نشرتها الإدارة الأمريكية في سبتمبر 1997 الأهداف التالية للسياسة الخارجية: (2).

- ضمان السلام.
- ردع العنوان.
- منع وتهدئة الأزمات.
- ورق انتشار أسلحة الدمار الشامل.

(1) خضر عطوان، مرجع سابق، ص 127.

(2) حسن درويش عبد الحميد، الإستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة، دار الكتاب المصري، القاهرة ،1999 ص106.

- تحسين السيطرة على التسلح ونزع السلاح.
- توسيع الصادرات وفتح الأسواق.

من خلال الأهداف السابقة لعبت الولايات المتحدة دور الفاعل الرئيسي في الأمن الإقليمي لمنطقة شرق آسيا، خاصة بالأخذ بعين الاعتبار حجم التغيرات التي لحقت بهذا الإقليم من حيث النمو الاقتصادي والعسكري لدوله، بالإضافة إلى تعقيد علاقات دوله البينية وحجم الصراعات التي يحويها.

وستكون هذه الاعتبارات هي المحرك الرئيسي لسياسة الولايات المتحدة واستراتيجيتها اتجاه منطقة شرق آسيا، والتي تمثل للولايات المتحدة الكثير من المصالح الحيوية لاعتبارات سياسية واقتصادية وحتى عسكرية.

أولا: ردع التهديدات المختلفة القائمة:

يؤكد ريتشارد نيكسون: " إن المصلحة الحيوية للولايات المتحدة هي التي تؤدي خسارتها إلى تعرض الأمن القومي الأمريكي للخطر بشكل مباشر، ومن ثم فليس للولايات المتحدة من خيار سوى أن ترد بالقوة (1).

ورغم أن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تبدو أقل تحملا للمخاطر والتهديدات إلا أن هنالك تهديدات فعلية ما تزال تهدد المصالح الأمريكية في منطقة شرق آسيا حددتها وزارة الدفاع الأمريكية في تقريرها لسنة 2002 والمعنون بـ "الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية "(2):

ثانيا: الدول الداعمة للإرهاب:

وهي دول تحدد سنويا من قبل الحكومة الأمريكية وتطبق عليها عقوبات، و "الدول المارقة" وهذه الدول ليست محددة في قائمة رسمية واحدة وهذا المصطلح يشير وفقا للمفهوم الأمريكي إلى تلك الدول التي تدرك تقليديا باعتبارها دولا تسعى إلى إحداث الاضطراب العالمي من خلال دعم وتحريض الإرهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل.

من أبرز "الدول المارقة" التي تحويها منطقة شرق آسيا هي كوريا الشمالية، حيث تنظر الولايات المتحدة إليها باعتبارها نموذجا للدولة المارقة او دول مثيرة للقلق، فلا أحد يستطيع أن يتنبأ بدقة

كيف تتصرف كوريا الشمالية لذلك وعلى الرغم من التدهور الشديد في الأوضاع الاقتصادية لكوريا الشمالية والذي أثر بشكل حتمي على قدراتها العسكرية، فإنها لا تزال من المتظور الأمريكي قادرة على توجيه ضربات تدميرية خطيرة لكوريا الجنوبية.

(1) نعوم تشومسكي، الدول المارقة، ترجمة أسامة إسبر،) الرياض، مكتبة العبيكان 2004)، ص33.
(2) نعوم تشومسكي، مرجع سابق، ص 111.

فالعلاقة الأمنية الثنائية الوثيقة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية تظل ملحقة أساسية لحماية المصالح الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية وفي شرق آسيا.

وقد أكدت الإدارة الأمريكية وفي مرات عديدة أن كوريا الشمالية في إحدى الدول الثلاث التي أطلق عليها تسمية "محور الشر"، وأكدت أن كل الخيارات متنوعة في التعامل معها.

كما أكد التقرير الدفاعي الذي أصدرته وزارة الدفاع الأمريكية والمذكور آنفا أن الدول المارقة وعلى رأسها كوريا الشمالية تسلك سلوكات تهدد أمن الولايات المتحدة وتهدد أمن حلفائها من خلال: (1).

- ظلم شعوبها وتبذير ثرواتهم من أجل مكاسب شخصية للحكام.
- تصمم على الحصول على أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا العسكرية المتطورة.
- تمويل الإرهاب في جميع أنحاء العالم والتخلي عن القيم الإنسانية.

وتقترح الولايات المتحدة لمواجهة هذه السلوكات تعزيز التحالفات الدولية والتطور في استخدام القوة العسكرية وأنظمة الدفاع الصاروخية لمواجهة السلوكات العدوانية لهذه الدول المارقة.

ثالثا: انتشار أسلحة الدمار الشامل:

يطرح هذا التهديد في الدوائر الإستراتيجية الأمريكية وفق شقين أساسيين هما:

1-التهديد الذي تفرضه الدول المالكة للسلاح النووي والدول الساعية لامتلاكه، ويصنف في هذا الإطار التهديد النووي التي تمثله كوريا الشمالية.

2-يتعلق بالتهديد الذي تفرضه الدول التي تعتبر مصدرا لبيع وتوفير تكنولوجيا السلاح النووي لأطراف أخرى وتأتي في مقدمتها الصين. أما في إطار التهديد الثاني فتنظر الولايات المتحدة للصين باعتبارها منتج أساسي للتكنولوجيا النووية والمعدات ذات الصلة بالصواريخ، ومن ثم إنه ينبغي عليها أن تخضع للمعايير المقبولة دوليا والخاصة بعدم الانتشار.

وقد عملت الإدارات الأمريكية المتتابعة من أجل أن تجعل السلوك الصيني متفقا مع المعايير الدولية الأمريكية، ورغم الالتزامات التي قدمتها الصين في عدة مرات، إلا أن المبيعات الصينية ودعمها لبرنامج إيران الخاص بالأسلحة الكيميائية، كما يثير قلق الولايات المتحدة التطوير في الصواريخ الصينية الحديثة المضادة للسفن إلى إيران.

(1) جوزيف ناي، مرجع سابق، ص 186.

رابعا: تحقيق الاستقرار الاقليمي:

إن الإشكال الأساسي الأول الذي يطرح نفسه هر توضيح أو إعطاء مدلول لمعنى الاستقرار في منطقة شرق آسيا وذلك من خلال إعطاء مصطلحات شاملة تساعد على التقرب أكثر من فهم إشكالية الاستقرار في هذه المنطقة.

لقد توصل روبرت أيسن Robert Ayson على أن الاستقرار في شرق آسيا يمكن فهمه في صيغة أصناف للاستقرار هذه الأصناف هي:

1) الاستقرار بمعنى تجنب الحرب بين دول المنطقة.
2) استقرار توازن القوي بين نفس الدول.
3) استقرار المؤسسات المشكلة بين دول المنطقة.
4) الاستقرار السياسي الداخلي المحلي لدول المنطقة.
5) درجة الاستقرار المالي والاقتصادي التي تتمتع بها هذه الدول.

من أجل كل واحد من هذه الخمسة أشكال للاستقرار فإن مفهوم الاستقرار قد وجدت لديه نقطتين مرجعيتين: (1).

النقطة المرجعية الثانية للاستقرار هي تجنب الضرر الكبير، هذا يعني تقريب الإستقرار كهدف أو كمصلحة لمسار خاصة الأمثلة هنا يمكن أن تشمل تجنب العنف الغالب بين الدول باعتبارها تتكيف مع توازن القوة الجديد – القدرة حاليا للولايات المتحدة واليابان للتكيف مع الصعود الصيني كقوة إقليمية بطريقة سليمة – هذا ما يعني قوة الدول على الصمود في وجه التغيرات الاقتصادية الجوهرية دون التعرض لضرر كبير.

ثالثا: الدول ذات التأثير العالمي وممارسة النفوذ:

التحدي الأمني الأخير الذي تواجهه الولايات المتحدة في آسيا هو بروز دولة ذات وزن وتأثير ليس فقط اقليمي ولكن عالمي وهي الصين، الأمر الذي يتطلب من الولايات المتحدة اهتماما وانتباها مستمرا من ناحية لمعالجة المشاكل الفعلية والمحتملة عن بروز هذه الدولة الكبرى من ناحية أخرى بروز هذه القوة سيكون له انعكاساته ليس فقط على الاستقرار ولكن على التوازن الإقليمي في آسيا والنظام الدولي ككل (2).

(1) لهيب عبد الخالق. بين انهيارين: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع ،2003، ص 18
(2) وليد، عبد الحي.، مرجع سابق، ص 05

لقد رفضت الإدارة الأمريكية السابقة مصطلح "الشريك الإستراتيجي" الذي كان الرئيس "بيل كلينتون" وإدارته قد استخدمته لوصف الصين، وحل محله وصف جديد ومفهوم مغاير حيث تعتبر منافسا دوليا محتملا، فمن المنظور الأمريكي يبدو واضحا أن الصين تتطلع إلى أن تكون قوة عسكرية متفوقة، ووفق هذا المنظور فالصين سوف تحاول الحصول على مجموعة من المكاسب على حساب الولايات المتحدة إقليميا وعالميا مثل استرجاع تايوان، الهيمنة على منطقة شرق آسيا تشكيل نظام إقليمي في آسيا تقوده وتهيمن عليه (1).

بالإضافة إلى التخوف الأمريكي من التصاعد الصيني وزيادة تأثيرها يعتبر ممارسة النفوذ من القوى الإقليمية في منطقة شرق آسيا تحديا هاما يهدد الأمن الأمريكي، حيث أن نهاية الحرب الباردة بلور ما وصف بـ: "صراع النفوذ" أو سباق التسلح خاصة بين الصين واليابان، ويتمثل الجانب الأكثر خطورة

في صراع النفوذ المحتمل في شرق آسيا هو إمكانية إحياء التنافس الياباني –الصيني على حين يبدو أن اتجاه اليابان خلال القرن الواحد والعشرين نحو تدعيم قدراته الإقليمية والعالمية أمرا حتميا.

لقد ظهر في منطقة شرق آسيا وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ما سمي بالفراغ الإستراتيجي هذا ما أفرز مشكلات أمنية رئيسية، أهمها اتجاه الدول المتنازعة في المنطقة باستخدام الأدوات العسكرية لتحقيق بعض المكاسب الإقليمية والعسكرية في مواجهة الدول الأخرى، وهذه الحالة قد تؤدي إلى توسيع دائرة الحركة الإقليمية ومحاولة الإفادة من الفراغ الاقليمي القائم والعمل على ملئه جزئيا أو كليا ويبدو هذا السلوك واضحا بدرجة كبيرة من جانب الصين واليابان، مما يهدد بدفع المنطقة نحو ما يمكن وصفه بـ (القطبية الثنائية الإقليمية) (2).

يصف روبرت كوبر مقاربتين للتعامل مع التهديدات السابقة الذكر، حيث يؤكد أن المقاربة الأمريكية للهيمنة تركز على:

1- التحكم بالوسائل العسكرية عند الضرورة.

2- التحكم بالسياسات الخارجية لجميع الدول المحتمل أن تكون مصدر تهديد.

3- توزيع القوة –التواجد- على نحو واسع لسهولة التحكم في التهديدات.

(1) صلاح نيوف، مرجع سابق، ص141.

(2) روبرت كوبر، تحطم الأمم "النظام والفوضى في القرن 21"، ترجمة زهير السمهوري، الرياض، مكتبة العبيكان، 2005 ص142.

ويؤكد كوبر على أن هذه المقاربة ضرورية لإنجاح أمر هام جدا ألا وهو أن تضخيم القوة العسكرية وكثرة استخدامها – كثرة التدخلات– سوف يفسح المجال للهيمنة بحيث تكون الحلول القهرية المفروضة من طرف الولايات المتحدة على المنطقة أمرا حتميا (1).

يؤكد فرنسيس فوكوياما – مؤلف كتاب نهاية التاريخ – أن المبادئ العامة للسياسة الخارجية لا تفرض مستوى الخطر الذي يجب على الولايات المتحدة أن تخاطر به لتحقيق غاياتها، مثلا اختارت الإدارة الأمريكية وهي تدفع نحو تغير نظام الحكم في العراق – على حد تعبير فوكوياما – إستراتيجية خطر عال ومكافأة عالية (2).

وبالتالي احتمالات استخدام الحرب الاستباقية في حالة التهديد النووي الكوري أو في حالة التهديد الصيني لمصالحها في تايوان أمر وارد، وإن كان مفهوم الحرب الاستباقية نفسه يحتاج إلى دقة تحديد حيث يؤكد "فوكوياما" أن المنطق الكامن وراء إستراتيجية الاستباق قوي، ومع ذلك فإن تطبيقها يتطلب حكمة وقراءة واسعة للتهديد تفوق حكمة بريكليز، حيث يفترض أي هجوم توقعى امريكي وجود آساسين في البلد المطبق عليه إستراتيجية الاستباق وهما: (3).

1– قائد غير ديمقراطي معادي تماما للقيم الليبرالية والمصالح الأمريكية.

2– نظام حكم مستبد يجب تغييره نظرا لعدم كفايته الداخلية.

وفي حالة شرق آسيا لا يمكن إيجاد هذين الاعتبارين سالفي الذكر لذلك يستبعد نوعا ما لجوء الولايات المتحدة لأي هجوم استباقي ضد كوريا ولا ضد الصين.

من خلال معالجة الفصل السابق يمكن استخلاص نتائج أساسية هي:

(1) مرجع نفسه، ص 143.

(2) فرانسيس فوكوياما، "أمريكا على مفترق الطرق"، ترجمة محمد محمود التوبة، الرياض، مكتبة العبيكان، 2007، ص 95.

(3) (1) محمد السيد سليم مرجع سابق، ص 119.

1- سيظل ارتباط الولايات المتحدة بشرق آسيا، أحد شروط استقرار هذه المنطقة، والذي يعد بدوره شرطا أساسيا للتوسع في فرص التجارة والاستثمارات الدولية

2- في غياب تصور عام جامع للسياسة الخارجية الأمريكية، كمعادل وظيفي بديل لسياسة الاحتواء التي اتبعتها الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة يصبح من الصعب على واشنطن أن ترتب الأولويات في أهداف سياستها الخارجية، وفي المقابل يصبح من الصعب على الحكومات الأخرى أيضا أن تتفهم الإجراءات الأمريكية، أما إذا ارتكزت السياسة الأمريكية إلى خطة ذات إطار شامل، فلن يتخوف المسئولون الصينيون من وجود سياسة أمريكية للاحتواء

3- صحيح أن الولايات المتحدة لا تزال هي القوة العظمى الوحيدة على المستوى العالمي لكن عدم وجود قوة عظمى منافسة لها لا يعني أن يدين لها حلفاؤها تلقائيا بالولاء، ففي ظل النظام العالمي المعاصر يتعذر استقرار التحالفات والعلاقات غير المتكافلة ويستحيل بالطبع تأسيس روابط جديدة من هذا النوع، وهذا ينطبق بالتأكيد على منطقة شرق آسيا.

الفصل الثالث

الاستراتيجية الامريكية

في مواجهة الاستراتيجية الصينية

المبحث الأول: العلاقات الأمنية الأمريكية الصينية:

كانت نهاية الحرب الباردة السبب الرئيسي لإحداث تغيرات جوهرية في العلاقات الصينية –الأمريكية، لأنها غيرت التشكيل الإستراتيجي الدولي والوضع الإستراتيجي كما غيرت الطبيعة الإستراتيجية للعلاقات الصينية الأمريكية.

في مرحلة الحرب الباردة كانت العلاقات الأمريكية الصينية قائمة على أساس الوضع والمجابهة من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وقد كانت هذه المجابهة المؤثر الأول في وضع القواعد الأساسية للتطورات والتعديلات التي عرفتها إستراتيجية العلاقات الصينية الأمريكية، حيث كانت القوة العسكرية والسياسية الخارجية السوفياتية المهدد الرئيسي لأمن الولايات المتحدة ،والصين بصرف النظر عن طبيعة ومظاهر التهديد في الحالتين، لكن الأكيد أن الإجماع الإستراتيجي التي حدث في العلاقات الصينية الأمريكية في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين كان سببه مجابهة تلك التهديد، وبالمقارنة مع التهديد السوفياتي.

مع نهاية الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفياتي وبالتالي زوال التهديد المشترك الأمريكي الصيني، مما جعل هدف وأساس العلاقات المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة يحولان إلى الطرف الأخر في إطار العلاقات الثنائية بدلا من توجيههما نحو طرف ثالث، حيث وجهت نهاية الحرب الباردة ضربة قاضية للعلاقات الأمريكية الصينية والتعاون الإستراتيجي الشعار الأساسي لهذه العلاقات زمن الحرب الباردة، وبرزت الخلافات التقليدية بين الدولتين إلى الواجهة من جديد (1).

المطلب الأول: الخلافات الأمنية الأمريكية – الصينية:

أدت نهاية الحرب الباردة إلى إحداث تغيرات وتحولات هائلة في الأوضاع الأمنية العالمية والعلاقات الأمنية الدولية في العالم، حيث أصبت التغيرات في العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة والدول الرئيسية تمثل أهم جزء في التغيرات التي شهدتها العلاقات الأمنية الدولية

وقد بدا واضحا من خلال إعلان الولايات المتحدة فرض العقوبات على الصين في جويلية 1989 جراء حدوث اضطرابات سياسية في بكين، أن العلاقات الأمريكية الصينية دخلت مرحلة جديدة مختلفة عن

(1) ليو شيه تشنج، ولي شي دونج، (الولايات المتحدة والصين: خصمان أم شريكان (، ترجمة عبد العزيز حمدي عبد العزيز، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص145.

سابقتها، حيث عرفت مرحلة التسعينات تعقيدات وتعتبر أمنية كبيرة، حيث شهدت ثلاث أزمات خطيرة وهي (1):

- فرض العقوبات على الصين في جويلية 1989
- بيع الولايات المتحدة المزيد عن الأسلحة لتايوان (بيع 115 طائرة من طراز إف 16).
- الموافقة على زيارة الرئيس التايواني لي تانغ هوي سنة 1995.

وتشمل التحولات الهائلة التي عرفتها العلاقات الأمنية الصينية الأمريكية فيما بعد الحرب الباردة تأكيد المصالح الأمنية المشتركة بين الصين والولايات المتحدة،ويمكن تحديد نقاط الاختلافات الأمنية بين الولايات المتحدة والصين كما يلي:

1) العلاقات بين الصين – تايوان – الولايات المتحدة الأمريكية:

أ) **الأهمية الإستراتيجية لتايوان بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:** تشكل تايوان الورقة الرابحة وورقة الضغط الأساسية التي تستخدمها الولايات المتحدة مع الصين كلما تطبت الإستراتيجية والسياسة والمصالح الأمريكية ذلك، وباتت قضية تايوان تشكل جوهر ولب الخلافات القائمة بين الصين والولايات المتحدة منذ سنة 1949 وذلك نظرا لحجم أهميتها الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية (2).

أولا: الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة اقتصاديا:

تعتبر تايوان من أنجح النماذج الاقتصادية في إقليم شرق آسيا حيث كان للدعم الأمريكي أثرا واضحا في هذا النجاح، هذا الدعم التي كانت أهم نتائجه الإيجابية على الاقتصاد الأمريكي هو في الأسواق التايوانية لكل أنواع البضائع الأمريكية، وفتح الأسواق الأمريكية للإنتاج التايواني، حيث تعتبر الولايات المتحدة السوق الأولى بالنسبة للتجارة التايوانية

تتحدد أهم مصلحة أمريكية في قضية تايوان في تجنب المواجهة العسكرية عبر المضيق،

لأن من شأن ذلك أن يدفع بالولايات المتحدة للتدخل العسكري لصالح تايوان أو بالنيابة عنها (3).

---

(1) ليو شيه تشنج، و لي شي دونج مرجع سابق، ص 115.

(2) هناء عبيد،" العلاقات الأمريكية–الصينية بين موازين التجارة وحقوق الإنسان"، في السياسة الدولية، العدد 117، جويلية 1994، ص 251

(3) حسام الإمام، "الولايات المتحدة والصين، في قراءات إستراتيجية"، العدد الثاني، السنة الرابعة، فبراير 1999 ،ص 12

وتعلق الولايات المتحدة أهمية كبيرة على موقع تايوان الإستراتيجي في شرق آسيا فهو إستراتيجي لحلفاء الولايات المتحدة الأسيويين، ولاسيما اليابان باعتبار مضيق تايوان الممر البحري الهام للتجارة الدولية، ولذا فإن النزاع في هذه المنطقة سينتج عنه زعزعة الاستقرار والأمن في شرق آسيا (1).

وفي إطار العلاقات العسكرية التي تربط الولايات المتحدة وتايوان، ترى الولايات المتحدة بأنه يجب أن يكون ميزان القوي لدي تايوان رادعا للصين، وذلك لأن أمريكا تؤمن بحرية الملاحة البحرية في البحر الصيني بسبب مصالحها الإستراتيجية في ذلك الجزء من العالم، وأن أي تهديد لتايوان سيكون ذو تأثير فوري على المصالح الأمريكية في تلك المنطقة (2).

ثالثا: الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة سياسيا:

تدرك مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة، والمتمثلة بالكونغرس ومؤسسة الرئاسة بأن هناك صراعا إستراتيجيا صامتا بين الولايات المتحدة والصين بسبب دعم الولايات المتحدة لتايوان، ورغم اعتراف الولايات المتحدة سنة 1971 بالصين الشعبية كممثل شرعي وعضو دائم في الأمم المتحدة بدلا من الحكومة الوطنية للتايوان، إلا أن القضية التايوانية بقيت قضية أمريكية.

وتعتبر الولايات المتحدة تايوان بأنها أصبحت نموذجا للديمقراطيات الآسيوية، وفقا للتصور الأمريكي الذي يحقق تكامل الرأسمالية والديمقراطية عن طريق احتواء تمرد الطبقة الوسطى في بنية أساسية وطنية قائمة على التعددية الحزبية. (3).

إن الممارسات السياسية للولايات المتحدة اتجاه الصين تتبع من الأهمية السياسية التي توليها لهذه القضية، لتوفير المرونة المراوغة والغموض في التعامل مع الصين، وحتى يتاح لها التدخل في المنطقة بحجة حماية تايوان، والمحافظة على أمن الإقليم ويتجه التحدي الجوهري لسياسة الأمن الأمريكي في مضيق تايوان إلى إقامة توازن فعال في احترام

التزاماتها لسياسة الصين الواحدة، وبين دعم تايوان في تنمية اقتصاد وهوية مستقلين (4).

---

(1) نفس المرجع، ص.15

(2) أبو بكر الدسوقي، "تطور العلاقات الأمريكية الصينية"، في السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000، ص 182

(3) عبد المجيد، إسماعيل، "التعاون، الصراع والإستراتيجية"، في قراءات إستراتيجية، العدد 3، أكتوبر 2001، ص3

(4) لهيب عبد الخالق، المرجع السابق، ص 10

ب) التصور الأمريكي للقضية التايوانية:

منذ نشوء حكومة وطنية في التايوان قدمت الولايات المتدة مساعدتها لها في مجالين حيوين هما: الحماية العسكرية اللازمة، خصوصا في بداية الأمر، ومنع الصين الشعبية من غزو تايوان وضمها إليها وتقديم الدعم المادي المالي والفني والمعاملة الاقتصادية الخاصة.

بالمقابل تبدو السياسة الأمريكية تجاه تايوان، غامضة ومضطربة، وتتحكم بها المصالح الأمريكية فمنذ تاريخ زيارة نيكسون للصين إلى تاريخ الاتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء بين الولايات المتحدة والصين سنة 1978، سعت الولايات المتحدة على تطبيع العلاقات مع الصين والاعتراف بها كممثل وحيد للصينيين، في نفس الوقت الذي سعت فيه للمحافظة على أمن تايوان خارجيا وداخليا مع استمرار العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات، ولاسيما في مجال بيع الأسلحة (1).

تفاقمت القضية التايوانية أكثر مع بداية التسعينات من القرن العشرين، حيث عمدت السلطات التايوانية إلى إطلاق نوع جديد من الدبلوماسية أسمته: دبلوماسية البحث في المسائل الخاصة والمحتوى الرئيسي لهذه الدبلوماسية هو: (2).

– تأسيس علاقات دبلوماسية أو استعادة علاقات دبلوماسية سابقة وتطوير علاقات جوهرية مع الدول ذات النفوذ القوي.

– السعي وراء الانضمام إلى أكبر عدد من المنظمات الدولية وقد قامت السلطات التايوانية بتطوير علاقات جوهرية مع العديد من الدول الأساسية في شرق أسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية، وكان لهذه العلاقات ارسال بعثات تمثيلية شبه رسمية وتبادل الزيارات بين كبار المسؤولين وتوضع الاتفاقات ذات الطابع التجاري والعسكري.

(1) أبو بكر الدسوقي، مرجع سابق، ص 25

(2) ليوشيه تشنج ولي شي دونج، مرجع سابق، ص 235 .

بدأ التدخل الأمريكي في المشكلة التايوانية بصورة مباشرة في جوان 1950، وحتى يومنا هذا حيث تعتبر هذه القضية أساسا للخلاف الأمني بين الصين والولايات المتحدة، حيث تستغلها هذه الأخيرة وتستعملها كوسيلة لاحتواء الصين، ولكن في مراحل مختلفة وانطلاقا من المصالح الأمريكية شهدت السياسة الأمريكية تجاه هذه المشكلة تغيرات جلية في مرات عديدة تعود بالتأثير البالغ على العلاقات الأمريكية الصينية.

ويمكن تتبع مراحل هذا التغير حسب التواتر الزمني التالي: (1).

- 1979 / 1990: تميزت سنة 1979 بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة وباعتراف هذه الأخيرة بالصين، وبمبدأ الصين واحدة كحل للقضية التايوانية رغم ذلك استمرت المشكلة التايوانية إلا أن تأثيرها على المصالح الإستراتيجية الأمريكية أصبح قليلا، وخاصة أن المصلحة الإستراتيجية المشتركة في التصدي للاتحاد السوفيتي، فقد أجلت كل صراع مصالح بين الطرفين.

- من1990 إلى الآن: في ضوء التغير الذي عرفته الأوضاع الدولية بعد نهاية الحرب الباردة حدث تغيرات كبرى في العلاقات الصينية الأمريكية، مما أثر على تطور المشكلة التايوانية حيث عرفت العلاقات الأمريكية الصينية أزمتين رئيسيتين: (2).

- **الأزمة الأولى**: في سبتمبر 1992 نتجت عن بيع الولايات المتحدة 15 طائرة عسكرية من طراز (أف-16) لتايوان

– الأزمة الثانية: في جوان 1995 بعد قيام الرئيس التايواني لي دنغ هوي بزيارة الولايات المتحدة،وقد تطورت هذه الأزمة إلى حد الاحتكام إلى السلاح بإرسال الولايات المتحدة حاملة طائرات إلى مضيق تايوان.

ج) العوامل الرئيسية المؤثرة على السياسة الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية:

ترتبط السياسة الأمريكية إزاء تايوان بالأوضاع التي تشهدها مضيق تايوان إلى حد كبير، وتظهر هذه العوامل تأثيراتها مع تغير السياسة الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية، حيث يمكن توضيحها كالتالي:

أولا/ تأثير الإستراتيجية الأمريكية تجاه اسيا في القرن 21: حيث تأثرت السياسة الأمريكية تجاه القضية التايوانية، بطبيعة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه منطقة شرق آسيا والقارة الآسيوية ككل، وقد أوضحت التقارير الأمنية الأمريكية الصادرة سنة 1988، الى 1999 على أن الهدف الرئيسي للإستراتيجية الأمنية

(1) ليو تشيه تشينج و لي شي دونج، مرجع سابق، ص 235

(2) المرجع نفسه، ص 242.

الأمريكية في منطقة شرق آسيا هو تحقيق استقرار نسبي في المنطقة، لذلك فقد اتخذت الولايات المتحدة من تايوان منطلقا لتحقيق

الاستقرار النسبي المشار إليه سابقا، حيث استعملت تايوان كمنطقة أساسية للحفاظ على التواجد الأمريكي العسكري.

ثانيا/: السياسة الأمريكية اتجاه الصين: حيث تتأثر المعالجة الأمريكية للقضية التايوانية بطبيعة ونوع العلاقة القائمة مع الصين، كما تم توضيح ذلك سابقا.

من المنظور الصيني، ترجع المطالبة بأحقيتها في تايوان في التاريخ، وفي التفسيرت القانونية وأيضا في العاطفة السياسية الصينية، فقضية تايوان تدرج دائما في بند اذلال الصين على أيدي قوى أجنبية، بالإضافة ترتبط مطالبة الصين بالسيادة على تايوان بقضايا الاستقرار الوطني، وبقاء النظام وشرعية الحكام، صحيح أنه لم يرد ذلك في أي وثيقة رسمية صينية، إلا أن التحليلات المعلنة للرؤساء والباحثين الصينيين تدرج تايوان في باب الأهمية القصوي لمحافظة الصين على توازنها واستقرارها (1).

الملاحظة الأساسية التي يجب أن تورد بالموازاة مع حقيقة تغير السياسة الأمنية الأمريكية اتجاه تايوان هو استعدادات الصين لتقديم فكرة أكثر مرونة لمبدأ "صين واحدة" في العادة يستخدم هذا المبدأ للدلالة على تبعية تايوان للصين، أي وجود صين وحدة وتايوان جزء منها، إلا أن تصريح كيان كيشان Qian Qichen نائب رئيس الوزراء الصيني سنة 2000 القائل بأنه: (2). "فيما يتعلق بالعلاقات عبر المضيق، يقوم مبدأ "صين واحدة" الذي تناضل من أجله على أن هذاك صينا واحدة في العالم، وأن البر الرئيسي وتايوان ينتميان إليها، وأن سيادة الصين ووحدة أراضيها كل لا يتجزء".

2)– العلاقات بين الصين – اليابان – الولايات المتحدة الأمريكية:

اليابان هي الدولة التي غزت واحتلت أراضي الصين قبل الحرب العالمية الثانية وهددت بشكل مباشر الأمن الوطني الصيني، ولا تزال لحد الأن تلعب دورا مباشرا في تهديد الأمن الوطني للصين، حيث أنها كانت تعتبر أحد المراكز الهامة للتواجد الأمريكي في شرق أسيا وحلقة في السياسة الأمريكية التي استهدفت حصار الصين إستراتيجا.

(1) بايتس غيل، "النجم الصاعد: الصين دبلوماسية أمنية جديدة"، ترجمة دلال أبو حيدر، لبنان: دار الكتاب العربي 2009، ص 229

(2) المرجع نفسه، ص 230.

وتتأثر العلاقات الصينية الأمريكية بتمط العلاقات الأمريكية مع الجانبين، فقد أقيت علاقات دبلوماسية بين اليابان والصين سنة 1971 أي مع بداية تحسن العلاقات الأمريكية الصينية، وقد نظرت الصين للمعاهدة الدفاعية بين اليابان والولايات المتحدة باطمنان طيلة الحرب الباردة وذلك لسببين:

1- التقليل من النزعة العسكرية اليابانية

2- التواجد العسكري الأمريكي في اليابان في مواجهة الخطر السوفياتي.

لكن المخاوف الصينية سرعان ما بدأت وازدات بعد الحرب الباردة، وخاصة منذ منتصف التسعينات، حيث اتفق الطرفان الياباني والأمريكي سنة 1996 وبموجب قمة (كلينتون-هاشيموتو) بالبدء في مراجعة وتعديل اتفاقية التعاون الدفاعي بين البلدين (1)، والتركيز على الحاجة إلى تعزيز التنسيق السياسي الثنائي، بما في ذلك الدراسات عن التعاون الثنائي في التعامل مع أوضاع يمكن أن تطرأ في المناطق المحيطة باليابان.

وقد برزت أسباب أخرى مثيرة للقلق في الأمن الإقليمي، واضعة العلاقات اليابانية الصينية أمام مزيد من الأختبارات ومذكرة كل الأطراف ان الحلف الأمريكي- الياباني محكوم بالنزاعات بين الصين واليابان، فبعد اقتحام غواصة صينية المياه الاقليمية اليابانية جزيرة أوكيناوا سنة 2004، كشفت اليابان عن الدليل الجديد للسياسة الدفاعية الذي منح القوات المسلحة دورا في العمليات العسكرية الدولية مع التشديد على دستورها اللاعنفي وتسمية الصين كتهديد عسكري محتمل، وأعقب ذلك بيان أمريكي ياباني مشترك صدر في فبراير 2005 اعتبر تايوان قضية أمنية مشتركة (2).

وتتركز المخاوف الصينية أن تكون اليابان تتصرف بدافع من الولايات المتحدة لاسيما وأن عناصر المواجهة بين الصين والولايات المتحدة لا يمكن أن تكون مباشرة لأنها تكون مدمرة، ومن بين المخاوف الكثيرة للصين اتجاه التحالف الأمريكي الياباني هو القضية التايوانية والموقف الياباني منها، إذ تدعم اليابان استقلال تايوان حيث تعتبر هذه الأخيرة شريكا تجاريا رئيسيا لليابان: حيث أن استثمارات اليابان في تايوان أكبر من الاستثماراتها في الصين (3).

(1) محمد، نعمان جلال. الصراع بين اليابان والصين، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1989، ص 140

(2) وليد عبد الحي وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، ط1، دار الشروق العربي، عمان، 2002، ص 30.31

(3) طويل نسيمة، مرجع سابق، ص132.

بالإضافة إلى المخاوف الصينية اتجاه التحالف الياباني الأمريكي، يتخوف الصينيون من مؤثرات في التحرك الياباني من أبرز هذه المؤثرات:

- تجاوز الاتفاق العسكري الياباني بمعدل 1% عن الناتج المحلي لليابان سنة 1995 ما يزيد عن 50.2 مليار دولار.

- سعي اليابان للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.

- تعديل الاتفاقية الأمنية الموقعة بين اليابان والولايات المتحدة سنة 1997 والتي أعطت لليابان دورا أمنيا أكبر في منطقة شرق آسيا حيث أكدت الاتفاقية الأمنية الجديدة على ما يلي:

- موافقة اليابان على تقديم الدعم العسكري للقوات الأمريكية في حالة حدوث أزمة في شرق آسيا

- السماح للولايات المتحدة لاستخدام القواعد العسكرية اليابانية.

- العمل على إنشاء هيئة مشتركة التخطيط

- تزايد الدور الاقتصادي الياباني في الصين حيث تعتبر من أكبر الأسواق لصادراتها، كما تعتبر من أكبر المصدرين لها وهي كالاتي: (1).

أ) بالنسبة للصادرات:

1- اليابان 2-الاتحاد الاوربي 3- تايوان 4- الولايات المتحدة الامريكية 5-كوريا الجنوبية

ب) بالنسبة للواردات:

1- اليابان 2- الولابات المتحدة الامريكية 3- الاتحاد الاوربي 4- كوريا الجنوبية 5- تايوان

2) الخلافات حول كوريا الشمالية:

إن الولايات المتحدة والصين تربطهما مصالح مشتركة واسعة في شبه الجزيرة الكورية، حيث كليهما تسعى إلى حل التوترات الأمنية عبر الوسائل الدبلوماسية والسلمية، لكنهما يختلفان في ترتيب الأهداف التي سيبنى عليها هذا الحل حيث تسعى الصين إلى:

أولا: تحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، فقرب كوريا الشمالية من الصين -تتشاركان في حوالي 1400 كيلومتر (نحو 900 ميلا) من الحدود- يحتم على الصين الميل نحو مقاربة دبلوماسية هادئة ومتأنية نحو كوريا

(1) اسماعيل صبري مقلد،مرجع سابق ،125

الشمالية، لأنه في حال تزعزع الأوضاع في كوريا الشمالية سيتدفق على الصين المزيد من اللاجئين السياسيين والاقتصاديين، علما أن نحو 300 ألف كوري شمالي يعيشون بطريقة غير شرعية في الصين.

ثانيا: تسعى الصين إلى رؤية تطور النتائج السياسية والاقتصادية في شبه الجزيرة بما يخدم المصالح الصينية، بمعنى أخر، تسعى إلى إيجاد كوريا موحدة ضمن الفلك الإستراتيجي للصين،وهذا ما يفسر المخطط الصيني المقترح لحل الأزمة الكورية والمعروف بـ:" كوريا اثنتان"، إذا من خلال ما سبق يمكن تلخيص وجهة النظر الصينية في حل الأزمة الكورية كما يلي: (1).

1- رفض الحلول الأحادية، أي استخدام القوة والإكراه.

2- تجنب الانهيار السياسي لكوريا الشمالية.

في حين ترى الولايات المتحدة في الحلين سالفي الذكر حلولا في صالحها، فهي تحبذ استخدام القوة لحل المشكلة الكورية في التوحيد لأن ذلك سيخدم مصالحها وأن أي نزاع كوري جنوبي – شمالي أكيد سيكون في صالحها وصالح الجنوبيين.

في حين الهدف الأهم للصين هو إزالة هذه الأحلاف ودفع الولايات المتحدة إلى تسوية مع كوريا الشمالية في إطار مفاوضات واسعة ومتعددة، ليكون للصين دور رئيسي فيها.

4) منع انتشار الأسلحة النووية:

رأت الصين أن الهيكلة الدولية فيما يتعلق بمسائل الحد من الأسلحة النووية قامت بعيدا عن أي دور لها، سواء في المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أو في المفاوضات المتعددة الأطراف التي لم تدعى الصين إليها، لذلك فقد كانت تملك رؤية مغايرة عن الرؤية الأمريكية في مجال الحد من التسلح إذ أنها (2).

1- رفضت ربط تدفق التكنولوجيا والأسلحة الحساسة والسيطرة عليها عبر سياسة فرض العقوبات والتدخل العسكري، ورأت ذلك محاولات من الدول القوية لإبقاء ضعف الدول الضعيفة أصلا وقد عبر عن ذلك المندوب الصيني في مؤتمر نزع الأسلحة بقوله: "تلجأ بعض الدول إلى كل وسيلة ممكنة للحد من التسلح في دول أخرى في حين لا تتوقف في الوقت نفسه عن تسليح نفسها بأحدث التكنولوجيات والتجهيزات العسكرية

(1) بايتس غيل، مرجع سابق، ص 235.

(2) لزهر وناسي،مرجع سابق،ص38.

2- استغربت الصين رفض مجلس الشيوخ الأمريكي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب وخطط واشنطن للمضي قدما في منظومتها الإستراتيجية والعسكرية الأبعد مدى للفضاء.

3- ترى الصين أن الولايات المتحدة لا تتخذ إجراءات فعالة ضد دول كإسرائيل والهند لإجبارها على الحد من برامجها للأسلحة النووية، في حين تتخذ إجراءات مضادة للرد على أعمال التسلح التي تقوم بها دول كايران وكوريا الشمالية.

4- رأت الصين في بعض الأسلحة وحتى وان كانت نووية أو باليستية ليست ذات الخطورة في حالة انتشارها، بل في بعض الأحيان كان انتشار هذه الأسلحة في فائدة الهدف الإستراتيجي الأمني.

أيضا يتحدد التزام الصين بمنع انتشار الأسلحة النووية بطبيعة الالتزام الذي قامت به، وما إن كان دوليا، أو ثنائيا، حيث نرى أن الاتفاقات المتعددة الأطراف اقوى التزاما بالنسبة للصين، في حين لا تعتد كثيرا بالاتفاقات الثنائية (1).

رغم هذه الحدة في معالجة انتشار الاسلحة النووية من طرف الصين ال ان مقاربة متبدلة بدأت تظهر في سلوكها الخارجي خاصة منذ بداية سنوات الألفين حيث ظهرت مجموعة من القوانين والمعوقات أمام صادراتها من الأسلحة والتكنولوجيا الحساسة ونرجع ذلك إلى عوامل ثلاث: (2).

1- تغير منحى التوجه الأمني الصيني المؤكد على تجنب المواجهة مع الولايات المتحدة

2- تطلع الصين إلى الحد من التوترات والاستقرار في بيئتها الأمنية الخارجية

3- التطلعات السياسية والاقتصادية الصينية الحالية تسعى إلى طمأنت جيرانها وشركائها الدوليين الرئيسين.

4- ولتأكيد تغير منحى الصين التدريجي خاصة ابتداء من التسعينات من القرن الماضي أنظر الإطار رقم 01 الموالي:

إطار رقم 01: مشاركة الصين في النظم والاتفاقات الرئيسية لمنع انتشار الأسلحة النووية.

1991: محادثات الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي على الحد من التسلح في الشرق الأوسط (ACME): انضمت الصين إلى المحادثات بين الدول الخمس القائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي عام 1991، وفي أفريل 1997: كعضو مؤسس، بعد وضع معاهدة الأسلحة الكيميائية حيز التنفيذ.

(1) صلاح نيوف، مرجع سابق، ص128.

(2) إسماعيل صبري مقلد، مرجع، سابق، ص 114.

1992 : معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NRT): انضمت الصين إلى المعاهدة عام 1992، وفي عام 1995، دعمت بيكين التوسيع غير المحدود للمعاهدة.

نظام الحد من التكنولوجيا الصاروخية (MTCR): في فيفري 1992، وفي رسالة إلى الأمم المتحدة وافقت الصين على الالتزام بتوجهات العام 1987 الأصلية لـ: (MTCR) في نوفمبر 2000 وافقت على عدم دعم أي بلد بأي طريقة من الطرق بصواريخ باليستية قادرة على حمل أسلحة نووية، وعلى تعزيز إجراءاتها لضبط صادراتها من الصواريخ، وفي أوت 2002 أصدرت قوانين ولائحة بالمواد الخاضعة الضبط على تماس كبير مع تلك (MTCR). تسعي الصين إلى العضوية منذ العام 2006

معاهدة Toshold لحظر التجارب (TBT): تشارك الصين في المعاهدة بحكم الأمر الواقع كانت تجربتها الأخيرة (660 كيلو طن في أيار ماي 1992) -

1993: المعاهدة حول الأسلحة الكيميائية (CWC): وافقت الصين على المعاهدة عام 1993 وعدلتها في أفريل 1997

1994: معاهدة وقف المواد القابلة للانشطار (FMGT) لم تبدأأ مفاوضات رسمية

1996: معاهدة الحظر الشامل للتجارب (GTST وقعت الصين المعاهدة 1996 لكنها لم تصادق عليها.

1997: مجموعة أستراليا Australie Group :تجري حوارا مع المجموعة للجنة زانقرا "Zanogger": انضمت الصين إلى النخبة عام 1997، غداة مفاوضات صينية أمريكية تتعلق بالتعاون النووي بين الصين وإيران.

1998 : ترتيب واسنار "wassenner": الصين ليس عضو في الترتيب، لكنها أنشأت آلية حوار مع المنظمة وتسعى إلى أن تكون عضو فيها.

المصدر: مركز الدراسات لمنع انتشار الأسلحة النووية، مؤسسة مونتيري للدراسات الدولية: .html www.nti.org/db/china/ezginos

مما سبق يمكن استخلاص أن نقطة الخلاف الأمني حول انتشار ونشر السلاح النووي أصبح أقل حدة، وذلك نابع من أن القيادة الصينية أصبحت تترك بشكل أوضح قيمة هذه المعالجات بالنسبة إلى المصلحة الوطنية الصينية، ولاسيما أن مثل هذه الاتفاقيات يمكن أن تحد من قدرات الآخرين، وأن تكون في الوقت نفسه ذات تأثير أقل على الصين، في الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي كقوة نووية معترف بها، ستعيق المعاهدة بروز قوى نووية جديدة وبالتالي ضمان الهيمنة الإقليمية نسبيا. (1).

(1) عبد المنعم طلعت، "ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي"، في السياسة الدولية، العدد 129 ،1997، ص 37.

5- التعامل مع الأنظمة غير المرغوب فيها أمريكيا:

صنفت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الأنظمة على أنها غير مرغوب فيها وفي أحسن الأحوال منذرة بالخطر، في المقابل نجحت الصين في إقامة علاقات تعاونية مع هذه الأنظمة، ويقصد هنا كل من إيران، كوريا الشمالية، وغيرها (1).

تشكل العلاقات بين الصين وإيران أحد أهم أسباب الخلاف بين الصين والولايات المتحدة، فقد أبعدت الولايات المتحدة نفسها اقتصاديا وساسا على إيران منذ عام 1979 مع قيام الجمهورية الإسلامية في حين حافلت الصين على علاقات وتقة مع إيران منذ عام 1971، إذ تعتبر الصين مصدرا رئيسيا للمعدات الثقيلة والسلع الصناعية والمنسوجات بالنسبة لإيران، التي تعتبر أحد أكبر المصادر الخارجية النفط بالنسبة إلى الصين، كما تنشط الشركات الصينية في بناء السدود، ومصانع الطاقة وبناء السفن وشبكات الطاقة الكهربائية

وبالنظر إلى العلاقات الاقتصادية والتجارية المتينة التي جمعت ولا تزال الصين بايران، فقد دعمت الصين اعتماد الحلول الدبلوماسية إزاء الخلافات حول البرامج النووية لإيران، رافضة المقاربات العسكرية أو القائمة على فرض العقوبات، وتفضل اعتماد حوار بين إيران ومجموعة الخمس زائد واحد (5+1) (2).

ويتركز محور الاحتجاج الأمريكي على العلاقات الإيرانية الصينية حول العلاقة العسكرية التقنية التي تجمعها منذ سنة 1982، حيث بدأت هذه العلاقة على إثر قيام الجمهورية الإسلامية وحاجتها الماسة إلى الأسلحة التقليدية، وقد قامت الصين بتأمين ذلك لها طيلة فترة الثمانينات.

أما الصادرات الصينية من الأسلحة إلى إيران الأكثر جدلا، شملت أنظمة أكثر حداثة وتطور كصواريخ كروز المضادة للسفن، إضافة إلى المساعدة المتمثلة في تطوير أسلحة الدمار الشامل الإيرانية.

كما تؤكد مصادر أمريكية أن الصين زودت إيران بين أواخر الثمانينات والتسعينات من القرن الماضية بمساعدة ذات طبيعة نووية شملت التعاون في استخراج اليورانيوم وتخصيبه، وتكنولوجيات التحويل ومفاعلات الأبحاث، والتقسيمات المعمارية لمنشآت الإنتاج والتدريب والمساعدة للتقنية (3).

حاولت الولايات المتحدة رصد الصادرات الكيميائية للصين إلى إيران والحد منها، وكبح المساعدة الصينية إلى البرنامج الإيراني التوري، ومن أجل ذلك قامت الإدارة الأمريكية بفرض عقوبات على الشركات الصينية وفقا لـ: قانون منع انتشار الأسلحة الخاص بإيران لسنة 1992 ومازالت الولايات المتحدة تفرض عقوبات أكثر على أفراد وشركات صينية في حالة اشتباهها في بيعهم صواريخ وأسلحة كيميائية إلى إيران (4).

(*) تشمل القائمة أيضا كل من السودان، زمبابوي، بورما (ميانمار)

(2) عبد المنعم طلعت، "مرجع سابق، ص 42.

(3) ريتشارد هاس، "الفرصة"، ترجمة أسعد كامل إلياس، السعودية: مؤسسة العبيكان، 2007، ص 173.

(4) بانيس غيل. مرجع سابق، ص 263.

من جهة أخرى تحافظ الصين على علاقات مميزة مع كوريا الشمالية نظرا للامتيازات الجيواستراتيجية والأمنية والسياسية المذكورة آنفا، فالصين تعتبر المورد الأساسي والشريك الاقتصادي رقم واحد لكوريا.

المطلب الثاني: التنافس الأمريكي الصيني على الدور الأقليمي الأول في منطقة شرق آسيا

الصين والولايات المتحدة مصيرهما أن تكون عدوتين بالترافق مع نمو قوة الصين فأن المقولة تؤكد حقيقة تاريخية تقول إن تبلور قوى عظمي جديدة على مسرح المجتمع الدولي غالبا ما كان شيئا شديد الإرباك للنظام الدولي، خاصة أن الأمثلة متعددة على فشل القوة العظمى في التعامل مع ظهور منافس جديد، وذلك بغض النظر عما يمكن أن يحدثه ذلك في النظام الدولي من صراع، فالولايات المتحدة تحتاج إلى إستراتيجية أمنية تحمي مصالحها في منطقة شرق آسيا، وتضع في الاعتبار الصعود الصينيي، في المقابل هناك سعي صيني متواصل لحماية مصالح الصين مما قد يضع كل من الصين والولايات المتحدة في مواجهة مباشرة.

الحقيقة الأخرى التي يجب التسليم بها وهي الوزن المتعاظم للصين في التوازنات الدولية، خاصة أمام الحوافز الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية التي أصبحت الصين تملكها، خاصة أن مصالحها الحيوية أصبحت محمية نوويا بتزايد ممتلكات الصين من السلاح النووي (1).

1) تغير التوازن الإقليمي في شرق أسيا:

اقترنت البيئة الإقليمية في منطقة شرق آسيا بوجود قوى كبرى ذات أبعاد دولية في تأثيرها متضمنة في الإقليم وهي الصين، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ونهاية الحرب الباردة أصبحت هناك تأثيرات لحقائق مهمة في البيئة الإستراتيجية الإقليم شرق آسيا هي: (2).

1- تراجع وضع الأسبقية العسكري-الاقتصادي الذي كانت تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية

2- تبني القيادة الشيوعية في الصين لمقترب الإصلاحات السياسية لمتطلبات التنمية الاقتصادية.

3- أوجد المتغيران السابقان ضغوطا على كل من الصين والولايات المتحدة للتقليل من درجة التوتر في شرق آسيا،ومع وجود هذه الحقائق السابقة الذكر فإن البيئة والتعامل الإستراتيجي فيما بين الولايات المتحدة والصين قد أصبحت تتسم بما يلي: (3).

(1) بول ماري دولاغورس،" الإمبراطورية الأخيرة:هل يكون قرن 21 أمريكيا"، ترجمة: هيثم سرية، سورية: دارعلاء الدين،2007 ،ص 102

(2) خضر عطوان عباس، مستقبل العلاقة الأمريكية-الصينية،) أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004، ص 110.

(3) المرجع نفسه، ص118.

1- السياسة الأمريكية أصبحت أكثر مرونة وأكثر حساسية للتحولات في التوازن السياسي والاقتصادي في شرق اسيا.

2- أخذ التعامل مع المصلحة الأمريكية يتطلب ضرورة ضبط إيقاع دقيق في علاقاتها مع الصين، ورغم انتهاء الحرب الباردة إلا أن ملامح التوتر ظلت قائمة في اقليم شرق آسيا. بحيث يمكن أن تلمس هذا التوتر من خلال: (1).

- سباق تسلح متنامى فيما بين القوى الرئيسية

- استمرار الحرب الباردة في شبه الجزيرة الكورية ودليل ذلك تداعيات القضية النووية الكورية كوريا الشمالية ورغم واقع التوتر الأمني الموجود في منطقة شرق آسيا، إلا أن دول الإقليم بحثت وباستمرار عن توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية الإقليمية، وقد مهد لازدهار هذه العلاقات النمو المطرد لاقتصاديات كل من الصين، اليابان، تايوان وكوريا الجنوبية، ودخولها في تعاون اقتصادي مهم مما أعلى ملامح بيئة اقتصادية إقليمية جديدة، تراقبها الولايات المتحدة بقلق خوفا من أي تكتل إقليمي تزعمه الصين وتعطي لدورها الإقليمي نفعا واضحا على حساب المصالح الأمريكية في المنطقة.

2) **التحرك الإقليمي الصيني**: من مؤشرات السلوك السياسي الخارجي في إطاره الإقليمي ما يلي:

أولا: قبول الصين لعضوية كل من تايوان وهونغ كونغ في منظمة أيبك AEPEC بصفتهما الاقتصادية

ثانيا: اشتراك الصين في مؤتمرات بناء الثقة وإنشاء أمن إقليمي بعيد عن أي إطار مؤسسي ذو جداول زمنية.

ثالثا: محاولة الصين الاستفادة من الاشتراك في المؤسسات الأمنية للضغط على الولايات المتحدة لحل قضية تايوان وخلافات أخرى معها.

رابعا: اشترك الصين في محادثات حل المسألة الكورية أو الدعوة للحد من انتشار الأسلحة النووية في القارة الآسيوية، رغبة في الاستقرار الأمني للمنطقة.

3) ملامح التحرك الأمريكي في شرق آسيا: ان ملامح التحرك الأمريكي في إقليم شرق آسيا يستند على مجموعة من المعطيات هي: (2).

1- منع بزوغ قوة إقليمية قادرة على تهديد مصالحها في المنطقة وهذا ما حدث عندما سعت

(1) خديجة عرفة، مرجع سابق، ص 114.

(2) محمد سعد أبو عامود، "السياسة الأمريكية في آسيا"، في السياسة الدولية، العدد 127، جوان 1997، ص 135

الولايات المتحدة إلى تدمير القوة العسكرية اليابانية والحد من مستواه التسليحي، وكذلك الأمر مع الصين، فالولايات المتحدة لا ترغب في تحول الصين إلى قوة عظمي، إلا أنها في ذات الوقت لا ترغب في تقسيم الصين لأن ذلك سيؤدي إلى نشوء قوى إقليمنية بزعامة صينية.

2- إقامة حوار بشأن أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية في الجزيرة الكورية بمشاركة كل من الصين واليابان. ويتحكم في مساعي التحرك الإقليمي لكل من الولايات المتحدة والصين دافعين أساسيين هما: (1).

1- سعي الولايات المتحدة للحفاظ على استقرار المنطقة وحفظ المعادلة الأمنية في حال بروز الصين كقوة إقليمية اقتصادية وعسكرية

2- سعي الصين لتوطيد نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي بها وذلك لأطول فترة ممكنة في ظل بيئة إقليمية مستقرة، حيث لم تحدد الصين أي مجال حيوي لها، وينتظر قادتها استكمال بناء قوتها العسكرية والاقتصادية معا، لتبدأ أولا باسترجاع أراضيها التي تلح على استرجاعها مثل تايوان والهند الصينية ثم توسيع مجالها الحيوي لتنفرد بإقليم شرق آسيا وسيساعدها على ذلك التقارب الحضاري والثقافي مع دول الإقليم (2)، وتصر الصين على تنحية الخلافات الإيديولوجية مع دول الأقاليم الأخرى والحرص على تنمية علاقات مضمونها المصلحة المتبادلة

4) صياغة كل من الولايات المتحدة والصين لاستراتيجيتها العالمية:

أولا: صياغة الولايات المتحدة الأمريكية لإستراتيجيتها العالمية:

إن الفكر الإستراتيجي الامريكي قد نششا وتطور انطلاقا من الحرب العالمية الثانية، حين سعي إلى تحقيق نظام دولي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وفقا المبدأ المصالح الأمريكية في كل مكان وأولا.

وقد تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع القوة العسكرية كأحد أهم خياراتها الإستراتيجية الناجحة حيث رأت أن إعادة تشكيل النظام الدولي الفترة ما بعد الحرب الباردة يتطلب استعمالا أكثر للقوة، ومع ذلك فقد اتسمت الإستراتيجية الأمريكية باتجاه جديد هو: (3).

- اعتماد المشاركة على القوى السياسية الكبرى الأخرى العسكرية والاقتصادية

(1) بول ماري دولاغورس،مرجع سابق، ص160.

(2) خضر عطوان عباس، مرجع سابق، ص142

(3) خضر عباس عطوان، المرجع نفسه، ص 198.

– الاعتماد على المنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة، حيث تتمكن من التأثير في الأحداث دون أن تتحمل الولايات المتحدة العبئ الكامل من التكاليف والمخاطر.

ثانيا: السياسية الصينية نحو دائرة مصالحها العالمية:

إن اتجاه الصين نحو بناء مكونات قوتها الاقتصادية والسياسية لم يكن يفسر ولا يزال من طرف الإستراتيجيين الأمريكيين إلا من باب سعي الصين لاكتساب نفوذ إقليمي وعالمي، وقبول الدول بهذا النفوذ.

وقد أدركت القيادة الصينية أن الدور العالمي لابد من أن تسبقه مكانة إقليمية، وخاصة في إقليمها المباشر ومحور ارتكازها إقليم شرق آسيا والقاعدة الأساسية لمصالحها. وعلى الرغم من أن الصين تملك القدرة على معارضة وحتى إعاقة تنفيذ المصالح الأمريكية في إقليمها المباشرة أو حتى في آسيا ككل، إلا أنها وضعت أولوية إتمام مسار الإصلاح والانفتاح الاقتصادي على ممارسة مرتبة القوى الكبرى.

في ضوء ما تقدم أصبحت الصين تجد ثلاث خيارات سياسة عالمية مفتوحة أمام حركة سياستها الخارجية، وفق ما يلي: (1).

1- الصين قوة إقليمية كبرى: وهنا تجد نقاط كبرى للصراع مع الولايات المتحدة، وتكون أوجه المواجهة بين الدولتين متعددة

2- الصين مندمجة في النظام العالمي: يفرض عليها التجاوب مع المصالح الأمريكية والتخلي عن العديد من مفاهيمها اتجاه المجتمع الدولي.

3- بروز الصين كقوة اقليمية مهيمنة في شرق أسيا:

ان الهواجس الأمنية الأمريكية من تفرد الصين بزعامة منطقة شرق آسيا تتزايد بتنامي وتعاظم القوة الصينية وتزايد تشابك العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة، مما يعني تهديدا واضحا للمصالح الأمريكية كما أنه يعني أمرين أساسيين:

1- إن الصين في طريقها أن تصبح قلب الاقتصاد في منطقة شرق آسيا وبالتالي خضوع دول المنطقة لمصالحها بسبب قوتها الاقتصادية.

(1) دانيال بورشناين و أرنيه دي كيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن 21 "، ترجمة: شوقي جلال، الكويت: مطابع الوطن، 2001، ص 159.

2- إن الصين ستلجأ لإخضاع دول منطقة شرق آسيا وفق القوة العسكرية وقد بدأت ملامح الهيمنة الصينية تتجسد وفق نهجين هما: (1).

- النهج الأولى: يتمركز حول الاحتواء الاقتصادي للدول ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للصين.

- النهج الثاني، وتلجأ فيه الصين إلى اعتماد أساليب أكثر تشدد للحصول على مصالحها في المنطقة.

وتتدخل الصين وفق النهج الاقتصادي دون مبرر إيديولوجي، على أنها دولة شيوعية دخلت في مواجهة مع الولايات المتحدة والدول الغربية، ولكن تتدخل بصفة كونها دولة آسيوية تمنح مساعدات اقتصادية، وفي نفس الوقت تكسب المزيد من النقود السياسي داخل هذه الدول (حالة كوريا الشمالية).

وتستعمل الصين النهج الثاني في تحقيق نفوذ أكبر في منطقة شرق آسيا عندما يتعلق الأمر بالممرات البحرية الإستراتيجية في المنطقة، وقد ظهر هذا النهج أكثر وضوحا بعد تخفيض الولايات المتحدة من حجم قواتها العسكرية، ودليل ذلك حادثة سنة 1995، حين عمدت الصين إلى التدخل العسكري للسيطرة على إحدى جزر مجموعة سبارتلي Separtly، ويبرر هذا الاندفاع القوي نحو الاستحواذ على المضائق من خلال كونها الشريان الأساسي للمبادلات التجارية بين دول المنطقة ودول آسيا ككل، حيث تفوق نسبة المبادلات التي تجري وفق هذه المضائق 03 مرات أكثر من قناة السويس Suez و 05 مرات أكثر من قناة بانما panama (2).

المبحث الثاني: استراتيجية الولايات المتحدة في مقابل الاستراتيجية الصينية.

المطلب الأول :التحالفات الامريكية مع دول شرق اسيا لتطويق الصين.

اولا: العلاقات الأمنية الأمريكية اليابانية:

لقد بزغت اليابان كثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم مع احتمالات تجاوز القوة الأولى -وهي الولايات المتحدة - في غضون عقدين من الزمن، بل ان اليابان بشكل عام تستثمر للمستقبل أكثر من الولايات المتحدة، هذه الدولة ذات الإمكانات المحدودة عسكريا والقوية اقتصاديا، استطاعت العودة بعد الحرب العالمية الثانية معتمدة على:

- طبيعة المجتمع وأفراده المتبعين بالإرادة والثقة والإتقان.

(1) دانيال بورشناين و أرنيه دي كيزا، مرجع السابق، ص 115.

(2) هناء عبيد، (العلاقات الأمريكية-الصينية بين موازين التجارة وحقوق الإنسان)، في السياسة الدولية، العدد 117 جويلية 1994، ص 251

– الاعتزاز بالهوية والقومية وأسلوب التعليم الرسمي في المدارس اليابانية وحب العمل المنبثق من الولاء والإخلاص.

– أسلوب التفكير الأسيوي الذي يتعلق بالقومية الآسيوية العليا والذي يعتمد على أسس نجاح أساسية هي: التفكير، النظام، الإتقان والبراعة.

التحالف العسكري الأمريكي الياباني:

تضمنت معاهدة سان فرانسيسكو الموقعة في سبتمبر 1951 بحضور 48 دولة بالإضافة إلى اليابان، إنهاء حالة الحرب بين اليابان والحلفاء، واعترافهم لسيادة اليابان الكاملة على أراضيها التي أعيد تحديدها لتصبح قاصرة على الجزر الأربع الرئيسية وبعض الجزر الصغيرة المجاورة.

كما تم التوقيع في نفس التاريخ على حلف للأمن بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية دخل حيز التنفيذ في أفريل 1952، وبموجبه سمحت اليابان للولايات المتحدة بأن تحتفظ بقوات مسلحة برية وبحرية وجوية في أراضيها وبالقرب منها لصد أي هجوم يقع على اليابان، وينتهي هذا الحلف عندما تشعر أي من الدولتين بأن الأمم المتحدة أو غيرها من الأجهزة الدولية أصبحت قادرة على حماية أمن وسلام منطقة اليابان (1).

وقد تضمنت اتقافية حلف الأمن بين اليابان والولايات المتحدة الإشارة على أنها معقودة في إطار ترتيبات الأمن الجماعي للدفاع عن النفس التي تنص عليها الأمم المتحدة في ميثاقها (حسب المادة 52)، كما نصت الاتفاقية على أنه ليس لليابان الحق في منح أي قواعد أو صلاحيات من أي نوع أو السماح بمناورات بحرية، جوية أو أرضية أو نحو ذلك لقوة ثالثة دون موافقة الولايات المتحدة الأمريكية (2).

كانت الصين أكبر دولة رافضة للاتفاق الأمني الياباني الأمريكي حيث شنت هجوما كبيرا على هذا الاتفاق واعتبرته تهديدا للسلام ومواصلة لسياسة إخضاع اليابان وربطها بالولايات المتحدة (انها حيلة قانونية لإيجاد مبرر شرعي لاحتفاظ الولايات المتحدة بقواعدها وقواتها العسكرية في اليابان وبالقرب منها.

وقد تم تجديد الاتفاق الأمني الأمريكي الياباني مرتين الأولى سنة 1960 والثانية سنة 1970 سميت الأولى معاهدة الأمن والتعاون المتبادل، وقد تضمنت تعديلات أساسية هي: (3).

(1) محمد نعمان جلال، الصراع بين اليابان والصين، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1989، ص 95.

(2) إسماعيل صبري مقلد، "مرجع سابق، ص 93.

(3) محمد نعمان جلال، مرجع سابق، ص 96.

1- أن يتعهد الطرفان العمل على فض أي نزاع دولي بطريقة لا تعرض الأمن والسلام الدوليين للخطر وأن يمتنعا عن استخدام القوة أو التهديد بها والعمل وفق المبادئ التي تنص عليها الأمم المتحدة.

2- أن يعمل الطرفان لتقوية أنظمتها الحرة بفهم أعمق لهذه النظم وتهيئة ظروف الاستقرار ومنع التعارض بين سياستهما الاقتصادية.

3- أن يتعاون الطرفان بطريقة فعالة لمقاومة أي عدوان مسلح.

4- أن يتشاور الطرفان فيما يتعلق بتطبيق المعاهدة إذا ما تعرض أمن اليابان أو السلام والأمن الدوليين في الشرق الأقصى للتهديد.

5- تمنح اليابان الولايات المتحدة حق استعمال تسهيلات لقواتها البرية والجوية والبحرية على أن يتم تنظيم هذه التسهيلات وكذلك وضع القوات الأمريكية في اليابان باتفاق إداري منفصل يحل محل الاتفاق القائم بموجب المادة الثالثة من التقاقية الأمن والموقعة في 28 فيفري 1952.

وقد عكس اليابان محتوى الاتفاق الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية ضمن نصوص دستوره حيث يعتبر اليابان ووفق المادة 02 منه دولة لا تملك ولا يحق لها أن تملك جيشا وأن تتسلح بنسبة تفوق 1% من الدخل الإجمالي الياباني، بل لها الحق فقط في امتلاك قواة دفاع ذاتي، حيث تنص هذه المادة على ما يلي:

- الفصل الثاني: " التطلع بصدق الى اساس دولي قائم على اساس العدل والنظام ...لن تكون هناك قوات برية او جوية او اخرى محتملة للحرب، ولن يتم الاعتراف بحق الدولة في الحرب".

بعد نهاية الحرب الباردة، اجتمعت عوامل ومتغيرات كثيرة على المستوى الدولي والإقليمي كانت وراء قيام اليابان بمراجعة سياستها الأمنية واتخاذ مواقف أكثر إيجابية في مجال الدفاع، من بين هذه العوامل: (1). انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي بالإضافة الى تصاعد التوتر في شبه الجزيرة الكورية، بالاضافة الى تزايد الشكوك حول البرنامج النووي والصاروخي لكوريا الشمالية وتصاعد الجدل الداخلي حول مستقبل القواعد العسكرية الأمريكية.

لقد طالب الداعون إلى استمرار عزلة اليابان بضرورة التخلص من المعاهدة الأمنية التي تربط بين الولايات المتحدة واليابان، والتي تمثل محور السياسة الدفاعية لليابان والأساس القانوني لوجود 45000 جندي أمريكي على الأرض اليابانية.

(1) إبراهيم نافع وآخرون،" ما الذي يجري في آسيا؟"،) القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1998 (، ص 305.

وعلى هذا الأساس اعتمدت الحكومة اليابانية تفسيرا للدستور يسمح لليابان بإنشاء وكالة الدفاع اليابانية وتشكيل قوات الدفاع الذاتي من أزيد من 237700 فرد، ووصلت ميزانية الدفاع سنة 1997 إلى 42.97 مليار دولار، منها 1.58 مليار دولار مخصصة للأنشطة، البحوث والتطوير التي تغطي مجالات الطائرات الحربية والهيلوكبتر ومحركات الطائرات والصواريخ المضادة للدبابات والطائرات، ونظم الغواصات (1). ويتضمن برنامج الدفاع الوطني الياباني الأسس الإستراتيجية لدور اليابان الدفاعي وكيفية التعامل مع المتغيرات الجيوبوليتيكية في المنطقة، ويحدد البرنامج دور قوات الدفاع الذاتي في الدفاع عن اليابان والتعامل مع الكوارث الكبرى والأزمات الداخلية، والمساهمة في دعم الاستقرار الإقليمي والدولي،

ثانيا: العلاقات الأمنية الأمريكية الكورية:

على الرغم من قدم العلاقات الكورية الأمريكية إلا أن هذه العلاقات قد أخذت شكلا مكثفا بصورة واضحة خلال فترة الحرب الباردة، وفي ظل سيطرة نظام ثنائي القطبية، حيث أبقت ظروف الصراع الدولي خلال هذه الفترة بظلالها على طبيعة العلاقات الكورية الأمريكية، حيث أصبحت السياسة الأمريكية تجاه كوريا الجنوبية جزءا من الإستراتيجية الأمريكية العالمية خلال هذه الفترة والقائمة على احتواء القوة السوفيتية (2)

وقد ارتكزت العلاقات الكورية الأمريكية خلال هذه الفترة على ركيزة رئيسية في معاهدة الدفاع المشترك "Mutual defense treaty" الموقعة سنة 1953، والتي نتج عنها تأسيس تحالف ثنائي يقوم على الدفاع المشترك، اتسم بالقوة والاستقرار طوال الحرب الباردة، كما كثفت الولايات المتحدة من مساعدائها الاقتصادية الكوريا الجنوبية كجزء من إستراتجيتها للإسراع بعملية التطوير الرأسمالي لدول المنطقة، ورغم أن هذا التحالف قد وفر لكوريا الجنوبية غطاء أمنيا مستقرا ضد احتمالات الهجوم من قبل النظام الكوري الشمالي إلا أن الاعتماد الكوري المكثف على الولايات المتحدة ارتبط بدرجة عالية من التبعية الكورية للولايات المتحدة سواء في المجالين الأمني أو الاقتصاي.

وقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى طرح العديد من الإشكاليات حول مستقبل التحالف الأمني الأمريكي الكوري الجنوبي، وقضية الوحدة الكورية، بالإضافة إلى قضية التسليح النووي لكوريا الشمالية.

(1) المرجع نفسه، ص 306

(2) إبراهيم نافع وآخرون، مرجع سابق، ص166.

1) التحالف الإستراتيجي الامريكي – الكوري الجنوبي:

يعتبر التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأساسي للسياسة الدفاعية الكوريا الجنوبية، والذي يعتمد على التعاون في مختلف المجالات الدفاعية، السياسية والاقتصادية، بما يكفل حماية الأمن الكوري من التهديدات الأمنية وتأتي على رأسها تهديدات كوريا الشمالية، وقد ارتبطت كوريا الجنوبية والولايات المتحدة بمعاهدة صداقة وحماية في عام 1945، وقد أكدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على ما أكدت عليه المعاهدة الأمريكية الكورية بالنسبة للحفاظ على أمن كوريا الجنوبية وتوفير سبل ووسائل الحماية الكافية للأمن بها (1)

وقد أعتبر نهاية الحرب الباردة تغيرا واضحا في منحى التحالف الأمني الكوري الأمريكي، حيث بدأت كوريا سنة 1995 ولأول مرة بتحمل جزء من تبعية نفقات القوات الأمريكية المتواجدة في أراضيها بما يقدر ب 41. 2 مليون دولار سنويا.

وبدا من سنة 2004، اتخذت علاقة التعاون الأمني والإستراتيجي بين البلدين مسارا جديدا بعد استجابة كوريا الجنوبية لطلب الولايات المتحدة بإرسال قوات كورية للمساهمة ضمن القوات المتعددة الجنسيات التي تعمل تحت المظلة الأمريكية في العراق، وبالفعل ارسلت كوريا الجنوبية نحو 3600 جندي من قواتها في منتصف عام 2004 للعراق للعمل في مجال إعادة الإعمار بمحافظة الموصل (2)

لاقت هذه الخطوة رفضا شعبيا كبيرا في كوريا الجنوبية بالإضافة إلى رفض عارم للأحزاب السياسية التي طالبت بإعادة النظر في التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أدى حجم الضغوط الداخلية في كوريا الجنوبية إلى إعادة صناعة الدبلوماسية الكورية وإعادة النظر في نمط العلاقة الذي تربط الدولتين، مما جعل كوريا الجنوبية تتجه لتطوير نمط جديد من العلاقة يقوم على درجة أكبر من التكافؤ والندية، خاصة بعد أن فقد التحالف الكوري الأمريكي بعض وظائفه ذات الطابع السياسي المتعلقة بالحفاظ على استمرارية النظام السياسي لكوريا الجنوبية وضمان الشرعية السياسية والدولية لهذا النظام، فضلا عن ضمان الاستقرار السياسي الداخلي

(1) كمال المنوفي؛ مرجع سابق، ص 198.

(2) نيفين حليم مصطفى، مرجع سابق، ص.268

2) وجود القواعد العسكرية الأمريكية في كوريا الجنوبية:

اتجهت الإدارة الأمريكية ابتداء من سنة 1990 إلى وضع خطة لتخفيض حجم الوجود العسكري الأمريكي في كوريا الجنوبية واعادة صناعة العلاقات الأمنية معها في إطار ما عرف بـ: "المبادرة الإستراتيجية لشرق"، واتفق الطرفان على وضع خطة ثلاثية المراحل لتخفض حجم القوات العسكرية، وقد قامت الولايات المتحدة عدة تبريرات لهذا التوجه هي:

1- إنه في ضوء تغير سياسات الصين تجاه الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان، لم يعد متوقعا تهديدا أمنيا كبيرا في المنطقة.

2- ليس من المحتمل أن تقوم كوريا الشمالية بالضربة العسكرية الأولى ضد الجنوب في ظل تدهور أوضاعها الاقتصادية.

3- إن الانسحاب التدريجي للقوات العسكرية الأمريكية لن يؤدي إلى الإخلال بتوازن القوى في منطقة شرق آسيا، في ظل وجود توازن إستراتيجي بين الكوريتين على الرغم من التفوق العسكري لكوريا الشمالية.

وقامت الإستراتيجية الأمريكية نحور كوريا الجنوبية في تلك الفترة وفي إطار هذه الإستراتيجية الجديدة على تحقيق عدد من الأهداف هي: (1)

أ) ضمان ردع كوريا الشمالية في القيام بأي هجوم ضد كوريا الجنوبية

ب) العمل على تخفيض التوترات السياسية والعسكرية في شبه الجزيرة الكورية من خلال تشجيع الحوار الكوري الكوري.

ج) تغيير الدور الأمريكي في الحفاظ على الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية والدفاع عن الأمن القومي الكوري من الدور الرئيسي والاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية إلى الدور المساعد.

إزاء هذه التطورات اتفق الجانبان على خطة لإجراء الانسحاب التدريجي للقوات العسكرية الأمريكية من كوريا الجنوبية، اعتمدت على ثلاث مراحل من 1990الى2000 هي:

- المرحلة الأولى (1990-1992): سحب حوالي 7000 جندي أمريكي من بينهم 5000 من القوات البرية و2000 من القوات البحرية والجوية، وذلك من إجمالي 43 ألف جندي امريكي.

(1) وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 200.

– المرحلة الثانية (1995-1993): وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بسحب المزيد من قواتها وذلك تدريجيا ودون نسب معينة حسب الأوضاع الأمنية في شبه الجزيرة الكورية.

– المرحلة الثالثة (2000-1996): وانتهت هذه المرحلة بالاحتفاظ بالحد الأدنى من القوات العسكرية الأمريكية اللازمة للحفاظ على الاستقرار الأمني الإقليمي والمصالح الأمريكية في المنطقة

في المقابل ما تزال كوريا الجنوبية تؤكد على ضرورة استمرار التواجد العسكري الأمريكي بها، على الرغم من التحولات الدولية والإقليمية في المنطقة، إلا أن كوريا الجنوبية تعطى عددا من المبررات دارت حول العناصر التالية: (1)

1- استمرار تمسك النظام الكوري الشمالي بتصوراته حول فكرة تحرير الجنوب الكوري 2- لا يجب التعويل كثيرا على التدهور الاقتصادي لكوريا الشمالية كعامل من العوامل التي قد تحول دون قيام كوريا الشمالية بهجوم على الجنوب.

3) قضية الوحدة الكورية والسياسة الأمريكية اتجاهها:

للتفصيل في هذه القضية يجب التمييز بين مصالح بعيدة ومتوسطة المدى وقصيرة المدى فيما يتعلق بالمنطقة الخاصة بشبه الجزيرة الكورية، فطويلة المدى هي عدم بروز قوة مناوئة ومعارضة ومسيطرة على المنطقة – والمرشح الاكبر هو الصين–، وتسهيل حرية الملاحة، وتشجيع نمط التنمية السياسية والاقتصادية الليبرالية.

أصبحت حماية مصالح شركات الاستثمار الأمريكية، وحماية الدول التي تتبنى النمط الليبرالي الرأسمالي تشغل أساس السياسة الأمريكية في المنطقة (2) بالإضافة إلى الانخطاط الاقتصادي، وجدت كوريا الشمالية نفسها ضمن نطاق تطويق إقليمي من طرف كوريا الجنوبية، حيث عرفت هذه الأخيرة تقاربا في العلاقات مع كل من روسيا والصين.

إن الموقف الأمريكي اتجاه الوضع في شبه الجزيرة الكورية يظهر أن الولايات المتحدة ترغب في حصار كوريا الشمالية دبلوماسيا لدفعها الى إحراز تغيرات ولو مشابهة لما حدث في الصين خاصة في المجال الاقتصادي، أضف إلى ذلك حرص الولايات المتحدة على التحكم في مستوى التفاعل بين الكوريتين وتكييفه وتوجيهه وفقا للمصالح الأمريكية، وتصر الولايات المتحدة على أن حلول المشاكل الأمنية في منطقة شبه الجزيرة الكورية يجب

(1) بول ماري دولاغورس، مرجع سابق، ص170.

(2) خضر عطوان عباس، مرجع سابق، ص160.

أن يكون متعدد الأطراف (الكوريتين بالإضافة إلى الولايات المتحدة والصين) في محاولة منها للحصول على الاعتراف الصيني بالنفوذ الأمريكي في المنطقة دون أن يؤدي ذلك إلى الوحدة بين الدولتين

يرى العديد من المحللين الإستراتيجيين أن الولايات المتحدة تضع استقرار شبه الجزيرة الكورية في المرتبة الأولى قبل وحدتها، مما قد يؤدي إلى تناقض بين السياسة الأمريكية ورغبات الوحدة الكورية فالاعتبارت الجيبوليتكية تؤكد على ضرورة التوفيق بين من المتغيرين الأمر الذي جعل قضية الوحدة تنحصر دون حل بين معضلتين:

الأولى: وضع كوريا الشمالية أمام معضلة الاقتصاد والتنمية مقابل الأمن والاستمرارية الوجودية رغم عدم ثقة هذه الأخيرة في الوعود الأمريكية بحل الأزمة الاقتصادية

الثانية: باستخدام كوريا الشمالية للتهديد النووي واستخدام العنف في حل قضية الوحدة الكورية.

المطلب الثاني: محاولة الإلتفاف الصينية على الاستراتيجية الامريكية:

أولا: الاستراتيجية الصينية في تأمين خطوط الامداد

إنّ مبعث التوجّس الصيني من الخطط الأميركية الرامية إلى تطويق الصين لا يأتي فقط من حرصها على تدفّق صادراتها إلى العالم والسيطرة على الأسواق، وإنما من سعيها الدؤوب إلى تأمين خطوط إمداداتها من الطاقة، التي لا غنى عنها لاستمرار عجلة اقتصادها، والحفاظ على وتائر نمو بوّأتها مكانتها الحالية في خارطة اقتصاد العالم، ما يعني أنّ ضمان تدفّق النفط إليها والبضائع منها، وتعزيز التحالفات والقدرات الدفاعية لتحقيق ذلك، تشكّل المحدّدات الأكثر أهمية لفهم الاستراتيجية الصينية. ويعتقد الخبير والأكاديمي الأميركي في الاقتصاد والاستثمار، "جيم روجرز" أنّه "كما أثر إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول.

(أوبك) على كل البلاد على وجه الكرة الأرضية لعقود، فلسوف تعيد حاجات الصين من النفط ترتيب سياسة العالم (1)" مع تسارع عجلة نمو الاقتصاد الصيني أواسط التسعينيات، ازدادت حاجات الصين من الطاقة، وبات من الهواجس الصينية الرئيسة تجنّب حصار أميركا واليابان لطرق النقل البحرية، والعمل على مد أنابيب النفط من وسط آسيا إلى الصين. فالصين باتت مستوردًا للنفط بدءًا من العام 1993، وعلى الرغم من أن احتياط النفط المؤكد فيها –عدا عن التوسع في التنقيب والاكتشاف– يصل نحو 18.3 بليون برميل،

(1)إبراهيم نافع وآخرون، مرجع سابق، ص 342.

تؤمّن إمدادًا يكفي لنحو خمس سنوات من الاستهلاك (1) فقد تخطّت الصين الولايات المتحدة وأصبحت أكبر مستورد للنفط في العالم.

وفي وقتٍ ذهبت فيه أميركا إلى التخفيف الاستراتيجي من الاعتماد على النفط الخليجي، حيث انتقلت الواردات الأميركية من هذا النفط من 1.007 مليون برميل سنة 2001 إلى 789.082 برميل سنة 2013، مما يعني مزاوجة الإدارة الأميركية بين التحول الاستراتيجي عن منطقة الشرق الأوسط، والتحول الطاقوي باتجاه مناطق أخرى، أهمها في وسط وجنوب أميركا، إضافة إلى نفط كندا، فإنّ الصين تعدّ حاليًا أكبر مستورد لنفط الشرق الأوسط فقد وصلت نسبة اعتمادها على واردات المنطقة إلى 51 في المئة أو أكثر من 3.4 مليون برميل يوميًا في عام 2015 (2)

إنّ 90 في المئة من تجارة الصين تتم عبر البحار، لذا فإنّ ثلاثة مضائق بحريّة تعدّها الصين استراتيجية لمصالحها الحيوية، هي: مضيق ملقا، الذي تمر فيه معظم تجارة الصين، وأكثر من 80 في المئة وارداتها النفطية، و30 في المئة وارداتها من الغاز، ثم مضيق هرمز الذي تمر فيه أكثر من نصف واردات الصين النفطية، وربع وارداتها من الغاز الطبيعي المسال، ونحو 5 في المئة من إجمالي الصادرات الصينية. وأخيرًا، مضيق باب المندب مرورًا بقناة السويس وتعبره نحو 20 في المئة من إجمالي تجارة الصين الخارجية، معظمها مع أوروبا فضلًا على نحو 300 ألف برميل من النفط آتية من دول مثل، ليبيا، الجزائر، والسودان. ووفقا لمعهد الشحن الدولي في شنغهاي، سوف يرتفع نصيب الصين من الشحن البحري ليمثل نحو 15 في المئة من الإجمالي العالمي. وسوف تملك الصين أسطولًا للشحن البحري أكبر مما تملكه اليابان وألمانيا بحلول عام 2020، وأكبر من قوة الشحن التقليدية (اليونان) بحلول عام 2030.

كل ذلك دفع الصين إلى المضي في تنفيذ استراتيجتها الرامية إلى إعادة إحياء "طريق الحرير" بشقيه البحري والبري، الذي كان يربطها بالعالم أيّام عظمة امبراطوريتها الغابرة. ومنذ أطلق الرئيس الصيني "شي جين بينغ" مبادرته المعروفة بـ "استراتيجية الحزام والطريق" عام 2013 باتت هذه المبادرة تشكل المحرك الأساسي للسياسة الصينية داخليًا وللدبلوماسية الصينية خارجيًا. وبحسب وزير الخارجية الصيني، لاقت المبادرة تجاوبًا ومشاركة نشيطة من نحو سبعين دولة مطلة على هذا الخط، وفي مقدّمها دول الشرق الأوسط. وتتضمن المبادرة نحو ألف مشروع ستنفذ تدريجيًا، منها ربط الدول الأوروآسيوية التي يمر فيها الطريق بشبكة من الطرق البرية

(1) المرجع نفسه، ص 360.

(2) حسام الإمام،، مرجع سابق ،ص201.

والحديدية وخطوط الطيران فضلًا عن الأنابيب وشبكات الإنترنت، وهو ما يهيئ الظروف اللازمة للتنمية الاقتصادية (1)

ثانيا: الاستراتيجية الصينية في الامتداد غربا

قد شرعت الصين، عمليًا، في مد نفوذها وإيجاد نقاط ارتكاز لها على "طريق الحرير البحري" قبل الإعلان رسميًا عن "استراتيجية الحزام والطريق" كمشروع متكامل، وذلك من خلال "سلسلة اللآلئ"، وهي عبارة عن عدد من الموانئ التي طوّرتها الصين على سواحل المحيط الهندي، وباتت قواعد ثابتة لها لا يقتصر دورها على الخدمات اللوجستية والتجارية فحسب، بل توفّر لها أفضلية اقتصادية وعسكرية في المحيط الهندي وجنوب آسيا، فتعزّز من نفوذ الصين و تساهم في الحيلولة دون انفراد القوة البحرية الأميركية بالهيمنة على المنطقة، فضلًا عن دور تلك القواعد في تطويق الصين للهند، منافسها الآسيوي الأبرز.

سبق لزبيغنيو بريجنسكي القول: "إنّ علاقة الصين الاستراتيجية مع الباكستان إضافة إلى محاولاتها الرامية إلى مجاراة حضور الهند في بورما وبنغلادش تعكس أيضًا تصميمًا استراتيجيًا أوسع وإرادة مفهومة لحماية طرقها البحرية الرئيسية عبر المحيط الهندي إلى الشرق الأوسط" (2) ويذكر، نقلًا عن "لعبة الحرب الصينية المتسعة" هندوستان تايمز، 25 آب/ أغسطس 2010، ما نصّه:

"نفذت الصين بناء ميناء غوادار في موقع باكستاني استثنائي الحساسية لتفوز بموطئ قدم في مجال التحكم بالخطوط البحرية ولتتمكن أيضًا من إخضاع الهند للمراقبة وهكذا فإن الصين نجحت بدعم
باكستاني خفي ومكشوف في تحييد الهند برًا وبحرًا. وإضافة إلى ذلك قامت الصين، منتهكةً سائر القواعد الدولية، بتحويل الباكستان إلى بلد مسلح نوويًا للوقوف في وجه الهند، ويضاف إلى ذلك أن تحرك الصين لبناء الموانئ ومد أنابيب النفط، وشق الطرق في ميانمار أيضًا، ليس أقل أهمية. وفوق كل ذلك ليس ميناء "هامبنتولا" الذي شيّد
بمعونة صينية في (سريلانكا) التي هي عمليًا جزء مقتطع من الكتلة القارية الهندية إلا تنفيذًا مدروسًا بعناية لـ"استراتيجية سلسلة اللآلئ" لتطويق الهند عبر المحيط الهندي.

في خليج عدن، انطلاقًا من دعمها عمليات ضد القرصنة فيه، ومشاركتها واسعة النطاق في المناورات البحرية متعددة الجنسيات التي تجري هناك، توصّلت الصين إلى اتفاق مع جيبوتي وشرعت في إقامة قاعدة

(1) إبراهيم نافع وآخرون، مرجع سابق، ص218.
(2) هناء عبيد، مرجع سابق، ص146.

عسكرية على شواطئها، على الرغم من اعتراض الولايات المتحدة التي تملك قاعدة عسكرية في جيبوتي هي الأكبر لها في أفريقيا، على بعد نحو ثمانية أميال فقط من موقع القاعدة الصينية على ساحل مدينة أوبوك، القريبة من مضيق باب المندب الاستراتيجي (1).

ما تقدّم يندرج ضمن استراتيجية الدفاع الصينية، ويمثّل أحد ركنيها: وهو تأمين حماية خطوط النقل البحري الحيوية لنمو اقتصاد الصين.

أمّا الركن الآخر فهو حماية المنطقة الساحلية الشرقية للصين، والتي تتضمن المنطقة الاقتصادية الأكثر حيوية في البلد. ويكون ذلك وفق مبدأ "الدفاع عن البحار في الخارج"، وذلك من خلال توسيع امتداد الحماية البحرية لمسافة تبعد مئات الأميال عن السواحل الصينية، بطريقة إنشاء قواعد في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه، ونشر غواصات في المحيط الهندي وامتلاك قواعد ما وراء الإقليم. ويسمح الموقع الجغرافي الفريد للصين بفرض السيطرة على بحارها المحلية (البحر الأصفر، وبحر شرق الصين وبحر الصين الجنوبي)، وهو ما يثير حفيظة واشنطن إذ يُفقدها السيطرة البحرية في المنطقة (2).

من جهتها، تعاملت الصين بجدّية مع التطورات التي أفرزها عالم ما بعد الحرب الباردة وبروز نزعة الهيمنة الأميركية، ولا سيّما بعدما خيّم التوتّر على علاقاتها مع واشنطن إثر حوادث ميدان ‘‘تيان آن مين’’ الشهيرة عام 1989، وقيام إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش (الأب) بفرض عقوبات على الصين أدخلت علاقات البلدين في حالة من التردي لسنوات، على خلفية تصعيد الموقف الأميركي حيال ملف حقوق الإنسان في الصين.

وتشمل عناصر الاستراتيجية الصينية بعض المكونات الأخرى، أبرزها التركيز على الدول ذات العلاقة المضطربة مع الولايات المتحدة مثل الفلبين وكمبوديا، فقد عززت الصين علاقاتها مع رئيس الوزراء الكمبودي "هون شين" بالتزامن مع تدهور علاقاته مع واشنطن، وتتبع أمرًا مشابهًا خارج الإقليم مثل علاقتها بالسودان وفنزويلا وأوزبكستان. لقد عملت الصين ولا تزال على الدفع بقوتها المرنة في جنوب شرقي آسيا، حيث تساوت المساعدة الصينية مع الأميركية لدولة إندونيسيا، لكنها تفوقت عليها في تنوعها وتشعب اتجاهاتها، كما

(1) عبد المنعم طلعت،مرجع سابق،ص190.

(2) أليكس كالينيكوس، مرجع سابق، ص98.

فاقت نظيرتها الأميركية في لاوس بثلاثة أضعاف، فيما بلغت في الفلبين أربعة أضعاف حجم المساعدة الأميركية لها (1)

ومع نهاية عام 2016، شهدت العلاقة بين الفلبين والولايات المتحدة توتّرًا على خلفية إيقاف برنامج مساعدة أميركي بسبب قلق واشنطن بشأن احترام حقوق الإنسان في الفلبين، فردّ الرئيس الفلبيني رودريغو دوتيرتي، بالحديث عن احتمال إنهاء الاتفاق الذي يحدد الإطار القانوني للوجود العسكري الأميركي في بلاده، فضلًا عن تلقي مساعدات صينية إضافية (2) وهو ما تم الإعلان عنه بالفعل بعد يومين، إذ عرضت الصين على مانيلا "مجانًا" تقديم أسلحة صغيرة وزوارق سريعة بقيمة 14 مليون دولار وقرض ميسّر بقيمة 500 مليون لشراء أسلحة أخرى، دعمًا لدوتيرتي في حربه على المخدرات والإرهاب، وقد لاقى العرض ترحيبًا من الجانب الفلبيني وهذا قد يقلل من حدّة الخلاف بشأن الحدود البحرية وملكية الجزر في بحر الصين الجنوبي.

وعلى الرغم من تأكيد الصينيين في الوثيقة الرسمية حول استراتيجيتهم العسكرية، من القول "لن نهاجِم ما لم نُهاجَم ولكننا سنشن بالتأكيد هجوما مضادًا إذا ما تعرضنا لهجوم"، فالوثيقة ذاتها تتضمن السعي لأخذ زمام المبادرة الاستراتيجية فى الصراع العسكري.

وفي آخر لقاء جمع الرئيسين الأميركي باراك أوباما والصيني شي جين بينغ، يوم 20 تشرين الثاني/ نوفمبر، في البيرو على هامش اجتماع القادة الاقتصاديين لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا الباسيفيك 2016، قال أوباما إنه ونظيره الصيني ''أسسا علاقات مخلصة وودية وبناءة وعزّزا الثقة المشتركة''، ووصف العلاقات بين البلدين أنها ''أهم علاقات ثنائية في العالم''، وقال إن العلاقات البناءة بينهما تعود بالنفع على شعبي البلدين والمجتمع الدولي كله.

كل ما سبق لم يمنع الولايات المتحدة والصين من المواظبة على العبارات الديبلوماسية في الاجتماعات الثنائية والبيانات المشتركة. ويمكن القول إن الحديث عن الشراكة والتعاون و"المصالح الأساسية للبلدين" وضرورة احترامهما، يسير جنبًا إلى جنب مع السعي الأميركي للحد من طموحات الصين، التي تواصل بدأب ترجمة طموحاتها تلك على أرض الواقع وحماية مصالحها بخطوات عملية، ما يعني أنّ آفاق العلاقة بين أكبر كيانين اقتصاديين في العالم تبقى مفتوحة على شتى الاحتمالات (3) .

(1) خضر عطوان عباس، مرجع سابق، ص201.

(2) محمد عبد السلام،مرجع سابق،190.

(3) روبرت، كوبر، تحطم الأمم، ترجمة زهير السمهوري، الرياض، مكتبة العبيكان، 2005المرجع السابق، ص 231.

المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الأمنية الأمريكية الصينية:

أولا: ديناميكيات العلاقات التنافسية الأمركية الصينية: بالرغم من عمق العلاقات بين الدولتين، إلا أنه قد تعالت خلال منتصف التسعينات أصوات داخل البيت الأبيض، ومن طرف أكاديميين أمريكيين تنادي بضرورة إتباع أسلوب

المهادنة والوفاق في تسيير العلاقات الأمريكية مع الصين، لأنه وحسب هؤلاء فإن هذا الأسلوب سيحقق الحسابات الإستراتيجية الأمريكية بصورة أفضل.

إن طرح فكرة مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية سيطرح دراسة اتجاهين:

الاتجاه الأول: تطرح سيناريوهات التقارب بين الدولتين

الاتجاه الثاني: يرى أن مسار العلاقات سيتجه إلى المزيد من الخلافات وتفاقمها.

ويطرح أصحاب الرأي القائل بضرورة وجود وفاقا في العلاقات الأمريكية الصينية سببين لتواجد هذا الوفاق يتمثلان في: (1) .

ويقترح بيتر شوارتز peter schwartz مجموعة من الخطوات لتحقيق الوفاق في العلاقات الأمريكية الصينية تتمثل في :

- **الخطوة الأولى**: يعتقد بيتر شوارتز peter schwartz أنها خطوة بسيطة نظريا لكنها عسيرة سياسيا حيث يتعين على الولايات المتحدة صياغة علاقة جديدة مبنية على خدمة المصالح المشتركة مع الصينين بدلا من التركيز على الخلافات بينهما-

- **الخطوة الثانية**: على الولايات المتحدة أن تلتمس مشاركة إستراتيجية طويلة الأمد مع الصينيين على نحو ما فعلته في السبعينات والثمانينات-

- **الخطوة الثالثة**: لكي يحدث وفاق في العلاقات الأمريكية الصينية يجب أن يكون سياق التعامل بين البلدين هو التحدي وليس التهديد.

(1) السيد امين شلبي، مرجع سابق، ص132.

- **الخطوة الرابعة:** للوصول إلى تحقيق الوفاق في العلاقات الأمريكية الصينية يجب أن تتبع الولايات المتحدة نهج تسيير هذه العلاقات على أساس الاشتباك الديناميكي القائم على مجموعة خطوات يحددها الجدول الموالي: (1) .

الولايات المتحدة	الصين
- يجب أن تتوقف الولايات المتحدة عن مواصلة برنامج الدفاع الصاروخي. - يجب على الولايات المتحدة أن تتوقف عن بيع الأسلحة لتايوان. - يجب أن تبني الولايات المتحدة سياسة اكثر ليونة فيما يخص العلاقات التجارية والاقتصادية مع الصين.	- الصين يجب أن تكون أكثر شفافية فيما يخص برامجها الدفاعية والأمنية. - القيادة السياسية يجب أن تكون قادرة على مواجهة التحولات السياسية. - الصين يجب أن تتعامل مع المشكلة التايوانية بأكثر تساهل والابتعاد عن أسلوب القوة.

2- يؤكد أن الوفاق في العلاقات الأمريكية الصينية تعترضه حقيقة تراجع مسيرة البروز الصيني لأن ما بدأ يظهر من تعاظم في القوة الصينية تعترضه عراقيل توقف سير هذا البروز وبالتالي ستبقى الصين قوة متوسطة لا يمكنها مزاحمة الولايات المتحدة إستراتيجيا، وسترتفع إمكانية حصول الولايات المتحدة على تنازلات كبيرة في خلافاتها مع الصين (2) .

ترتبط بدرجة كبيرة باستمرار النهوض الصيني وفي جميع المجالات ثم بعد ذلك بطريقة تعاملها مع نقاط الخلاف الموجودة في علاقاتها مع الولايات المتحدة.

وعلى أساس هذا المنطق القائل باستمرار التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين وتزايد الخطر الصيني يجب على صناع القرار الأمريكيين اتخاذ "مقترب مواجهة الصين"

أسلوبا فعالا للحد من خطرها، ويتضمن هذا المقترب ضرورة الاستعداد الأمريكي لمواجهة الخطر الصيني وفق التصورات التالية:

1- على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون مستعدة دائما للهجوم الصيني المفاجئ على حلفائها في شرق آسيا (تائيوان، اليابان، كوريا الجنوبية

(1) روبرت كوبر، مرجع سابق، ص160.

(2) فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص 143.

2- يجب على الولايات المتحدة حماية طرق المواصلات التجارية والطاقوية من وإلى آسيا.

3- يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تجيز قدراتها على فرضية الحرب المحدودة في حالة التهديد الصيني المباشر لمصالحها.

ثانيا المصالح التوافقية الأمريكية الصينية: إذن كخلاصة عن كل ما سبق فإن الولايات المتحدة تعودت على التعامل وخلال النصف الثاني من القرن العشرين مع المنافسين ممن يتمتعون بالقوة الاقتصادية (اليابان، ألمانيا) وأما بقوة عسكرية وسياسية (الاتحاد السوفيتي سابقا)، فكيف سيكون تعاملها مع الصين ذات الصفتين معا القوة الاقتصادية والعسكرية فعند الحديث عن الصين تكون بصدد الحديث عن صعود قوة جديدة عظمى من جميع النواحي، قوة شاملة تمتلك القدرة الاقتصادية وتحظى بثقل سياسي (خاصة في آسيا ويتسع ليشمل الإطار العالمي بفضل ما تملكه من وسائل دولية عديدة من بينها حق النقض الفيتو – داخل منظمة الأمم المتحدة)، وما تملك من قوة عسكرية (إذ أن الصين عضو في النادي النووي وتملك أكبر جيش في العالم) لذلك يجد المستقرأ للمستقبل احتمالات الصدام العسكري بين الولايات المتحدة والصين أكثر إمكانية للحدوث.

لكن إذا تأكد أن القرن الواحد والعشرين قرن تحكمه وتنظمه الكفاءة الاقتصادية والتجارة الحرة والنزعة الاستهلاكية، فيحتمل أن تتطور الصين وتصبح القوة الاقتصادية الرابعة المتناغمة مع القوات الثلاث الأخرى (اليابان، أوربا، الولايات المتحدة) (1).

وهناك أربعة أرقام، ظهرت في تقرير نشره مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي مؤخراً، تلقي بعض الضوء على مستقبل العلاقة الأمريكية–الصينية.

الرقمان الأولين حول معدلات النمو الإقتصادي في البلدين. في الصين، الظاهر أن هناك إستقرار في العامين الماضيين في النمو السنوي في حدود ال٧٪، وهو وإن كان معدل جيد جداً لثاني أكبر إقتصاد في العالم، إلا إنه تراجع عن المعدلات التي إستطاعت الصين تحقيقها في العقدين الماضيين. في المقابل، فإن الولايات المتحدة تبدو الآن قادرة على الإستقرار على معدل نمو فوق ال٣٪، وهو أعلى مما كان عليه الحال في نفس العقدين السابقين.

(1) والتر رسل ميد، مرجع سابق، ص156.

على الجانب العسكري فإن تقديرات الإنفاق السنوي على التسليح الأمريكي في العقد القادم واصل إلى أكثر من 400 مليار دولار، بينما في الصين، فإن التقدير أن إنفاقها العسكري السنوي سيصل إلى 300 مليار دولار.

ثلاث ديناميكيات تنشأ عن هاتين العلاقتين:

واحد: أن الرقمان الأولان، مع إحصاءات مختلفة لهئيات يُمكن الوثوق في حيادها، تدل على أن التقديرات التي سادت في العقد الماضي، عن أن الإقتصاد الصيني سوف يلحق بالأمريكي خلال عقد من الزمان، تبدو الآن بعيدة عن الدقة. والأهمية هنا ليست في حجم إقتصادي البلدين، و لكن في حجم فائض القوة الإقتصادية للبلدين (1) .

والحاصل أن القوة الإقتصادية الصينية – ممثلة في استثمارات شركات صينية أو في مبادرات إستراتيجية كبرى، مثل مبادرة طريق الحرير الجديد، المدعومة بقوة من الدولة الصينية – ستأخذ وقتاً أطول لتبني للصين مراكز قوة تستطيع منافسة الهياكل الإقتصادية الأمريكية التي تحكمت في مفاصل الإقتصاد الدولي في العقود منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أو حتى تستطيع تحدي المصالح الأمريكية المترسخة في المناطق الثرية او ذات النمو الأقتصادي الواضح في العالم.

الديناميكية الثانية متعلقة بقدرة الفعل العسكري. هنا أيضاً – كنتيجة لفارق بنية القوة وفارق قدر الإستثمار في تلك البنية – تبدو القدرة الصينية، على إزديادها، بعيدة جداً عن تحدي القوة الأمريكية في أي منطقة ذات أهمية إستراتيجية للولايات المتحدة، بما في ذلك شرق آسيا نفسها، وهي الجوار الأول للصين.

الديناميكية الثالثة تأتي كنتيجة لما سبق – وهي أن الصين، في صعودها المستمر، على الأقل في العقد القادم، لن تحاول أن تتحدى مباشرة النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة – ولكنها ستحاول خلق مساحات عمل لمؤسساتها وشركاتها داخل ذلك النظام.

أهم مساحات العمل هذه تتعلق بتوسيع أسواق صادراتها، وهي الخالقة لفرص عمل داخل المجتمع ذو المليار وربعمائة مليون نسمة، بدونها يسقط النظام السياسي الصيني برمته. يترتب على ذلك، أن أحد أهم الأهداف الإستراتيجية الصينية هو تأمين طرق الملاحة والتجارة العالمية بشكل عام، التي عن طريقها تصل الصادرات الصينية الى أسواقها.

(1) أبو بكر، الدسوقي، مرجع سابق، ص150.

وهنا فإن الصين محتاجة، ليس فقط إلى الولايات المتحدة، الحامي الأول لتلك الطرق، ولكنها أيضاً محتاجة إلى علاقات دولية مع الدول ذات الأسواق الأهم لها (وهم، في الأغلب، حلفاء للولايات المتحدة (1).

على عكس ما قد يبدو، فإن هذا الضعف الصيني النسبي، في مقابل الولايات المتحدة، يتماشى مع التفكير الإستراتيجي الصيني – على الأقل كما يبدو من كتابات أساتذة العلاقات الدولية هناك. في هذا الفكر، الصين تريد أن يكون صعودها سلس، بدون أن يبدو كتحدي للنظام الدولي الذي تنظمه (وتحكمه) الولايات المتحدة. ذلك، لأن تحدي الولايات المتحدة (في هذه المرحلة) سيتبعه، بالضرورة، تصدي من الولايات المتحدة. وهي تملك أدوات عدة وقدرات هائلة. وعليه، فإن غاية الطلب في الفكر الصيني هو أن تواجه الولايات المتحدة مشاكل مختلفة تشغل إهتمامها وتستوعب جزء كبير من قدراتها، ليبتعد التركيز الإستراتيجي الأمريكي بعيداً عن الصعود الصيني. فإن تعذر ذلك، فلابد من اللعب بالقواعد الحالية للعبة.

هناك عامل أخر في الفكر الصيني، المبتعد عن تحدي الولايات المتحدة، وهو أن الصين، حتى الآن، لم تجد سرد (narrative) يمكن أن تقدم نفسها به الى العالم، كقوة سياسية وثقافية. وذلك ضرورة لأي قوة عظمى، كما أنه تحدي شديد الصعوبة.

بناء على ذلك كله، فإن العلاقة الأمريكية–الصينية، على الأقل في العقد القادم، قائمة على تفادي الصراع، ومحاولات لإحتواء القلق الأمريكي من صعودها، و وضع ذلك الصعود داخل إطار النظام العالمي الموجود، وليس كمقدمة لهدمه و بناء نسخة صينية منه (2) .

(1) حسام الإمام، الولايات المتحدة والصين، في قراء ات إستراتيجية، (العدد الثاني)، السنة الرابعة، فيفري 1999.، ص170.

(2) محمد نعمان جلال مرجع سابق، ص 150

الخاتمة

الخاتمة:

يبدو واضحا من التحليل المقدم سابقا أن قضية الأمن في منطقة شرق آسيا هي قضية معقدة، حيث تتعدد القضايا الأمنية التقليدية والجديدة وتتشابك بصورة لم يسبق لها مثيل وعلى نحو تتزايد معه احتمالات أن تشهد دول المنطقة مزيدا من الصراعات والحروب في المستقبل القريب – ويؤكد هذا الطرح أن الخلافات بين دول المنطقة تنشب وتتطور لأسباب جيوستراتيجية تتجه لتحقيق مصالح كل طرف ذو مكانة اقليمية، ومن خلال استعراض التحركات الأمنية الفعلية لدول منطقة شرق آسيا يمكن القول إن هناك نموذجين:

الأول :يعكس درجة أكبر من الاستمرارية في الاستراتيجيات القديمة التي كانت قائمة إبان الحرب الباردة، مع بعض التعديلات الطفيفة، وذلك من قبيل التكيف مع المتغيرات الاستراتيجية التي حدثت وتبرز اليابان وكوريا الجنوبية كمثال عن هذا النموذج من خلال محافظة كل منهما على تحالفها الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية وابقائهما على التواجد العسكري الأمريكي داخل أقاليمهما، كما حرصت على تطوير هذا التحالف مع ما يخدم مفاهيم الدفاع الذاتي وتطوير قدراتها الدفاعية الخاصة.

الثاني :يقدم نموذجا تزيد فيه نسبة السياسات الجديدة عن السياسات التقليدية التي كانت متبعة وقت الحرب الباردة، وسلكت دوله سياسات عملية جديدة من قبيل إعطاء أولوية للآليات الأمنية الإقليمية الجماعية وتحسين علاقاتها مع الدول الآسيوية وتبرز الصين كمثال حي عند هذا النموذج من خلال سعيها إلى تهدئة المخاوف الآسيوية من القوة العسكرية الصينية وتقوية الاقتصاد الصيني وإعطاء الأولوية لمصادر التهديد الداخلية والخارجية.

كما، نستنتج أن التحرك الصيني المتصاعد في منطقة شرق اسيا ناتج عن ثقة في النفس تعززت بتنامي قوتها العسكرية خاصة في المجال البحري بالتوازي مع النمو الكبير للاقتصاد الصيني في العقد الماضي، حيث أصبحت الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، ومن المرجح أن يرتفع هذا الاستهلاك بشكل كبير في المستقبل القريب حيث أن ثمانون في المائة من واردات النفط الصينية تصل إلى الصين عبر مضيق ملقا في بحر الصين الجنوبي.

رغم أن معظم القادة الصينيين يعتقدون أن القوة البحرية الصينية تأخذ منحى دفاعي، غير أن جيرانها يرون أن قوتها هجومية نتيجة تزايد الإنفاق العسكري في الصين، وهذا من شأنه أن يخلق مخاوف كبيرة لدى دول المنطقة خاصة مع وجود النزاع الحالي على الجزر مع عدة دول و في ظل غياب تام لآليات فعالة للتعاون الأمني أو أنظمة للتعاون البحري بين الدول الإقليمية .أما بالنسبة للولايات المتحدة، فإن كل محاولة من أي قوة مصلحتها تكمن في ضمان وجود استراتيجي في المنطقة مما يجعلها تقود عسكريا للهيمنة على المنطقة في نفس الوقت تحتاج إلى تعاون الدول الإقليمية المؤثرة.

إن التخوف الأكبر من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، هو سعي الصين لإعلان محتمل منطقة تحديد الدفاع الجوي في المجال الحيوي على المدى الطويل، ولا شك أن هذا القرار سوف يؤدي إلى ردَّة فعل قوية .وفي نفس الوقت، من المستبعد أن تقوم الصين بتقييد حرية الملاحة حول مياهها الاقليمية رغم المخاوف الأمريكية، لأن الاقتصاد الصيني قائم على التصدير، ولكن إمكانية فرض منطقة الدفاع الجوي واردة بشكل كبير مما يمنحها تفوق استراتيجي كبير، كما أن إمكانية الصدام بين الولايات المتحدة و الصين مستحيلة حاليا في ظل شكل النظام الدولي بالإضافة إلى التبعات الكبيرة له، ولكنه نفس الوقت غير مستحيل نظرا لاكتظاظ المجال الحيوي الصيني بالقوات وبالسفن العسكرية لكلا الطرفين بالإضافة إلى دول الإقليم حيث وقعت العديد من الحوادث.

.

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المراجع:

أ- القرآن الكريم.

ب- المؤلفات:

- نافع إبراهيم، وآخرون، ما الذي يجري في أسبا؟، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1998.

- إدوارد، ميد إيدل، رواد الإستراتيجية الحديثة، ترجمة محمد عبد الفتاح، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1956.

- صبري إسماعيل ، مقلد، الإستراتيجية السياسية والدولية. مفاهيم وحقائق أساسية، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985.

- شلبي السيد أمين، أمريكا والعالم (2005-2000)، القاهرة: عالم الكتب، 2005.

- عابدين السيد صدقي، قضية الوحدة الكورية، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1999.

- أندرو ياستقيتش، الإمبراطورية الأمريكية، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.

- بايتس، غيل، النجم الصاعد: الصين دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة: دلال أبو حيدر، البنان: دار الكتاب العربي، 2009

- بنجامين، باربر، إمبراطورية الخوف، نيروت: دار الكتاب العربي، 2004.

- بول، ماري دولاغورس، الإمبراطورية الأخيرة (هليكون قرن 21 أمريكا؟)، ترجمة: هيثم سرية سورية: دار علاء الدين، 2007

- جوزيف، ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، قف، ب ط: مكتبة مدبولي،2002

- جون، بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط1، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث،2004.

- حسن، درويش عبد الحميد، الإستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة، القاهرة دار الكتاب المصري،1999.

- عرفة محمد خديجة، تحولات مفهوم الأمن، القاهرة مركز الدراسات الاسيوية، مصر، 2003.

- عرفة محمد خديجة، الصعود الصيني، القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية، 2006.

- عطوان خضر عباس، مستقبل العاقة الأمريكية الصينية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004.

- يورشتاين دانيال،و دي كيزاء أرتيه، ، التنين الأكبر الصين في القرن 23، ترجمة: شوقي جلاله الكويت: مطابع الوطن، 2001 .

-گوبر روبرت، تحطم الأمم النظام والفوضى في القرن 21، ترجمة زهير السمهوري، الرياض، مكتبة العبيكان، 2005.

قائمة المراجع:

- هاس ريتشارد، الفرصة، ترجمة: أسعد كامل إلياس، السعودية: مؤسسة العبيكان، 2007.

- بريجنسكي زبيغنيو، الأختيار (السيطرة أم قيادة العالم)، البتان: دار الكتاب العربي، 2004

- حسين زكرياء، الأمن القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001.

- سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم، القاهرة: نهضة مصر للطباعة، 2004.

- شوقي، عابدين وهدي، متيكس، فضايا الأمن في اسيا، القاهرة بمركز الدراسات الآسيوية، 2004.

- صامويل، هانتجتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، القاهرة: شركة سطورة، 1999.

- صلاح، نيوف، مدخل إلى الفكر الإستراتيجي، الأكاديمية العربية المقترحة، الدانمارك 2008.

- صن، تسو، فن الحرب، ترجمة رؤوف شبانى، بيروت: دار الطليعة، 2007.

- عماد فوزي، شعيبي. السياسة الأمريكية وصياغة العام الجديد، العراق: دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، 2003.

- فوكوياما فرانسيس، "أمريكا على مفترق الطرق"، ترجمة محمد محمود التوبة، الرياض، مكتبة العبيكان،.2007

- كلوز فيتش كارل، عن الحرب، ترجمة سليم شاكر الإمامي، (بيروت: مؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997.

- لهيب، عبد الخالق، بين الهيارين: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع،2003.

- هارت ليدل، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة هيثم الأيوبي، بيروت: دار الطليعة1967.

- ليو شيه نششج ولي شي شونج، الولايات المتحدة والصين (خصمان أم شريكان)، ترجمة عبد العزيز حمدي عبد العزيز، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003.

- سليم محمد السيد، أسيا والعولمة، القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية، 2003.

- جلال محمد نعمان، الصراع بين اليابان والصين، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1989 .

- تشومسكي نعوم، الدول المارقة، ترجمة أسامة إسبر، الرياض، مكتبة العبيكان، 2004 .

- كسنجر هنري، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 2003.

- والتر، رسل ميد، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة نشوى ماهر، القاهرة: الجمعية المصرية للنشر،2006.

- وليد عبد الحي وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، ط1، عمان: دار الشروق العربي2002.

- وليد عيد الحي، المكانة المستقبلية للصين، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2000.

ج- المقالات:

- الدسوقي أبو بكر، تطور العلاقات الأمريكية الصينية، في السياسة الدولية، العند 142، أكتوبر

- مقلد إسماعيل صبري. موضوع الإستراتيجية السوفيتية، في مجلة السياسة الدولية، العدد 7 جانفي،

-كالينيكوس أليكس، الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، في إنترناشيونال سوسياليزم، العدد 197 ،2002

- أيمن، السيد عبد الوهاب، تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الأسيوبية، في السياسة الدولية، عدد 147جانفي 2002

- الإمام حسام، الولايات المتحدة والصين، في قراء ات إستراتيجية، (العدد الثاني)، السنة الرابعة، فيفري 1999.

- سويلم حسام، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية"، في السياسة الدولية، العدد 65، أكتوبر2002.

- طلعت، عبد المنعم، توازن القوى في النظام العالمي: منظور آسيوي"، في قراءات إستراتيجية، العنت 34، 1997

- إسماعيل عبد المجيد، التعاون، الصراع والإستراتيجية، في قراء ات إستراتيجية، العدد 3، أكتوبر

- طلعت عبد المنعم ، ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمية في السياسة الدولية، العدد 129ء يوليو 1997.

-أبو عامود محمد سعد، ، السياسة الأمريكية في آسيا في السياسة الدولية، العدد 127، (يوليو1997)

- عبد السلام محمد ، المصالح القومية: المفتاح الأساسي لتحليل العلاقات الدولية، القاهرة، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية، العدد 18يونيو 2006.

- الزايد محمد ، إستراتيجية قومية للقرن الواحد والعشرين، في قرارات إستراتيجية، القاهرة، مركز القاهرة للدراسات الإستراتيجية، العدد 10، مارس 2001

- عبيد هناء العلاقات الأمريكية الصينية بين موازين التجارة وحقوق الإنسان، في السياسة الدولية العدد 117 جويلية 19 2001

د- المذكرات:

1. حجار عمار،" السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2002.
2. وناسي لزهر ، الاستراتيجية الامريكية في اسيا الوسطى وانعكاساتها الاقليمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع :العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية،جامعة الحاج لخضر،باتنة 2008.

هـ- المواقع الالكترونية:

- "مفاهيم إستراتيجية"، مفاهيم ومصطلحات إسلام أونلين،في www.islam-online.com،
- موقع ويكيبيديا،https://ar.wikipedia.org/wiki/

الفهرس

فهرس المحتويات

خطة البحث:	
مقدمة:	أ- ح
الفصل الأول: المقاربات المفاهيمية والنظرية للإستراتيجية الأمنية الامريكية	
المبحث الأول :مفهوم الاستراتيجية وأهم الاطر النظرية التي تدرسها	1
المطلب الأول :التعريف بالاستراتيجية	2
أولا: أصل مصطلح الاستراتيجية.....	2
ثانيا: تعريف مصطلح الاستراتيجية.....	2
ثالثا: نشأة مصطلح الاستراتيجية وتطوره.....	3
رابعا: الاستراتيجية في إطار العلاقات الدولية.....	7
خامسا: الاستراتيجية كأداة للسياسة الخارجة.....	7
المطلب الثاني :الإطار العام للإستراتيجية ـ المستويات، النماذج، الوسائل -.....	8
اولا: مستويات الاستراتيجية:	9
ثانيا: نماذج الاستراتيجية:.....	10
ثالثا: وسائل لاستراتيجية:.....	11
المبحث الثاني :مفهوم الأمن وأهم الأطر النظرية التي تدرسه.....	13
المطلب الأول :الأمن "ضبط مفاهيمي للمصطلح".....	13
اولا: تعريف الامن:	13
ثانيا: موضوع الامن:	14
ثالثا: التغيير في مفهوم الامن بعد الحر ب الباردة:.....	15
رابعا: مستويات وابعاد الامن:.....	16
المطلب الثاني :أهم الأطر النظرية التي تعرضت لمفهوم الأمن.....	19
اولا: الطرح الواقعي.....	19
ثانيا: الطرح الليبرالي.....	21
ثالثا: الطرح النقدي.....	22
المبحث الثالث :الإستراتيجية الأمنية الامريكية الشاملة في ظل الظروف الدولية الجديدة.....	27
المطلب الأول :الهيمنة الشاملة (هيمنة من نوع جديد)	28

فهرس المحتويات

المطلب الثاني :التدخل الاستباقي (الضربات الوقائية) في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية.....	30
الفصل الثاني :التوجهات الاستراتيجية للسياسة الأمنية الأمريكية في منطقة شرق آسيا	
المبحث الأول :التفكير الاستراتيجي الأمريكي في منطقة شرق آسيا.....	34
المطلب الأول :المخطط الاستراتيجي الأمريكي في منطقة شرق آسيا.....	35
اولا: السباق نحو تزايد القدرات العسكرية.....	36
ثانيا: القدرات النووية المتزايدة لبعض دول المنطقة.....	37
المطلب الثاني :المفاهيم الاستراتيجية الأمريكية بشأن منطقة شرق آسيا.....	41
اولا: تحقيق توازن القوى في منطقة شرق اسيا.....	41
ثانيا: المحافظة على التواجد العسكري الامريكي في المنطقة.....	43
رابعا: التواجد العسكري الأمريكي (إشكالية التخفيض، الثبات، الزيادة في التواجد)	
المبحث الثاني :أولويات الاستراتيجية الأمريكية في منطقة شرق آسيا.....	48
المطلب الأول :المصالح الأمريكية في منطقة شمال آسيا.....	48
اولا: تعريف المصالح القومية.....	49
ثانيا: المصلحة القومية في الفكر الاستراتيجي الامريكي.....	50
ثالثا: التحديد الاستراتيجي للمصالح الامريكية في المنطقة.....	53
المطلب الثاني :التحديات الأمنية التي تواجهها الولايات المتحدة في منطقة شرق آسيا.....	53
اولا: ردع التهديدات المختلفة القائمة.....	54
ثانيا: الدول الداعمة للارهاب.....	54
ثالثا: انتشار اسلحة الدمار الشامل.....	55
رابعا: تحقيق الاستقرار الاقليمي.....	56
خامسا: الدول ذات التأثير العالمي وممارسة النفوذ.....	56
الفصل الثالث: الاستراتيجية الامريكية في مواجهة الاستراتيجية الصينية	
المبحث الاول :العلاقات الامنية الامريكية – الصينية.....	55
المطلب الأول :الخلافات الامنية الامريكية – الصينية.....	55
العلاقات بين الصين – تايوان- الولايات المتحدة الامريكية.....	56
العلاقات بين الصين – اليابان- الولايات المتحدة الامريكية.....	60
الخلاف حول كوريا الشمالية.....	62

فهرس المحتويات

التعامل مع الأنظمة الغير مرغوب فيها.....	66
المطلب الثاني :التنافس الأمريكي الصيني على الدور الإقليمي الأول في منطقة شرق آسيا....	67
اولا: تغير التوازن الاقليمي في شرق اسيا.....	67
ثانيا: التحرك الاقليمي الصيني.....	68
ثالثا: ملامح التحرك الامريكي في منطقة شرق اسيا.....	68
رابعا: صياغة الولايات المتحدة لاستراتيجيتها العالمية.....	69
المبحث الثاني: استراتيجية الولايات المتحدة في مقابل الاستراتيجية الصينية.....	71
المطلب الأول :التحالفات الامريكية مع دول شرق اسيا لتطويق الصين.....	71
اولا: العلاقات الامنية الامريكية اليابانية.....	71
ثانيا: العلاقات الامنية الامريكية الكورية الجنوبية.....	74
ثالثا قضية الوحدة الكورية والسياسة الامريكية تجاهها.....	77
المطلب الثاني: محاولة الإلتفاف الصينية على الاستراتيجية الامريكية.....	78
أولا: الاستراتيجية الصينية في تأمين خطوط الامداد.....	78
ثانيا: الاستراتيجية الصينية في الامتداد غربا.....	80
المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الامنية الأميركية – الصينية.....	83
اولا: ديناميكيات العلاقة التنافسية الامريكية الصينية.....	83
ثانيا: المصالح التوافقية الامريكية الصينية.....	85
الخاتمة:	88
قائمة المراجع:	91
الملخص:	

الملخص

الملخص:

لقد أدت الحرب الباردة إلى إقحام آسيا في الساحة الدولية، حيث بدأت الاستراتيجية الأمريكية المعروفة بالاحتواء إلى إقحام كل الدول الأسيوية وإقامة نظام تحالفي لعرقلة الانتشار الشيوعي، ومن بين أهم الميكانيزمات الاستراتيجية التي طبقتها الولايات المتحدة هو إقامة قواعد عسكرية في شرق آسيا لتكون بمثابة كوابح ضد القوى المنافسة و قد أدت نهاية الثنائية القطبية للحرب الباردة مع تاثيراتها الصارمة على العلاقات الأمنية في منطقة شرق آسيا،الى جملة التطورات العسكرية والاقتصادية الصينية مما دفع إلى شعور بعدم الأمن لدى كل من القوى الرئيسية في المنطقة كاليابان، تايوان، كما توضح سعي الولايات المتحدة الأمريكية في ظل التطورات السابقة لوضع سياسة أمنية توازن بين القوى الرئيسية في المنطقة وتفرض هيمنتها المستمرة عليها، وتكبح تنامي القوة الصينية.

Abstract:

The Cold War led to the inclusion of Asia in the international arena, where the American strategy known as containment began to involve all Asian countries and establish an alliance system to obstruct the communist spread, and among the most important strategic mechanisms applied by the United States is the establishment of military bases in East Asia to serve as brakes against the powers The competition , The end of the bipolarity of the Cold War, with its severe effects on security relations in the East Asian region, led to a series of Chinese military and economic developments, which led to a feeling of insecurity among the major powers in the region, such as Japan, Taiwan, and illustrated the pursuit of the United States of America in light of the developments The precedent is to set a security policy that balances the major powers in the region, imposes its continued dominance over it, and curbs the growth of Chinese power.